مكتب
العمل
الدولي
جنيف

التقرير الخامس (٢)

العمالة والعمل اللائق
من أجل السلام والقدرة على الصمود

مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)

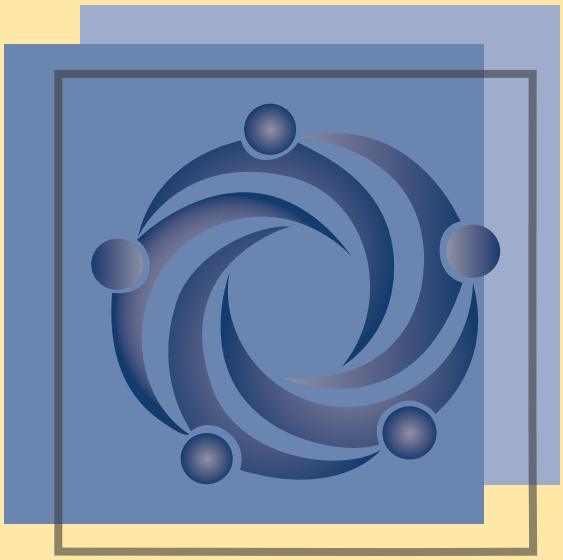

مؤتمر
العمل
الدولي

الدورة ١٠٥، ٢٠١٦

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، ٢٠١٦

التقرير الخامس (٢)

العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود: مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)

البند الخامس من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-629723-4 (print)
ISBN 978-92-2-629724-1 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٦

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي وعلى المنتجات الرقمية الصادرة عنه، عن طريق المكتبات الكبرى أو منصات التوزيع الرقمية، أو طلبها مباشرة من: ilo@turpin-distribution.com. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns أو اتصلوا بالعنوان: ilopubs@ilo.org.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع Confrep-ILC.105/V(2)[EMPLO-151130-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

المحتويات

الصفحة

قائمة المختصرات v

مقدمة ١

الردود المتلقاة والتعليقات ٣

الاستنتاجات المقترحة ١٣٢

الملحق ١٤٣

قائمة المختصرات

منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

	IOE	المنظمة الدولية لأصحاب العمل
	ITUC	الاتحاد الدولي لنقابات العمال
أرمينيا	CTUA	اتحاد نقابات العمال في أرمينيا
النمسا	WKÖ	الغرفة الاتحادية النمساوية للاقتصاد
	BAK	الغرفة الاتحادية للعمل
أذربيجان	ATUC	اتحاد نقابات العمال في أذربيجان
بنغلاديش	BEF	اتحاد أصحاب العمل في بنغلاديش
بلجيكا	CSC	اتحاد نقابات العمال المسيحيين
	FGTB	الاتحاد العام للعمل في بلجيكا
	CGSLB	الاتحاد العام لنقابات العمل الحرة في بلجيكا
البرازيل	CNI	الاتحاد الوطني للصناعة
	CNA	الاتحاد البرازيلي للزراعة وتربية الماشية
بلغاريا	CITUB	اتحاد نقابات العمل المستقلة
كندا	CLC	مؤتمر العمل الكندي
كولومبيا	CGT	الاتحاد العام للعمل
	CUT	الاتحاد المركزي لعمال كولومبيا
الجمهورية التشيكية	SP CR	اتحاد الصناعة في الجمهورية التشيكية
	CMKOS	اتحاد نقابات العمال في مورافا التشيكية
الدانمرك	DA	اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين
	LO	اتحاد نقابات العمال الدانمركيين
استونيا	ETK	اتحاد أصحاب العمل الاستونيين
	EAKL	اتحاد نقابات العمال الأستونيين
فنلندا	EK	اتحاد الصناعات الفنلندية
	SAK	المنظمة المركزية لنقابات العمال الفنلندية
	Akava	اتحاد نقابات الموظفين المهنيين والأكاديميين في فنلندا
	STTK	الاتحاد الفنلندي للمهنيين

اليونان	SETE	جمعية منشآت السياحة اليونانية
	SEV	الاتحاد الهليني للمنشآت
	GSEE	الاتحاد العام لعمال اليونان
جمهورية إيران الإسلامية	ICEA	جمعيات اتحاد أصحاب العمل الإيرانيين
إيطاليا	CGIL	الاتحاد الإيطالي العام للعمل
اليابان	Keidanren	اتحاد قطاعات الأعمال في اليابان
	JTUC–RENGO	الاتحاد الياباني لنقابات العمال
كازاخستان	KRRK	اتحاد أصحاب العمل في كازاخستان
	FPRK	اتحاد نقابات العمال في كازاخستان
جمهورية كوريا	KEF	الاتحاد الكوري لأصحاب العمل
	FKTU	اتحاد نقابات العمال الكورية
لاتفيا	LBAS	اتحاد نقابات العمال الحرة في لاتفيا
المكسيك	COPARMEX	جمعية أصحاب العمل المكسيكيين
	CONCAMIN	الاتحاد المكسيكي لغرف الصناعة
الجبل الأسود	MEF	اتحاد أصحاب العمل في الجبل الأسود
	CTUM	اتحاد نقابات العمال في الجبل الأسود
هولندا	FNV	اتحاد نقابات العمال في هولندا
نيوزيلندا	BusinessNZ	قطاع الأعمال في نيوزيلندا
النيجر	CNT	الاتحاد العالمي للعمل في النيجر
النرويج	NHO	اتحاد المنشآت النرويجية
	LO	اتحاد نقابات العمال النرويجي
بولندا	BCC	نادي مركز قطاع الأعمال
	NSZZ “Solidarność”	نقابة العمال المستقلة وذاتية الإدارة
البرتغال	CCP	اتحاد التجارة والخدمات في البرتغال
	CGTP–IN	الاتحاد العام للعمال البرتغاليين
	UGT	الاتحاد العام للعمال
رومانيا	UGIR	الاتحاد العام للصناعيين في رومانيا
اسبانيا	CCOO	اتحاد نقابات اللجان العمالية
السودان	SWTUF	الاتحاد العام لنقابات عمال السودان
سويسرا	Travail.Suisse	
طاجيكستان	UERT	اتحاد أصحاب العمل في جمهورية طاجيكستان
ترينيداد وتوباغو	ECA	الرابطة الاستشارية لأصحاب العمل في ترينيداد وتوباغو
تركيا	TÜRK-İŞ	اتحاد نقابات العمال في تركيا
أوزبكستان	CFTUU	مجلس اتحاد نقابات العمال في أوزبكستان
اليمن	FYCCI	الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

زمبابوي	EMCOZ	اتحاد أصحاب العمل في زمبابوي
	ZCTU	مؤتمر نقابات العمال في زمبابوي

مختصرات أخرى

EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
g7+	مجموعة البلدان الهشة المتأثرة بالنزاعات
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IDP	النازح داخلياً
IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
NGO	منظمة غير حكومية
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
UN	الأمم المتحدة
UNDG	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNHCR	مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
UNISDR	مكتب الأمم المتحدة المعني بالحد من أخطار الكوارث
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية

مقدمة

قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٢٠ في آذار/ مارس ٢٠١٤ أن يدرج بنداً لوضع معيار في جدول أعمال الدورة الخامسة بعد المائة (حزيران/ يونيه ٢٠١٦) لمؤتمر العمل الدولي، بشأن العمل اللائق من أجل السلام والأمن ومقاومة الكوارث: مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)، من أجل مناقشة مزدوجة بهدف وضع توصية.[١] ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٣٩ من النظام الأساسي للمؤتمر، أعد المكتب تقريراً تمهيدياً يبين القانون والممارسة في مختلف البلدان، إلى جانب استبيان أُرسل إلى الدول الأعضاء في نيسان/ أبريل ٢٠١٥.[٢] ودعيت الدول الأعضاء إلى إبداء وجهات نظرها بحلول ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، بعد التشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وهذه المشاورات إلزامية في حالة الدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤).

وأرسل ما مجموعه ٨٥ حكومة ردودها إلى مكتب العمل الدولي، وأشار معظمها إلى أنه تشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وأرسلت حكومات العديد من الدول الأعضاء ردود منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال كلٌ على حدة أو ضمتها إلى ردودها، وجرت الإشارة إلى الحالات التي كانت فيها تلك الردود مختلفة عن ردود الحكومات المعنية؛ وفي بعض الحالات، أرسلت هذه المنظمات الردود مباشرة إلى المكتب. ووردت ردود أيضاً مباشرة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال. وعلى العموم، كان المكتب عند إعداد هذا التقرير قد تلقى ردوداً من ٨٥ حكومة و٣٢ منظمة للعمال و٢٧ منظمة لأصحاب العمل. ووردت ردود أيضاً من منظمات دولية حكومية ذات خبرة في هذا المجال، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتمت الإشارة إلى ملاحظاتها في التقرير الحالي حسب مقتضى الحال. كما وردت ردود من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعية البرلمانية للبحر المتوسط وغيرهما من الجهات الفاعلة من بينها منظمات المجتمع المدني (المركز المعني بالنزاعات والتنمية وبناء السلام وشبكة SOLIDAR[٣] والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم والائتلاف العالمي للجامعات والتعاونيات (اتحاد التعاونيات في غواتيمالا والجمعية الكولومبية للتعاونيات والبنك التعاوني CoopCentral of Colombia) والوكالة السويدية للهجرة. وقد أخذت ردود هذه الهيئات في الاعتبار ولكنها لم تدرج في هذا التقرير.

وقد أعد هذا التقرير على أساس الردود المتلقاة عن كل سؤال. وهو يضم توليفاً موجزاً للردود عن كل سؤال، يليه تعليق المكتب. وترد الاستنتاجات المقترحة في نهاية التقرير. وأثناء إعداد الاستنتاجات المقترحة، أخذ المكتب أيضاً في الاعتبار المناقشة التي أجراها مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥) بشأن مسألة الأزمة العالمية للاجئين في عام ٢٠١٥[٤]، والتي أثيرت خلالها مسائل ذات صلة بالعملية الراهنة لوضع المعايير.

---

[١] الوثيقة GB.320/INS/2 وسجل القرارات، آذار/ مارس ٢٠١٤.

[٢] مكتب العمل الدولي: *العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود*، التقرير الخامس (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، جنيف، ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي:
http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/105/reports/reports-to-the-conference/WCMS_358383/lang--en/index.htm.

[٣] SOLIDAR عبارة عن شبكة أوروبية من المنظمات غير الحكومية تعمل للمضي قدماً بالعدالة الاجتماعية. انظر: http://www.solidar.org/.

[٤] الوثيقة GB.325/INS/17، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

الردود المتلقاة والتعليقات

يتضمن هذا الجزء جوهر الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، وفي بعض الحالات من منظمات دولية أخرى، على الاستبيان الوارد في التقرير الخامس (١). ويرد كل سؤال متبوعاً بعدد الردود المتلقاة مجموعة حسب طبيعتها (ردود إيجابية أو ردود سلبية أو ردود أخرى). ويصنَّف الرد ضمن فئة "ردود أخرى" في حالة عدم الرد بعبارة نعم أو لا، أو إذا كانت الفكرة المعبر عنها تختلف عن الفكرة المقترحة في السؤال. وفي حالة اقتران الرد بتعليقات توصيفية أو تفسيرية، يلخَّص جوهر هذه التعليقات. ونظراً لضيق المساحة، جرى تلخيص عينة من الردود بعد كل سؤال، وتم جمع الردود المتشابهة، حيثما أمكن ذلك. ولا ترد التعليقات التي لا تتضمن سوى تأكيد للمقترح الوارد في السؤال أو رداً سلبياً عليه دون إضافة أي نقاط أخرى. كما لا ترد في هذا التقرير بعض الردود التي توفر معلومات مفصلة بشأن سياقات وطنية محددة، ولكن استُنير بها في الإرشادات الواردة في الاستنتاجات المقترحة.

ونظراً للقيود المتعلقة بحجم تقارير المؤتمر، بدلاً من عرض القائمة التي ردت فيها الهيئات المكونة بعبارة "نعم" أو "لا" بعد كل سؤال، سوف يرد هذا التعداد على شكل جدول في الملحق بهذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، بدلاً من ذكر أسماء منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل التي أجابت على كل سؤال بالإجابة نفسها أو بالطريقة نفسها، يرد موجز عن الردود على شكل رد موحد. ومنظمات العمال التي ساهمت على النحو التالي هي التالية: CSC، FGTB، CGSLB (بلجيكا)، CITUB (بلغاريا)، CLC (كندا)، CGT (كولومبيا)، LO (الدانمرك)، CGIL (إيطاليا)، FNV (هولندا)، NSZZ "Solidarność" (بولندا).[٥] أما منظمات أصحاب العمل المعنية فهي التالية: CONCAMIN (المكسيك)[٦]، MEF (الجبل الأسود)[٧]، DA (الدانمرك)، NHO (النرويج)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)[٨].

وفي الحالات التي ترد فيها ردود أخرى من بعض المنظمات أو عندما تقدم منظمة ما رداً يختلف عن الرد الموحد أو تضيف شيئاً عليه، يشار إليها على حدة.

وتم تعديل هيكل الاستنتاجات المقترحة وفقاً للردود المتلقاة من الهيئات المكونة الثلاثية. وأجري عدد من التعديلات اللغوية والتحريرية للمواءمة بين نسختي الاستنتاجات المقترحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مع مراعاة المصطلحات المستخدمة في اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

١- ملاحظات عامة

اعتبرت جميع الجهات المجيبة أنّ مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١) ("التوصية")، مبادرة ضرورة وفي وقتها من شأنها أن تسهم نحو تحديث مجموعة معايير العمل الدولية، ووافقت على توسيع نطاقها ليشمل الكوارث. وأكدت حكومات ألبانيا وأستراليا وهندوراس وليسوتو والجمهورية العربية السورية أنّه ينبغي أن تتجلى في التوصية المشاكل التي يشهدها عالم اليوم. وأقرّت حكومتا الصين وجمهورية إيران الإسلامية بضرورة تكييفها مع السياقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. وشددت حكومات بلجيكا وكندا وباكستان ومالي والسودان على أهمية مراعاة الطبيعة المتغيرة للنزاعات، في حين شددت حكومتا كوستاريكا واليابان على الحاجة الملحة لتأمين العمالة وسبل العيش في وجه الكوارث المتزايدة أكثر فأكثر.

---

[٥] الردود نفسها أو مشابهة لردود الاتحاد الدولي لنقابات العمال، مع استثناءات قليلة.

[٦] الردود نفسها أو مشابهة لردود المنظمة الدولية لأصحاب العمل، مع بعض الاستثناءات.

[٧] الردود نفسها أو مشابهة لردود المنظمة الدولية لأصحاب العمل، مع استثناءات قليلة.

[٨] إن ردود اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين واتحاد المنشآت النرويجية وجمعيات اتحاد أصحاب العمل الإيرانيين على السؤالين ٢٦(أ) و(ب) هي نفس ردود المنظمة الدولية لأصحاب العمل. بالإضافة إلى ذلك، إن رد جمعيات اتحاد أصحاب العمل الإيرانيين على السؤال ٢٥ شبيه للرد الذي قدمته المنظمة الدولية لأصحاب العمل.

وبشكل عام، لاحظ المكتب تقارباً عاماً في الردود على الاستبيان.

وكان هناك تعليق متكرر أعربت عنه الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال عند الرد على عدد من الأسئلة، مفاده أهمية وضرورة العمل على تكييف واتساق أحكام الصك المقترح مع الظروف والأولويات الوطنية، ومراعاة القدرات الوطنية والموارد المتاحة. ولابد من التذكير هنا أنّ التوصية لا تحمل أية التزامات جوهرية ويشار إليها على أساس أنّ الدول ستطبقها، بما يتناسب وظروفها الخاصة. غير أنه في بعض الحالات، لاسيما عندما تكون البدائل مطروحة في نص الصك المقترح بشأن النُهج الممكن اتخاذها، توضع إشارة صريحة في الاستنتاجات المقترحة باستخدام مصطلحات من قبيل "حسب مقتضى الحال". بالإضافة إلى ذلك، في الاستنتاجات المقترحة، تشدد النقطة ٩(ج) من القسم المعني بالمبادئ التوجيهية على القدرة على مواجهة الكوارث.

ودعا عدد من الجهات المجيبة إلى أن تدرَج في الملحق اتفاقيات وصكوك دولية أخرى مشار إليها في الاستبيان، كما كانت عليه الحال، على سبيل المثال، في توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤). وقد تم إعداد هذه القائمة مع الإبقاء على الإحالات المباشرة للصكوك الأساسية بشأن المبادئ والحقوق في العمل والإدارة السديدة، التي يشملها إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨) وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) في الاستنتاجات المقترحة، حسب مقتضى الحال. وتتضمن القائمة التي ترد في الملحق أساساً صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة وتشمل صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة. وتوخياً للاقتضاب، لم يُذكر إلا قلة قليلة من الوثائق السياسية الرئيسية التي تحدد الإطار الدولي.

وتقدمت حكومة السويد بملاحظة عامة مفادها أنّه ينبغي لبرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية أن يكون طاغي الحضور: من العمل الوقائي وصولاً إلى تحسين قدرة المجتمعات والبلدان على الصمود في وجه آثار النزاعات والأزمات، والاستعداد للتكيف مع عواقبها وإعادة البناء بعد حدوث الأزمات.

وفيما يتعلق بهيكلية التوصية، اقترحت حكومة هولندا التمييز بشكل واضح بين المبادئ العامة والجوانب المحددة من حيث الوقاية من النزاعات والكوارث والانتعاش (المبكر) والقدرة على الصمود على نحو مستدام.

وأكد الاتحاد الياباني لنقابات العمال (JTUC-RENGO) أنّ استحداث العمالة الجيدة وتأمينها ينبغي أن يكون دائماً في صميم الانتعاش وإعادة التأهيل وإعادة البناء، وأنّ تنفيذ برنامج العمل اللائق أمرٌ حاسم. وأشار الاتحاد إلى أنّه ينبغي أن تراعي المناقشات بشأن مراجعة التوصية، وثائق من قبيل *الدروس المستخلصة بشأن سياسة العمالة في التصدي للكوارث الطبيعية* (حصيلة الجلسة الخاصة التي نظمتها حكومة اليابان خلال الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ) *وإطار سنداي المعني بالحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠*.

٢- الردود والتعليقات على الاستبيان

شكل الصك

السؤال ١ *هل ترون أنه ينبغي لمؤتمر العمل الدولي أن يعتمد توصية بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام ومقاومة الكوارث، تراجع توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١) وتحل محلها؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

الكاميرون: يخلق العمل اللائق جواً من الصفاء ويسهم في الحفاظ على السلام من خلال الحوار الاجتماعي. ومن الضروري مراجعة التوصية لإدراج جوانب ترتبط بإعادة البناء ما بعد النزاع ومراعاة التهديدات الجديدة، من قبيل الكوارث الطبيعية المتكررة أكثر فأكثر في كافة أرجاء العالم.

الدانمرك، آيسلندا، النرويج، السويد: نعم، ولكن ينبغي ألا تتناول التوصية إلا المسائل التي تقع في نطاق ولاية منظمة العمل الدولية واختصاصها، وينبغي أن تكون متسقة مع العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأن تشدد على التنسيق فيما بين المنظمات المعنية.

استونيا، غواتيمالا، إيطاليا، المكسيك، البرتغال: يجب على التوصية أن تعيد توجيه نطاقها وأن توسعه، نظراً لتغير السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وللتطور الكبير الذي شهدته المواجهات المطلوبة في وجه الأزمات. ومن المطلوب وضع صك جديد، لا يقتصر على وقت تاريخي محدد (كما كانت عليه الحال بالنسبة للتوصية رقم ٧١)، يرشد تطوير القدرات على مواجهة الأزمات وتأثيرها على البطالة والفقر والتمييز، استناداً إلى استحداث الوظائف الجيدة والعمل اللائق، والسماح بالإدماج المجتمعي في أعقاب نزاع أو كارثة ما، بهدف استرجاع الاستقرار والحؤول دون حصول المزيد من انعدام الاستقرار، وفقاً للأهداف المشروعة لمنظمة العمل الدولية واختصاصاتها.

إثيوبيا: نعم، بغرض إرشاد إجراءات ومداخلات منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة.

أوكرانيا: نعم، وينبغي إيلاء الأولوية للمسائل التالية: عودة العسكريين المسرحين ومن شابههم إلى الحياة العملية، البطالة، الفقراء العاملون، انعدام المساواة في الأجور.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٦

نعم: ٢٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: من الضروري تحديث التوصية ومراعاة نشاط منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي في معالجة حالات الأزمات الناجمة عن نزاع أو كارثة.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية): التطورات والتغيرات الجوهرية التي حصلت خلال السبعين عاماً الماضية تجعل من الضروري مراجعة التوصية.

Keidanren (اليابان): هناك اختلاف أساسي بين الانتعاش من حرب والانتعاش من كارثة. وقد يكون من الملائم اعتماد توصيتين منفصلتين. وفي حال أدرج كلٌ من النزاع والكارثة، ينبغي استكمال النظر في الاختلاف القائم بين الانتعاش من النزاع والانتعاش من الكارثة.

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

CUT (كولومبيا): تتضمن التوصية مسألة ذات صلاحية كبرى، لاسيما بالنسبة إلى البلدان التي هي في طور الانتقال إلى السلام. غير أنه ينبغي تحديث التوصية وإدراج مبادئ أخرى لمنظمة العمل الدولية، من قبيل العدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق والحوار الاجتماعي.

CNT (النيجر): من المجدي التركيز على الوقاية من الأزمات في دوائر السياسة والمجتمع والبيئة والمناخ والتكنولوجيا. ويطمح الناس إلى نُظم ديمقراطية ومشروعة تضمن احترام حقوق الإنسان والعدالة والإدارة السديدة مع الانتقال العادل والعمل اللائق والقدرة على الصمود.

تعليق المكتب

توافق كافة الجهات المجيبة على أنه ينبغي لمؤتمر العمل الدولي أن يراجع التوصية رقم ٧١.

وتوافق الأغلبية الكبرى من الجهات المجيبة على أنه ينبغي للصك أن يتخذ نهجاً أوسع نطاقاً، ما يتبع أيضاً الملاحظات التي تبديها منظمات دولية أخرى والمؤسسات الشريكة مع منظمة العمل الدولية.

ورداً على بعض التعليقات التي تقترح أنه ينبغي للصك الجديد أن يشمل فقط إجراء وولاية منظمة العمل الدولية، وتطلب التوضيح فيما يتعلق بالأشخاص الذين ينطبق عليهم الصك، من الجدير التذكير بأنّ علة وجود التوصية رقم ٧١ مترسخة في دستور منظمة العمل الدولية. وعلى حد ما كان مشروحاً في التقرير الخامس (١)، فإنّ مشاركة منظمة العمل الدولية في مواجهة الأزمات تعود إلى تاريخ تأسيسها، مع جذورها المتأصلة في إعادة البناء وبناء السلام عقب الحرب العالمية الأولى. وأعيد تأكيد ذلك في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي اعتُمدت فيه التوصية. وتتمتع المنظمة بولاية واضحة وخبرة طويلة في الإسهام في مواجهة الأزمات من خلال تعزيز العمالة وبناء الدولة وترويج المشاركة الديمقراطية والحوار الاجتماعي والحقوق الأساسية.

وخلال العقود الأخيرة، وسعت منظمة العمل الدولية دورها على نطاق واسع في البلدان المتأثرة بالأزمات (الكوارث والنزاعات المسلحة) ووضعت برامج للانتعاش وإعادة البناء في أكثر من ٦٠ حالة طوارئ وسعت إلى إيجاد حلول مستدامة لمحنة الناس المتضررين. وتسعى مشاركة منظمة العمل الدولية أساساً إلى التأثير على تصميم وتنفيذ برامج مواجهة الأزمات وإعادة البناء المدعومة على المستوى الدولي، تمشياً مع شواغل العمل اللائق واستجابة لطلبات الهيئات المكونة. ومجالات عملها الرئيسية ضمن برنامج العمل اللائق- الوظائف المنتجة والحماية الاجتماعية الأساسية وحقوق الإنسان والعمال مع نهج ثلاثي تشاركي - تشكل استراتيجية قوية لإعادة البناء الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الإدماج الاجتماعي وبناء السلام فيما بين المجتمعات المحلية والأمم.

وعلى مر السنين، جرى وضع العديد من الأنشطة التشغيلية الهادفة إلى توليد العمالة وإعادة الإدماج وتدريب المهارات والتحويلات النقدية وتنمية المنشآت، بالشراكة مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (مثلاً، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي).

ومنظمة العمل الدولية ليست منظمة إنسانية ولا تؤدي دوراً رئيسياً في مرحلة الطوارئ الإنسانية حيث الإغاثة المطلوبة لضحايا النزاعات والكوارث لها الأولوية، على الرغم من وجود شواغل تتعلق بمعاملة أولئك العاملين في تلك الحالات، لاسيما ما يتعلق بالسلامة الشخصية للعمال وظروف عملهم. وترد أحكام محددة في الاستنتاجات المقترحة.

بالإضافة إلى ذلك، توسع النقاش حول ما يحدد "الاستجابة الإنسانية" على نحو كبير في السنوات الأخيرة، ويعترف المجتمع الدولي قطعاً بالدور المحوري للعمالة والعمل اللائق في تعزيز السلم والأمن والقدرة على الصمود. وينصب التركيز على الانتقال بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة الإنمائية. وبالتالي، اكتسب الدور الحاسم الذي تؤديه منظمة العمل الدولية في بناء السلام والانتعاش الاقتصادي اعترافاً دولياً.

والتوصية رقم ٧١ هي حالياً الصك المعياري الوحيد في الأمم المتحدة والمنظومة الدولية، الذي يستجيب للأزمات من خلال العمالة واستحداث الوظائف. وعلى غرار أي صك عمل دولي، يوفر هذا الصك المراجع المقترح في المقام الأول إرشاداً للدول الأعضاء ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال التي تجد نفسها في حالات الأزمات. كما توفر مبادئ توجيهية لمجموعة المنظمات العاملة في هذا المجال. وجرت استشارة المنظمات المعنية الأخرى بشأن هذا النهج وأيدته بشكل واضح من خلال ردودها. وسوف يستمر هذا الالتزام من خلال عملية وضع المعايير.

ورداً على تعليق اتحاد أصحاب العمل في اليابان، يشدد المكتب على أنّ بيئة ما بعد النزاعات والبيئة المتأثرة بالنزاعات تظهر كلتاهما انعداماً في الاستقرار والأمن والمساواة وفقراً، يستلزم من الدول الأعضاء مواجهتها بالأسلوب نفسه. ويمكن لغياب العمالة والفرص وسبل العيش والبطالة والبطالة الجزئية في صفوف الشباب وانعدام أوجه المساواة وغياب المشاركة، وهي عوامل غالباً ما يكون سببها كوارث دورية أو مفاجئة، أن تكون عناصر كفيلة بأن تسبب نزاعات. وعليه، فإنّ الغرض من الصك المقترح هو توفير الإرشاد إلى الدول الأعضاء في كافة هذه الحالات، وفي الوقت نفسه الاعتراف بمختلف مقاربات حالات الكوارث والنزاعات، عندما تكون هناك حاجة إليها.

الديباجة

السؤال ٢ *هل ينبغي لديباجة التوصية أن تشير إلى:*

(أ) المبدأ الوارد في دستور منظمة العمل الدولية ومفاده أنه ما من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

النمسا: ينبغي أن تشير كذلك إلى الأمن البشري والاستقرار والعدالة واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة المعتمدة في عام ٢٠١٥.

هندوراس: هذا العنصر استراتيجي على وجه الخصوص بالنسبة إلى خفض أوجه انعدام المساواة الناجمة عن سياق الأزمات أو المتفاقمة بسببها والقضاء عليها ومنع الممارسات التي تضر باحترام حقوق الإنسان أو تصحيحها.

مالي: مفهوم العدالة الاجتماعية الذي يتناول احترام حقوق الإنسان وتحقيق العمل اللائق هو أساس كافة الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية والاستجابات لمواجهة حالات الأزمات.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BEF (بنغلاديش): من دون عدالة اجتماعية، لا تكون التنمية مستدامة.

SP CR (الجمهورية التشيكية): لا، فالعدالة الاجتماعية وحدها لا تكفي لإرساء سلام دائم.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: نعم، لكن ينبغي أن تشير إلى جميع الأهداف الواردة في إعلان فيلادلفيا، لاسيما رفع مستويات المعيشة وأجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة.

تعليق المكتب

في ضوء العدد الكبير من الردود الإيجابية، يدرَج هذا البيان في النقطة ٣(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢ *(ب) الحاجة إلى عمالة كاملة ومنتجة ولائقة ومختارة بحرية كوسيلة للوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

الجمهورية الدومينيكية: العمالة أداة أساسية للوقاية من الأزمات الاجتماعية، لاسيما بالنسبة إلى الشباب.

هندوراس: نعم، على الرغم من أنّ استعادة العمالة الكاملة ستلي تطور الأزمة، بما أنّ عملية الانتعاش تدريجية.

مالي: تشكل البطالة وانعدام الدخل مصدراً مشتركاً لمعظم الأزمات.

موريشيوس: إنّ استحداث العمالة اللائقة وفرص توليد الدخل أمر حيوي في الانتقال إلى السلم والانتعاش من الأزمات وبناء القدرة على الصمود.

بولندا: نعم، على الرغم من أنه من الصعب اعتبار العمالة الكاملة إجراءً للوقاية من الأزمات لأنّ البطالة والمشاكل الاجتماعية الأخرى هي آثار الأزمات، والعمالة الكاملة لا تضمن عدم بروز الأزمة، علماً أنها تساعد على التخفيف من عواقبها.

رومانيا: نعم، على الرغم من أنّ بلوغ العمالة الكاملة هو هدف طويل الأجل، في حين تشغيل العاطلين عن العمل كنتيجة للنزاعات يمكن أن يكون أولوية قصيرة الأجل.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٦

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: تؤدي العمالة دوراً مهماً في إعادة البناء وبناء السلام وإدماج المحاربين، وبالتالي تساعد المجتمعات المحلية والمجتمعات على أن تكون أكثر صموداً.

CCP (البرتغال): لا، إنّ هدف تحقيق العمالة الكاملة شديد الطموح وستكون الإشارة إلى "ضرورة تعزيز العمالة الكاملة" أكثر واقعية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: نعم، يشكل التركيز على بيئة للاقتصاد الكلي تضع العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، عنصراً أساسياً.

CNT (النيجر): العمل المنتج وحده قادرٌ على الحد من استضعاف الكثير من الجهات الفاعلة التي تشارك في النزاع بهدف البقاء على قيد الحياة لا غير. حتى عندما لا يكون الفقر السبب الجذري لنزاع ما، فإنه سيستمر في تفاقم الأزمة. ومن شأن العمالة المنتجة والمستدامة أن تسهم في القضاء على الفقر وبالتالي منع النزاعات.

تعليق المكتب

تتفق جميع الردود على أنّ العمالة، وهي موضوع اهتمام التوصية رقم ٧١، تلعب دوراً محورياً في الوقاية من حالات النزاعات أو الكوارث ومواجهتها. ويشير عدد من التعليقات إلى أنّ تحقيق العمالة "الكاملة" في سياق الأزمات قد يُنظر إليه فقط على أنه هدف طويل الأمد. ويذكّر المكتب بأنّ عبارة "عمالة كاملة ومنتجة ولائقة ومختارة بحرية" المدرجة في اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) تشير إلى الاتجاه الذي ينبغي أن تأخذه إجراءات الدول الأعضاء وجهودها الرئيسية؛ ولا ينطوي على تحقيقها مباشرة في سياقات الأزمات.

السؤال ٢ *(ج) ضرورة وضع وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية كوسيلة للوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٢

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

الكاميرون، ألمانيا، مالي. نعم، بما أنّ أثر الأزمات على تغطية الحماية الاجتماعية يمكن أن يكون كبيراً ويمكن أن تسوء مواطن العجز القائمة أصلاً، مما يفاقم وضع الأشخاص الأكثر استضعافاً.

الصين. نعم، ولكن ينبغي أن تتكيف التدابير مع الظروف الوطنية والبيئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية.

الأردن. الحماية الاجتماعية تساعد على خفض معدل دوران العمل وتزيد من الاستقرار الوظيفي وهذا يساهم بشكل فعال في استقرار عناصر العمل.

مالطة: لا، ينبغي أن تستند الديباجة إلى العمالة والإنتاجية وألا تشير إلا إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها شبكة للسلامة وليس وسيلة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BEF (بنغلاديش): الحماية الاجتماعية ضرورية للوقاية من الأزمات الاجتماعية.

SP CR (الجمهورية التشيكية): لا، يجب الإبقاء على تدابير الحماية الاجتماعية وليس بالضرورة تعزيزها.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: الإشارة إلى ضرورة مد نطاق الحماية الاجتماعية عمودياً وأفقياً بغرض تحقيق التغطية العالمية والوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود.

FNV (هولندا): هناك رابط واضح بين برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهمية العمل اللائق والحماية الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الكبرى من الردود هذا البيان.

السؤال ٢ (د) *ضرورة ضمان احترام معايير العمل، بما فيها المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وحقوق الإنسان الأخرى وسيادة القانون؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

الصين: نعم، غير أنها مجرد إشارة وينبغي للدول الأعضاء أن تقرر وفقاً لظروفها الوطنية.

كوستاريكا: ينبغي أن تؤيد أحكام المحكمة في الدول الأعضاء هذه المبادئ التوجيهية.

هولندا: قد لا يتحقق ذلك بسرعة ولكنه جزء من إجراء. عبارة "حقوق الإنسان الأخرى" غامضة. ينبغي أن تذكر الديباجة مختلف المسائل ذات الصلة بالسلام المستدام، ولكن ينبغي للتوصية نفسها أن تركز على ولاية منظمة العمل الدولية.

رومانيا: أحياناً، لا يكون احترام معايير العمل مضموناً حتى خلال زمن السلم.

السودان: لأنها تقدم أساساً قانونياً لمعالجة الأزمات.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI (البرازيل): لا، تعالَج مسألة حقوق الإنسان على أفضل وجه ضمن الإطار المحدد للأمم المتحدة.
COPARMEX (المكسيك)، KRRK (كازاخستان): ينبغي مراعاة الوضع الاقتصادي لكل بلد.
BusinessNZ (نيوزيلندا): ينبغي أن تكون هناك إشارة خاصة عن السلامة والصحة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CITUB (بلغاريا): ينبغي عدم إجراء أي تنازل بشأن حقوق وحريات الإنسان المعترف بها عالمياً.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الكبرى من الردود هذا البيان.

في ضوء الردود المتلقاة، وبهدف أن تكون الديباجة قصيرة ومقتضبة، يقترح المكتب إدماج نص السؤال ٢(د) المتعلق بمعايير العمل الدولية ونص السؤال ٢(ح) الذي يشير إلى صكوك أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان، وإدراج هذه المسائل في النقطة ٣(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢ *(هـ) أهمية إيجاد استجابات ملائمة لمواجهة أوضاع الأزمات من خلال الحوار الاجتماعي، مع مراعاة دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

ألبانيا، موريشيوس، جنوب أفريقيا: تكون الاستجابات الملائمة لمواجهة أوضاع الأزمات أفضل ما تكون عندما تنشط الحكومات بالتشاور مع المنظمات الممثلة للعمال ولأصحاب العمل.

هندوراس: ينبغي أن يشمل الحوار الاجتماعي الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني عموماً.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KRRK (كازاخستان): ينبغي الاستمرار في تطوير الحوار الاجتماعي، بالنظر إلى أنّ نقابات العمال وأصحاب العمل لم يصبحوا بعد شركاء متساوين مع الحكومة، في معظم البلدان.

MEF (الجبل الأسود): يساعد ذلك الشركاء الاجتماعيين على تطوير رؤية مشتركة وبالتالي يساعد على تخفيف التوترات.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: المفاوضة الجماعية أداة أساسية لتطوير الاستجابات على مستوى المنشأة وعلى المستويين القطاعي والوطني.

CNT (النيجر): يبقى الحوار الشمولي رئيسياً في منع الأزمات من خلال إيجاد حلول سلمية وتوافقية. وعند حدوث الأزمة، يبقى الوسيلة الوحيدة لتجاوزها.

منظمات أخرى:

هيئة الأمم المتحدة للمرأة: ينبغي إدراج المجتمع المدني والمنظمات النسائية.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الكبرى من الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال هذا البيان.

السؤال ٢ *(و) أهمية إعادة إرساء بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة كي تحفز الانتعاش الاقتصادي والتنمية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

الكاميرون، ليسوتو، هولندا. يمكن أن يكون إرساء وتعزيز بيئة مؤاتية عاملاً في تجنب النزاع والهشاشة.

الدانمرك، باكستان: إدراج عبارة "خلق أو" قبل عبارة "إعادة إرساء".

اكوادور: ينبغي أن يستثني ذلك الشركات التي تتمثل أهدافها في الإغراق الاجتماعي أو الاستخدام الاستغلالي للموارد الطبيعية، أو تلك التي تحصل على شركات في بلد النزاع بأسعار متفاوضة. والمنشآت المستدامة هي التي تسهم في الاستقرار على نحو فعال ومستدام.

اليونان: ينبغي أن تشير التوصية إلى استحداث بيئة مؤاتية لقطاع الأعمال وإلى تشجيع روح تنظيم المشاريع والمحركات القوية لتحقيق نمو اقتصادي وخلق الوظائف.

سويسرا، تونس: نعم، ولكن ينبغي أيضاً مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

أوروغواي: ينبغي أن يكون مفهوم المنشآت المستدامة واسعاً وأن يتضمن كذلك إجراءات اجتماعية ومنشآت ذاتية الإدارة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية المادية والاجتماعية والحصول على الائتمان والنفاذ إلى الأسواق والتكنولوجيا والمهارات وروح تنظيم المشاريع، كلها عوامل تساعد على خلق وتطوير المنشآت وبالتالي تحفز الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تشمل المنشآت المستدامة الشركات العامة والخاصة، إلى جانب التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي الذي يوفر شروط العمل اللائق. وينبغي إشراك منظمات العمال في العملية إشراكاً كاملاً.

CGT (كولومبيا): من شأن توليد الإنتاجية أن يكون أكثر استدامة في حال كان هناك فرص للوظائف اللائقة وشركات تتسم بطابع إنساني، مع احترام كامل لحقوق الإنسان.

تعليق المكتب

تؤيد جميع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومعظم منظمات العمال هذا البيان.

تمت مراعاة المقترح الداعي إلى إدراج عبارة "خلق أو" في النقطة ٣(و) من الاستنتاجات المقترحة، في حين ترد الإشارة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في النقطة ١٧(ح).

السؤال ٢ *(ز) أهمية التعاون والشراكات بين المنظمات الدولية لضمان بذل جهود مشتركة ومنسقة لتجنب الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كوستاريكا. يجب مراعاة الاختلافات في الاحتياجات الإنمائية للبلدان.

كوبا. ينبغي أن يراعي ذلك الأساليب التي تحدد الدول بها المفاهيم المعنية.

فنلندا: إضافة قيمة التعاون والشراكات مع الحكومات المضيفة والمجتمع المدني.

إيطاليا: التعاون بين الحكومات مهم أيضاً.

جنوب أفريقيا: يكتسي تقاسم المعلومات والدروس المستخلصة الأهمية نفسها.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي للمنظمات ألا تكرر جهودها بل عليها أن تتعاون مع بعضها البعض وتساهم في ميزاتها النسبية.

KRRK (كازاخستان): إنّ التدخل السياسي في المسائل الاقتصادية يمنع تنمية التعاون الاقتصادي الدولي.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

CUT (كولومبيا): ليس للمنظمات الدولية أن تكون جزءاً من هذه المساهمة فحسب، بل الدول وقطاعات الأعمال ونقابات العمل أيضاً.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الكبرى من الجهات المجيبة أنه ينبغي للديباجة أن تشمل إشارة إلى قيمة التعاون والشراكات بين المنظمات الدولية.

يقترح المكتب أن يتم إدراج المسائل المتعلقة بالتنسيق مع الحكومات المضيفة والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، إلى جانب التعاون فيما بين الحكومات، في النقاط ٩ (ح) و١١ (ب) و١٢ (هـ) و٣٣ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢ *(ح) صكوك منظمة العمل الدولية والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بالعمالة والعمل اللائق كوسيلة لتجنب الأزمات وتعزيز الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٧٨

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

كوستاريكا: الإشارة أيضاً إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الدانمرك، آيسلندا، ليتوانيا، النرويج: بغية الإبقاء على قصر الديباجة، من الممكن إدراج صكوك أخرى في الملحق.

سويسرا: الإشارة إلى المبادئ التوجيهية للمنشآت متعددة الجنسية، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإلى المبدأ القائل بأنّ من شأن التعاون التقني الدولي أن يوقف التدهور الاقتصادي ويعزز التقدم.

ترينيداد وتوباغو: الإشارة إلى الميثاق العالمي لفرص العمل.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ECA (ترينيداد وتوباغو): الإشارة إلى الميثاق العالمي لفرص العمل.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: الإشارة إلى معايير أخرى ذات صلة في ملحق، وفقاً لنموذج التوصية رقم ٢٠٤. إضافة إحالات إلى إعلان فيلادلفيا وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

CFTUU (أوزبكستان): لا، لا تكون معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالعمالة والعمل اللائق على الدوام الوسيلة التي تمنع حدوث الأزمات والتي تضمن الانتعاش الاقتصادي الفعال والقدرة على الصمود على الأجل القريب. وينبغي ألا يتضمن نطاق هذه التوصية منع حدوث الأزمات في العموم، ولكن فقط الأزمات التي تتسبب بها النزاعات والكوارث.

تعليق المكتب

تؤيد الأغلبية الكبرى من الجهات المجيبة هذا البيان.

يقترح المكتب دمج النقطتين ٢(د) و٢(ح) بنقطة واحدة هي النقطة ٣(د) من الاستنتاجات المقترحة. ولا يرد في الديباجة المقترحة أي صك من الصكوك المعنية، ولكنها أدرجت جميعها في الملحق.

السؤال ٣ *هل ترون أنه ينبغي إدراج اعتبارات أخرى في الديباجة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٧٦

نعم: ٣٤

لا: ٣٩

ردود أخرى: ٣

التعليقات

بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، آيسلندا، ليتوانيا، السويد: ينبغي الإبقاء على الديباجة قصيرة قدر المستطاع وينبغي ألا تتداخل مع المبادئ العامة. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لدور المرأة في الانتعاش واستخدام الأزمات باعتبارها نافذة فرص تقضي على العوائق الجنسانية والأدوار غير المتكافئة بين الجنسين. وينبغي ذكر القرار رقم ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن، والذي يدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في عمليات حل النزاعات وإحلال السلام ويسلّم بآثار النزاع المسلح على النساء والفتيات. ومن شأن الترتيبات المؤسسية الفعالة الرامية إلى ضمان حمايتهنّ ومشاركتهنّ الكاملة في عملية السلام أن تسهم بدرجة كبيرة في حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

الكويت: صكوك الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة.

لاتفيا، السويد: يمكن أن تشير الديباجة إلى المساواة بين الجنسين ومنع التمييز.

هولندا: الإشارة إلى مبدأ "عدم الإيذاء" وإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

رومانيا: ينبغي مد نطاق عبارة "نزاع" لتشمل حالات العنف الأخرى التي تزعزع استقرار الاقتصاد والمجتمع. وينبغي التذكير بأنّه يمكن لهيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية أن تقدم تعليقات على الحالات المشمولة في الاتفاقيات، بما في ذلك تقديم توصيات لإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود.

المملكة العربية السعودية: التأكيد على مبادئ حقوق الإنسان والعمل اللائق، ووصف أكثر دقة لتعريف النزاع وأنواعه والكارثة وطرق قياس ذلك وربطه بالتأثير المباشر على اقتصاديات الدول ومجتمعاتها.

جنوب أفريقيا: الإشارة إلى مسألة الجنسين والإعاقة والحماية البيئية والتنمية المستدامة.

سورينام: ينبغي أيضاً مراعاة استضعاف النساء والشباب والأقليات والأشخاص المعوقين، إلى جانب المخاطر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص والاستغلال.

السويد: ينبغي أن تسلّم الديباجة بأنّ النزاع والعنف يؤثران على النساء والرجال على حد سواء، ولكنهم يتضررون منهما على نحو متباين، وأن يراعى الوضع الخاص للنساء خلال الأزمات.

الجمهورية العربية السورية: تضمين النص بما يفيد بضرورة النهوض بواقع العمالة ليساهم في عملية الانتقال من الحرب إلى السلم ومقاومة الكوارث.

ترينيداد وتوباغو: إدراج الإشارة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لأوجه الاستضعاف الخاصة بها و"التشديد على توليد العمالة باعتباره محركاً للنهج الذي تتبعه منظمة العمل الدولية في حل الأزمات" (الفقرة ١٤٥ من التقرير الخامس (١)).

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٩

لا: ١٥

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): من المهم السماح للحكومات تسهيل اللوائح الموجودة وإدخال تدابير خاصة لأنه من غير الممكن الامتثال للقوانين بشكل حازم في خضم الفوضى التي تسود في أعقاب نزاع أو كارثة.

KRRK (كازاخستان): مناقشة عمالة الشباب.

COPARMEX (المكسيك): احترام حق الشركات في توجيه شؤونها الخاصة.

العمال

عدد الردود: ٢٨

نعم: ٢١

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: الإشارة إلى المخاطر المصاحبة لعمليات قطاع الأعمال في بلدان النزاع، إذ ساهمت بعض الشركات في إجمالي انتهاكات حقوق الإنسان وفاقمت من النزاعات الموجودة أو أشعلت فتيل نزاعات جديدة بسبب عملياتها. وبالتالي، ينبغي الإشارة إلى أهمية تطبيق إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون ذلك في متن التوصية (انظر السؤال ١٣(ح)). وينبغي أن تسلّم كذلك بأنّ النزاع والعنف يؤثران على النساء والرجال على حد سواء، ولكنهم يتضررون منهما على نحو متباين، وبوجوب مراعاة الوضع الخاص للنساء خلال الأزمات. وينبغي أن تسلّم الديباجة بدور المرأة كجهة فاعلة في الانتعاش وبإمكانية استخدام الأزمات باعتبارها نافذة فرص تقضي على العوائق الجنسانية والأدوار غير المتكافئة بين الجنسين.

FPRK (كازاخستان): إدراج إرساء المساواة الاجتماعية القائمة على القدرات الأساسية للشخص، بغض النظر عن وضعه المهني أو وضع أهله أو وضعهم الاجتماعي.

منظمات أخرى:

هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الارتباط باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعليق المكتب

قدم عدد كبير من الجهات المجيبة اعتبارات إضافية على أن تدرَج في الديباجة.

وردت المسائل المثارة في النقطة ٣ إما في النقطة ٣(أ)-(ح) من الاستنتاجات المقترحة أو في الأجزاء التشغيلية، باستثناء إشارة خاصة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لم يتم إدراجها. والإشارة إلى المساواة بين الجنسين ومجموعات السكان المحددة التي تستلزم اهتماماً خاصاً وحماية، مشمولة على نطاق واسع في أجزاء مختلفة من الاستنتاجات المقترحة (انظر النقاط ٩(د) و١١(أ) و١٨ و٢٣(ج) و٢٧(ب)) والصكوك الواردة في الملحق.

أولاً - الغرض والنطاق

السؤال ٤ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن توسع غرض ونطاق توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)، التي ركزت على دور العمالة في الانتقال من الحرب إلى السلم، من أجل توفير إرشاد أوسع نطاقاً بشأن العمالة والعمل اللائق في الوقاية والانتعاش والقدرة على الصمود فيما يتعلق بأوضاع الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث التي تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كوستاريكا: إدراج الحالات التي تسببها الكوارث الطبيعية والاجتماعية والبيئية وغيرها من الكوارث.

كوبا: ينبغي أن يشير ذلك أيضاً إلى عناصر أخرى بالإضافة إلى العمالة.

إثيوبيا: ينبغي أن يكون الجزء المتعلق بالغرض والنطاق في الصك قصيراً وواضحاً ومقتضباً.

إيطاليا: من الضروري وجود مبادئ توجيهية أوسع نطاقاً نظراً للتغيرات العميقة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية وللمشاكل الجديدة الناشئة، لاسيما تلك المرتبطة بالهجرة وما لها من تأثير على سوق العمل.

بولندا، البرتغال، أوروغواي: إدراج الدفاع في وجه الأزمات التي تشهدها المؤسسات المالية العالمية والوطنية التي قد تسبب نزاعات اجتماعية واسعة.

اسبانيا: نعم. ينبغي توضيح المفاهيم من قبيل "القدرة على الصمود".

أوكرانيا: ينبغي توسيع نطاق تطبيقها لتشمل أيضاً آثار العمليات العسكرية غير المعلن عنها.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI (البرازيل): لا، تركز التوصية رقم ٧١ على الانتقال من الحرب إلى السلم ويجب أن تكون إمكانية توسيع الغرض منها متسقة مع الغرض الأساسي من دون إساءة وصف الصك.

BusinessNZ (نيوزيلندا): ينبغي توسيع نطاق الغرض والنطاق ليشملا النزاعات التقليدية وغير المتناظرة، إلى جانب الكوارث الطبيعية، وفي الوقت نفسه التسليم بوجود اختلاف بين نزاع يشمل بلداً بكامله أو جزءاً كبيراً منه وبين حدث محصور بشكل أكبر من قبيل زلزال أو إعصار.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: إنّ منظمة العمل الدولية في أفضل وضع يخولها تعزيز نهج يقوم على الحقوق من أجل منع الأزمات وإتاحة الانتعاش والقدرة على الصمود، استناداً إلى الدعائم الأربع لبرنامج العمل اللائق مع مشاركة كاملة من منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

CNT (النيجر): إبقاءً على روح التوصية، ينبغي أن تقوم المراجعة بمد نطاق مجال العمل من أجل مراعاة السمات الحديثة والمعقدة ومتعددة الأشكال التي تكتسيها الأزمات والنزاعات المعاصرة والتي يمكنها أن تكون سياسية أو مدنية أو مسلحة أو بيئية أو بيولوجية أو تكنولوجية.

تعليق المكتب

هناك اتفاق عام على الحاجة إلى مراجعة التوصية ٧١ ومد نطاق غرضها ونطاقها. وفيما يتعلق بالاقتراح القائل بتغطية المشاكل الناجمة عن التداعيات المالية، من الجدير التذكير بأنّ التركيز في التقرير الخامس (١) يعكس المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء والإجراءات المشتركة والمنسقة التي ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية اتخاذها في معالجة الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث. وبالرغم من وجود بعض أوجه التشابه بين المشاكل الاجتماعية الناشئة في هاتين المجموعتين من الظروف، يبدو أنّ مصدر المشاكل الناشئة في الحالة الثانية والتدابير المطلوبة لمعالجتها، مختلفة جداً من تلك المشار إليها هنا. بالإضافة إلى ذلك، هناك صكوك أخرى تتناول الأزمات المالية، من قبيل الميثاق العالمي لفرص العمل. ورداً على التعليقات المتعلقة بالتعاريف الواضحة، جرى تحديد مفاهيم القدرة على الصمود والنزاع والكارثة وإدراجها في النقاط ٥(أ)-(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٥ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنه، في مفهوم هذا الصك، ينبغي لمصطلح "نزاع" أن يُفهم على أنه يشمل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، إلى جانب حالات العنف الأخرى التي تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٧٨

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

ألبانيا، كوستاريكا: ينبغي أن تشمل جميع أنواع النزاعات.

النمسا: ينبغي مراعاة السياقات الإقليمية وعبر الوطنية والوطنية والمحلية في حالات النزاعات والحالات الهشة. وإلى جانب النزاعات "التقليدية"، لا بد من النظر في العنف المجتمعي الجنائي (العصابات والعنف الحضري) والتطرف والراديكالية وآثارها. كما يجب النظر في مراحل ما بعد النزاعات والمراحل الانتقالية.

البحرين: من الملائم إدراج حالات انهيار الحكومات والانقلابات العسكرية وما شابهها من ظروف تؤثر على سير الحياة اليومية فضلاً عن الحركة الاقتصادية المتزنة.

البرازيل: من شأن عبارة "حالات العنف الأخرى" كما هي واردة ألا تستبقي التمييز المفهومي الأساسي بين مصطلح "النزاع" ومصطلح "العنف". إذ يشير مصطلح "النزاع" إلى الحالات التي يكون فيها السلام والأمن الدولي مهددين، وتقع مسؤوليته على عاتق مجلس الأمن في الأمم المتحدة. أما مصطلح "العنف" فيشير إلى الحالات المحلية التي تكون خاضعة لسلطة الدول الأعضاء.

إكوادور: يشمل ذلك انتشار العنف المرتبط بالاتجار بالمخدرات.

غواتيمالا: توضيح عبارة "حالات العنف الأخرى".

هندوراس: ينبغي أن يشمل ذلك حالات السلم التي تضم انتشار العنف الممكن التنبؤ به أو زعزعة استقرار المجتمعات والاقتصادات من دون ظهور عنف شامل. وفي تلك الحالات، قد تقتصر التوصية على اقتراح تدابير وقائية.

ماليزيا: ينبغي أن تشمل أيضاً أعمال الشغب وغيرها من أعمال العنف الفردية والمتفرقة.

هولندا: لا تزعزع كل النزاعات المسلحة استقرار البلدان، لذا ينبغي التركيز على الآثار المزعزعة للنزاع مما يهدد إمكانية الدول الأعضاء على توفير الاحتياجات والفرص الإنسانية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

بولندا، البرتغال: إدراج الكوارث والنزاعات الاقتصادية.

جنوب أفريقيا: لا، ليست النزاعات المسلحة الأشكال الوحيدة للعنف التي تزعزع استقرار الاقتصادات وتحول دون تحقيق النمو. ينبغي للتوصية أن تشمل أي شكل من انعدام الاستقرار يتسبب بخسارة الوظائف ومغادرة المستثمرين.

الجمهورية العربية السورية: أصبح الإرهاب أشد خطورة من النزاعات المسلحة بين البلدان. وينبغي أن يشمل التعريف أيضاً حالات التدخل الخارجي بالشؤون الداخلية لكل بلد من البلدان.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

COPARMEX (المكسيك): لا، هذه المفاهيم يشوبها بعض اللبس ومن شأنها أن تشجع على انعدام الاستقرار.

BusinessNZ (نيوزيلندا): ينبغي أن يكون التعريف واسعاً بشكل منطقي ولكنه ينبغي أن يبقى تركيزه على الأضرار التي قد تلحق بالناس والبنية التحتية والوظائف الحكومية. ومن المفترض أن تشير عبارة "النزاعات المسلحة غير الدولية" إلى الحروب والاضطرابات الأهلية والحرب غير المتناسبة أو غير التقليدية والإرهاب.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: فيما يتعلق بالحالات الأخرى المرتبطة بالعنف الإثني أو القائم على الجنس، والتي تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات، إرساء رابط بأسباب التمييز بموجب الاتفاقية رقم ١١١.

CFTUU (أوزبكستان): حذف عبارة "حالات العنف الأخرى" إذ يشوبها بعض اللبس.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تقريباً وجميع منظمات العمال على تعريف مصطلح "نزاع" الذي يقترحه المكتب.

انظر تعليق المكتب على السؤال ٦.

السؤال ٦ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنه، في مفهوم هذا الصك، ينبغي لمصطلح "كارثة" أن يُفهم على أنه يشمل الاضطرابات الجسيمة في سير حياة جماعة محلية أو مجتمع، يترتب عليها على نطاق واسع خسائر أو انعكاسات بشرية ومادية واقتصادية وبيئية، ناجمة عن أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان، بما في ذلك الظواهر التكنولوجية والبيولوجية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٧٩

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

أستراليا، كندا، اليابان: إنها تتسق مع تعريف مصطلح "كارثة" المستخدم في الأطر ذات الصلة.

النمسا: من المرجح أن يكون مفهوم الكارثة قد أكل عليه الدهر وشرب، وينبغي تعريفه على نحو جديد. ومن الممكن أن تستخدم التوصية تعاريف الهشاشة التي تستخدمها لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تشير إلى الهيكليات الناقصة أو الضعيفة جداً وإلى غياب الإرادة السياسية والتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة. وهناك خمسة أبعاد محددة للهشاشة هي: العنف والعدالة والمؤسسات والأسس الاقتصادية والقدرة على الصمود.

الصين: الأسباب الطبيعية أو من صنع الإنسان عناصر أساسية تفضي إلى "كارثة".

المكسيك: لا، ينبغي أن يُفهم من الكوارث على أنها "نتيجة وقوع حدث أو أكثر من الأحداث المعطلة على نحو جسيم، ناجمة عن سبب طبيعي أو نتيجة نشاط بشري، ضمن فترة زمنية أو منطقة محددة، تتسبب في أضرار يفوق حجمها القدرة المجتمع المحلي المتضرر منها على التصدي لها.

إسبانيا: مفهوم الكارثة أوسع نطاقاً من المواجهة العسكرية. وهو ينطوي على حالة طوارئ بغض النظر عن سببها (حرب أو كوارث طبيعية أو أوبئة أو أسباب أخرى).

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢١

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BEF (بنغلاديش)، SP CR (الجمهورية التشيكية): التعريف واضح وشامل بما فيه الكفاية.

KRRK (كازاخستان): ينبغي أن يشمل مفهوم الكارثة أيضاً النتائج جراء تدمير الإرهاب للبنى التحتية الحساسة.

KEF (جمهورية كوريا): لا، لا حاجة إلى الإشارة إلى تعريف الكارثة، بما أنه مفهوم يتعلق بالمنطق.

COPARMEX (المكسيك): لا، المفاهيم غامضة. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد أي هيئة تحدد متى تحصل "الاضطرابات الجسيمة".

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: نعم، ولكن ينبغي أن تكون الخسائر الاجتماعية وآثارها جزءاً من التعريف، بما في ذلك فقدان الدخل وسبل العيش والحصول على الأرض أو غيرها من الأصول والحق في العمالة.

CNT (النيجر): يتميز هذا التعريف بأنه يضم جميع الحالات سواء أعادت لسبب طبيعي أو بشري أو تكنولوجي.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومن منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال على التعريف المقترح لمصطلح "كارثة".

ورداً على تعليق النمسا بشأن استخدام عبارة "هشاشة" كمفهوم شامل، نظر التقرير الخامس (١) في الفقرة ١٦ وما يليها، في الطبيعة المتطورة للاستجابات الدولية في الدول ذات الوضع الهش والدول المتضررة من النزاعات على حد سواء. وأشار التقرير إلى أنّ معالجة الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث على السواء، تتسق مع الاستخدام الدولي الراهن ويبدو أنها أكثر شمولاً من مفهوم الهشاشة.

وفي ضوء التعليقات الواردة، جرى دمج السؤالين ٥ و٦ في النقطة ٥ من الاستنتاجات المقترحة، التي تضم الآن ثلاث فقرات فرعية (أ- ج). وبغية الاستفاضة في توضيح المصطلحات المستخدمة، يقترح المكتب إضافة إشارة صريحة إلى تغير المناخ في النقطة ٥(ب)، بما أنه تم ذكر ذلك في التقرير الخامس (١) - انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٤٧. بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء المسائل التي أثارتها العديد من الجهات المجيبة، هناك تعريف لمصطلح "القدرة على الصمود" في النقطة ٥(ج) استناداً إلى الشروحات الواردة في الفقرة ١٢٥ من التقرير الخامس (١).

السؤال ٧ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنطبق على كافة أوضاع الأزمات الناجمة عن نزاع أو كارثة تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات، وعلى جميع العمال وقطاعات الاقتصاد المتضررة من هذه الأوضاع، وأن تنص على اتخاذ تدابير بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل الوقاية والانتعاش والقدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: ينبغي أن تنطبق على جميع أوضاع الأزمات، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار فردية كل وضع على حدة.

كوستاريكا: الإشارة أيضاً إلى أولئك الذين توقفوا عن البحث عن عمل، بسبب النزاع المطول.

الجمهورية التشيكية: إضافة إشارة صريحة إلى دعم المنشآت.

مالي: ينبغي أن تنطبق، على وجه الخصوص، على العاملين في الاقتصاد غير المنظم وعلى العمال الريفيين.

المكسيك، ترينيداد وتوباغو: حذف كلمة "كافة" في السطر الأول.

رومانيا: ينبغي أن تنطبق أيضاً على أوضاع الأزمات التي تزعزع استقرار نُظم الضمان الاجتماعي، مع تأثير مباشر على البطالة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٦

نعم: ٢١

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

SPCR (الجمهورية التشيكية): إضافة جملة "لدعم المنشآت وقدرتها على استحداث الوظائف."

EK (فنلندا): يمكن مد نطاق التطبيق على أن يشمل فقط الأحداث الكارثية الفعلية والكبيرة، من قبيل الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية وغيرها من الاضطرابات بين الدول، والتي يمكنها أن تفضي إلى تبعات بشرية جمة وأن تعيق وظائف المجتمع.

KRRK (كازاخستان): يواجه المجتمع عادة أي أزمة بعد وقوع الكارثة. وينبغي لكل بلد أو إقليم أو شركة وضع خطط عمل مسبقاً.

KEF (جمهورية كوريا): الاستعاضة عن عبارة "قطاعات الاقتصاد" بعبارة "الشركات".

COPARMEX (المكسيك): لا، ينبغي تحديد الشروط الواجب استيفاؤها حتى يُعتبر حدث ما بمثابة "أزمة" تحديداً واضحاً.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٨

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تسلّم تحديداً بأنه ينبغي أن يشمل مفهوم الأزمة النزاعات والكوارث الداخلية، وليس الحرب الدولية فحسب.

CFTUU (أوزبكستان): ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد، من خلال المشاورات الثلاثية، إلى أي مدى تزعزع أوضاع الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث استقرار المجتمع والاقتصاد، وتعتبَر أنها قابلة للتطبيق على هذه التوصية.

ZCTU (زمبابوي): ينبغي أن تشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الجهات المجيبة على هذا البيان.

وفي ضوء التعليقات الواردة، يقترح المكتب معالجة نطاق التطبيق في النقطتين ٦ و٧ من الاستنتاجات المقترحة والغرض من التوصية في النقطة ٨. وبالنظر في الظروف الصعبة التي يعمل فيها عمال خدمات الطوارئ، تدرج النقطة ٧ إشارة إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية والسلامة وظروف العمل للجهات المجيبة، التي تشمل "الجهات المجيبة الأولى"- أي أوائل الأشخاص الذين يصلون إلى المكان لتقديم المساعدة في حالة الطوارئ- وأولئك الذين يتدخلون في مرحلة لاحقة من حالة الطوارئ أو لفترة زمنية أطول (في حالة أزمة مطولة، مثلاً). ورداً على تعليقات تتعلق بأسئلة أخرى، يقترح المكتب أيضاً إدراج إشارة إلى العمال المتطوعين في هذه النقطة، والذين يكونون في غالب الأحيان من بين أولى الجهات المجيبة والذين قد يعملون في أعقاب كارثة أو نزاع، من دون أي تدريب أو استعداد أو ملابس واقية ملائمة. لذلك، من المهم بصفة خاصة ضمان حد أدنى من الاحترام لحقوقهم، في ظل هذه الظروف.

ثانياً - مبادئ عامة

السؤال ٨ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّ العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية لا غنى عنها لتعزيز السلام والوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٠

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

أرمينيا: إنه عنصر مهم ولكنه ليس العامل الوحيد الذي يسمح باستحداث فرص مؤاتية للوقاية من الأزمات.

ألمانيا، هولندا: الاستعاضة عن عبارة "لا غنى عنها لـ..." بعبارة "عنصر محوري".

هولندا، جنوب أفريقيا: في المرحلة الأولى من الانتعاش، ينبغي ضمان السلم والأمن. وقد لا يكون تحقيق العمالة الكاملة أمراً واقعياً.

رومانيا: الاستعاضة عن الجملة ما بعد "لا غنى عنها لـ..." بجملة "لتوليد الدخل وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، من أجل التخفيف من حدة الفقر والقضاء على أوجه الاختلال."

سورينام: ينبغي أن تنص على العمالة "للجميع".

سويسرا: الإشارة إلى التوصية رقم ١٢٢ وإلى برنامج العمل اللائق.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): الاستعاضة عن عبارة "لا غنى عنها لتعزيز" بعبارة "تستهدف تعزيز...". ينبغي أن يتم ذلك تدريجياً.

BusinessNZ (نيوزيلندا): لا تشكل العمالة إلا أحد جوانب الانتعاش ولا يمكن ضمانه على وجه الخصوص.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: انظر السؤال ٢(ب).

منظمات أخرى:

هيئة الأمم المتحدة للمرأة: يمكن أن تنجم النزاعات عن أسباب مختلفة لا ترتبط بالضرورة بالعمالة.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

وفي ضوء الاقتراحات التي تقدم بها العديد من الجهات المجيبة حول كيفية تحديد دور العمالة الكاملة في الاستعداد للأزمات ومواجهتها، يقترح المكتب استبدال عبارة "لا غنى عنها" بعبارة "عنصر محوري لـ..." في النقطة ٩(أ) من الاستنتاجات المقترحة. ويبدو أنّ هذا الحل يستجيب للشواغل المثارة من دون التقليل من أهمية العمالة والتدابير القائمة على الحقوق. انظر أيضاً تعليق المكتب أعلاه، بالإشارة إلى السؤال ٢(ب).

بالإضافة إلى ذلك، وبغية توفير تمثيل أفضل لمختلف أجزاء الاستنتاجات المقترحة، يقترح المكتب تغيير عنوان هذا الجزء بعنوان "مبادئ توجيهية" وزيادة محتواه بإدراج الردود على أسئلة أخرى تتمشى بشكل أكبر مع هذا الوصف وتنطبق على جميع النقاط الواردة في الاستنتاجات المقترحة. ويقترح المكتب على وجه الخصوص إضافة إشارات إلى ما يلي: طبيعة الأزمات وأثرها والقدرة على الاستجابة؛ مجموعات السكان الأكثر استضعافاً؛ المساواة بين الجنسين؛ نهج "عدم الإيذاء" (من السؤال ١١(و))؛ التمييز (من السؤال ١٢(هـ))؛ الملكية الوطنية؛ التنسيق بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية (من السؤال ١١(ج)). انظر النقاط ٩(أ)-(ط) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٩ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء مراعاة معايير العمل الدولية ذات الصلة واحترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، عند اتخاذ تدابير للوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

الصين: ينبغي عدم فرض هذا الإجراء بل اتخاذه عن طريق التوعية.

مالي: ينبغي أن يكون الشاغل الرئيسي هو ضمان المساواة في المعاملة، لاسيما فيما يتعلق بالمجموعات السكانية التي أصبحت أكثر استضعافاً بسبب الأزمة.

موريشيوس: تشكل معايير العمل الدولية جزءاً من الهيكلية الدولية لمواجهة الأزمات.

المكسيك، ميانمار، ترينيداد وتوباغو: تمشياً مع الظروف الوطنية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KEF (جمهورية كوريا): إنّ احترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لا يلبي الغرض من الصك المقترح، المخصص لحالة طوارئ محددة.

COPARMEX (المكسيك): في حال جرى التصديق على هذه الاتفاقيات.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إدراج ملحق ترد فيه قائمة معايير العمل الدولية ذات الصلة بالوقاية من الأزمات وتعزيز الانتعاش وبناء القدرة على الصمود. القائمة مقدمة.

CUT (كولومبيا): في حالة النزاع، ينبغي أيضاً مراعاة المعايير الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً وغالبية منظمات أصحاب العمل على هذا البيان.

حسبما يرد شرحه بتفصيل أكبر في الجزء ١- ملاحظات عامة أعلاه، ونظراً للمقترحات المقدمة رداً على العديد من الأسئلة، ترد في الملحق قائمة بمعايير منظمة العمل الدولية الأكثر جدوى وغيرها من المعايير والوثائق الدولية. ورداً على النقاط المثارة هنا وفي الردود على أسئلة أخرى، من الواضح أنّ الاتفاقيات ليست ملزمة بالنسبة للدول الأعضاء التي لم تصدق عليها، على الرغم من وجود بعض الالتزامات باحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الناجمة مباشرة عن دستور منظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، وباعتبار أنّ الصك المنظور فيه هو توصية مقترحة، فإنّ الأحكام الواردة فيها لن تكون ملزمة بالنسبة للدول الأعضاء.

وتمشياً مع نص النقطة ٣(د) من الديباجة الواردة في الاستنتاجات المقترحة، يقترح المكتب إدراج مفهوم احترام حقوق الإنسان عموماً في النقطة ٩(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٠ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي لأهداف الاستجابة لأوضاع ما بعد النزاعات أو ما بعد الكوارث أن تشمل، حسب مقتضى الحال، بعد مراعاة سمة الاستضعاف الخاصة لفئات معينة من السكان، ما يلي:*

(أ) تثبيت سبل كسب العيش وتوليد الدخل وتوفير الحماية الاجتماعية والعمالة الطارئة؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجمهورية الدومينيكية: إعطاء الأولوية للأطفال والمعوقين والمسنين والأمهات العازبات.

مالي: من شأن ذلك أن يساعد على ضمان عدم وقوع النساء والأطفال والشباب، وهم الأكثر استضعافاً، مجدداً في الحلقة المفرغة للعمل الجبري ومنع الحلقة المفرغة لأسوأ أشكال عمل الأطفال.

مالطة: ينبغي صون الحق في الحماية الاجتماعية، في حال لم يرد كأحد الأهداف التي ينبغي أن تطمح إليه المجموعات المستضعفة.

هولندا: إضافة جملة "بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخلياً".

جنوب أفريقيا: إعطاء الأولوية للنساء وللمسنين المعوقين.

أوروغواي: الدعوة إلى تنفيذ العناصر الأربعة ذات الصلة بهذه المسألة في وقت واحد، من أجل حل المشاكل على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI (البرازيل): لا، إنّ التمديد الإلزامي للمنافع المنصوص عليها أصلاً في القانون يقوض الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، ويمكن أن يثبط الهمة من حيث العمالة الجديدة.

SP CR (الجمهورية التشيكية): لا، سيتعذر على حكومات البلدان النامية والبلدان المعرضة للخطر الالتزام بذلك.

KRRK (كازاخستان): ينبغي أن تترافق خطط الاستجابة بالموارد المالية وغيرها من الموارد المناسبة.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٨

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي التسليم بقيمة برامج إعادة البناء كثيفة اليد العاملة الموجهة نحو البنية التحتية المادية والمؤسسات وخدمات الدعم. وتوفر هذه البرامج العمال ذوي المهارات المتدنية بدخل وتعمل بمثابة حافز اقتصادي على المستوى العالمي، من خلال تحفيز الطلب. وينبغي أن يكون بناء البنية التحتية الاجتماعية أو إعادة بنائها، بما في ذلك الخدمات العامة الجيدة ومعقولة التكلفة (من قبيل التعليم والصحة والمياه والطاقة)، أولوية. كما ينبغي تعزيز دور وكالات الاستخدام العامة في إطار الاستجابات ما بعد النزاعات/ ما بعد الكوارث.

CNT (النيجر): تشمل الاستجابات الناجحة الإجراءات الرامية إلى ضمان سبل عيش الناس بغية تلبية احتياجاتهم الأساسية خلال الأزمة وتمكينهم من المساهمة في الانتعاش ما بعد الأزمة.

تعليق المكتب

يوافق عدد كبير من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

وتوخياً للوضوح، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للأهداف الواردة في النقطة ١٠(أ) من الاستنتاجات المقترحة. انظر أيضاً تعليق المكتب على السؤال ١٠(د).

السؤال ١٠ *(ب) النهوض بالانتعاش الاقتصادي المحلي لتوفير فرص العمل وإعادة الإدماج؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٨١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

مالي: مع التشديد على النُهج كثيفة العمالة.

موريشيوس: في حالات ما بعد النزاع، تكون العمالة أساسية بالنسبة إلى الاستقرار قصير الأجل وإعادة الإدماج والنمو الاقتصادي والسلام المستدام.

هولندا: إضافة عبارة "المستدام" وجملة "حفز تنمية القطاع الخاص وحشد الموارد المحلية والاستثمار الأجنبي كوسيلة لتوليد العمالة".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SP CR (الجمهورية التشيكية): إدراج الدعم المقدم إلى المنشآت إذا أنها تستحدث الوظائف وتزيد العمالة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي إعطاء الأولوية لبرامج العمالة المحلية وتنسيقها مع البرامج المنفذة على المستويين الإقليمي والوطني وضمان التعاون الضروري بين مختلف الوزارات.

ZCTU (زمبابوي): التركيز على تنمية اقتصادية محورها الناس.

السؤال ١٠ *(ج) تعزيز استحداث العمالة المستدامة ونُظم الحماية الاجتماعية والعمل اللائق؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

البحرين: من الملائم الإشارة إلى ضرورة عدم المساس بحقوق وامتيازات في ظل نظام تأمين اجتماعي سابق بحيث لا تضيع حقوق المساهمين خلال السنوات التي تسبق الكوارث.

مالي: ينبغي القيام بذلك تحديداً من خلال الهيئات المكونة الثلاثية والبرامج القطرية للعمل اللائق.

سويسرا: ينبغي للبلدان أن ترسي أهدافاً لحماية العمال من خلال تحديد مبادئ قانونية وإنفاذها من جانب هيئة تفتيش العمل.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

COPARMEX (المكسيك): ينبغي ألا يطرح ذلك أعباء إضافية على عاتق المنشآت والمجتمع.

CCP (البرتغال): لا، يتعارض مفهوم "الاستدامة" مع الحاجة إلى حراك مهني.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ZCTU (زمبابوي): ينبغي أن يشمل ذلك جميع الأشخاص في جميع القطاعات، بمن فيهم العاطلون عن العمل.

السؤال ١٠ *(د) بناء أو إعادة بناء مؤسسات سوق العمل والحوار الاجتماعي؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رومانيا: إعادة صياغة الجملة على النحو التالي: "إعادة بناء مؤسسات سوق العمل والحوار الاجتماعي واستحداث مؤسسات جديدة استناداً إلى الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ وإلى الاتفاقية رقم ١٤٤ والتوصية رقم ١٥٢".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

COPARMEX (المكسيك): نعم، ولكن يجب عدم فرض الحوار.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي الاعتراف بالمفاوضة الجماعية كمؤسسة أساسية.

تعليق المكتب

تدعم جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والغالبية الكبرى لمنظمات أصحاب العمل النهج العام المتوخى في السؤال ١٠. ورداً على الأسئلة المطروحة والمقترحات التي تقدمت بها جهات مجيبة عديدة بشأن تسلسل النُهج وأولوياتها النسبية، تجدر الإشارة إلى أنّه لا يتوخى من هذه الأخيرة أنتتبع تسلسلاً بعينه ويمكن إجراؤها في وقت واحد أو على مراحل مختلفة في أجزاء مختلفة من الإقليم مع تقدم عملية الانتعاش.

وتوخياً للاتساق، يقترح المكتب نقل النص الناجم عن السؤال ١٠ إلى جزء جديد بعنوان "النهج الاستراتيجية" في الاستنتاجات المقترحة، إذ يبرر أنها تتناسب بشكل أكبر مع الوصف. كما يشمل الجزء المعنون "النهج الاستراتيجية" (النقاط ١٠ إلى ١٢ من الاستنتاجات المقترحة) المفاهيم المتأتية عن السؤالين ١١ و١٢.

السؤال ١١ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للتدابير الواجب اتخاذها مباشرة بعيد انتهاء نزاع أو كارثة، أن تشمل ما يلي:*

(أ) استجابة فورية لتلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الرعاية للسكان، مع مراعاة سمة الاستضعاف الخاصة لفئات معينة من السكان؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

النمسا: ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الأوضاع الهشة التي تتسم بقلة سبل العيش التي توفرها الدولة.

آيسلندا: من شأن السياسات المتأتية عن ولاية منظمة العمل الدولية والتي تستهدف النساء والأطفال والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص المعوقين، أن تتسم بأهمية خاصة، شأنها شأن تدابير توليد العمالة التي تضمن الحصول على مستوى مناسب من الرعاية الجيدة ومعقولة الكلفة.

مالي: ينبغي القيام بذلك تحديداً في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والحماية الاجتماعية، مع التشديد على النساء والأطفال والسكان الريفيين.

النرويج: لا، من شأن ذلك أن يكون خارج ولاية منظمة العمل الدولية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٦

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

KRRK (كازاخستان): ينبغي وضع خطط تدخل في حالات الطوارئ على كافة مستويات الحكومة والصناعة، على أن تكون مدعومة من الموارد المناسبة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إن السياسات التي تستهدف النساء والأطفال والشباب والأقليات الإثنية والشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص المعوقين، مهمة على وجه الخصوص. كما أنّ تدابير توليد العمالة التي تضمن حصول السكان على مستوى مناسب من الرعاية الجيدة ومعقولة التكلفة، مهمة أيضاً.

تعليق المكتب

يوافق عدد كبير من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان. ويسلّم المكتب بأن توفير الرعاية قد يعتريه اللبس؛ وينبغي أن تشمل الخدمات والدعم فيما يتعلق بسبل العيش والعمالة وفرص توليد الدخل.

وتوخياً للتوضيح، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للمفاهيم الواردة في النقطة ١١ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١١ *(ب) مساعدة طارئة تقدمها السلطات الوطنية قدر المستطاع، بدعم من المجتمع الدولي وبمشاركة المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

كوبا: يجب أن تحترم المساعدة الطارئة المبادئ التوجيهية بشأن المساعدة الإنسانية، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٨٢/٤٦.

قبرص: نظراً إلى أنّ الحكومة، على كافة المستويات، لا تستطيع إدارة الكوارث بمفردها، يُسمح للمجتمعات المحلية بإدارة الأزمات محلياً وتحديد الأولويات وتنظيم الدعم وتنفيذ البرامج وتقييم النتائج.

الدانمرك، آيسلندا، هولندا: شريطة أن تدخل هذه التدابير ضمن ولاية واختصاص منظمة العمل الدولية ولا تتولاها عادة وكالات أخرى للأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية.

جمهورية إيران الإسلامية: النص على تزويد المنظمات غير الحكومية بما يلزم من وسائل للمساهمة في هذه المبادرات.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI (البرازيل): لا، يشكل ذلك انتهاكاً للهيكل الثلاثي المعتمد في صكوك منظمة العمل الدولية، لاسيما الاتفاقية رقم ١٤٤.

Keidanren (اليابان): الاستعاضة عن عبارة "الوطنية" بعبارة "العامة".

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: تعزيز التضامن وترويج الملكية الوطنية والمحلية وبناء أو إعادة بناء مؤسسات قادرة على الصمود، لاسيما الإدارات العامة الجيدة. وتطرح إعادة البناء فرصة لاستحداث سبل عيش مستدامة، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي ينبغي الاضطلاع به من جانب القطاع العام وتعزيزه من خلال سياسات المشتريات العامة.

LO (النرويج)، SWTUF (السودان): بما فيها منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

ZCTU (زمبابوي): ينبغي أن يخضع ذلك لإشراف لجنة توجيهية وطنية من الشركاء الاجتماعيين الثلاثيين.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

في ضوء المقترحات الواردة، يقترح المكتب الاستعاضة عن عبارة "الوطنية" بعبارة "العامة" في النقطة ١١(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١١ *(ج) تنسيقاً وثيقاً بين جهود الإغاثة الإنسانية وتعزيز العمالة والعمل اللائق؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

كوستاريكا: ينبغي لهذا التنسيق أن يفضي إلى تخطيط أطول أجلاً.

كوبا: ينبغي احترام الأولويات التي ترسيها الدول.

مالي: ينبغي القيام بذلك من خلال التحويلات النقدية لخلق الأنشطة الرامية إلى توليد مداخيل لائقة.

هولندا: قد يكون من الأنسب "دعم" التنسيق الوثيق.

تونس: إنّ اتخاذ إجراءات فعالة من أجل حسن التنسيق بين جهود الإغاثة وتعزيز العمالة يساهم في حسن تشغيل اليد العاملة وذلك في ظروف عمل لائقة. يقترح إنشاء منظومة ثلاثية تشرف على التصرف في جهود الإغاثة الإنسانية مع مراعاة الشفافية والحياد في التصرف.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

COPARMEX (المكسيك): لا، يجب ألا تكون المساعدة الإنسانية خاضعة لاستحداث العمالة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CTUM (الجبل الأسود): ينبغي توجيه جهود الإغاثة نحو استحداث العمالة والعمل اللائق ليكون لها أثر دليلي ومستدام.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

حسبما يرد شرحه في تعليق المكتب على السؤال ٨، يقترح المكتب إدراج النص الناجم عن السؤال ١١(ج) الوارد في المبادئ التوجيهية، في النقطة ٩(ط) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١١ *(د) تقييماً منسقاً للاحتياجات يُجرى بأسرع وقت ممكن؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٧٩

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

قبرص: إشراك مجموعة من الوكالات والمنظمات، بما فيها الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الشريكة المجتمعية، تكون أدوارهم ومسؤولياتهم واضحة.

هولندا: إضافة تقييم الاحتمالات من أجل حفز الأسواق والعمالة المحلية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

BusinessNZ (نيوزيلندا): في حالات الطوارئ، ينبغي عدم إجراء عمليات تقييم للاحتياجات المنسقة إلا بعد أي استجابة سريعة قد تكون ثمة حاجة إليها.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

LO (النرويج): ينبغي أن تشارك منظمة العمل الدولية والشركاء الاجتماعيون بنشاط في عملية تقييم الاحتياجات.
SWTUF (السودان): للقضاء على الأثر السلبي للأزمة والحد منه وتخفيفه وتحويله لحلول دون تحويله إلى أزمة كبرى.

تعليق المكتب

توافق غالبية الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

رداً على بعض التعليقات، يوضح المكتب أنه بعيد انتهاء كارثة، توفر منظمة العمل الدولية دعماً مباشراً للدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين لإجراء تقييم للاحتياجات ما بعد الكارثة في قطاع "العمالة وسبل العيش والحماية الاجتماعية". ويجري هذا التقييم استناداً إلى منهجية وضعتها منظمة العمل الدولية وهي تستكمل عمليات التقييم السابقة لسبل العيش الإنسانية من أجل ربط الانتعاش من الكوارث بأهداف التنمية الوطنية. ويُستهل إجراء تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة على طلب من الحكومة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. والغرض منه هو تقييم الأضرار والخسائر التي تلحق بكافة قطاعات الاقتصاد، والاحتياجات من حيث الانتعاش والإغاثة وإعادة الإعمار وإدارة المخاطر. كما يزود هذا التقييم الحكومات والجهات المانحة الدولية بإرشادات حول أولويات الانتعاش في بلد بعينه على الأمد القصير والمتوسط والبعيد. ومنذ عام ٢٠٠٥، أجري قرابة ٥٠ تقييماً للاحتياجات ما بعد الكارثة في أكثر من ٤٠ بلداً. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم في ٢٧ تقييماً، منها ٦ عمليات تقييم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

وعلى غرار ذلك، تلجأ الجهات الفاعلة الوطنية والدولية (المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية) إلى عمليات تقييم احتياجات ما بعد النزاع من أجل المشاركة في وضع استراتيجية للانتعاش والتنمية في بيئات ما بعد النزاع. وتخضع منهجية تقييم احتياجات ما بعد النزاع لعملية استعراض عالمية من أجل تحديد الدروس المستخلصة وتحسين الممارسات المستقبلية. وفي غضون ذلك، يجري تكييف منهجية إجراء تقييم احتياجات ما بعد الكارثة على نحو متزايد وتُستخدم أيضاً في بيئات ما بعد النزاع، وآخرها عمليات تقييم الاحتياجات السريعة التي أجريت في غزة عام ٢٠١٤ وفي اليمن عام ٢٠١٥.

السؤال ١١ *(هـ) ضمان ظروف عمل لائقة للعمال الضالعين في أنشطة الإنقاذ وإعادة التأهيل، بما في ذلك توفير معدات الحماية الشخصية والمساعدة الطبية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٢

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

الصين، الدانمرك، آيسلندا، النرويج، اسبانيا: الصياغة صارمة جداً. ينبغي التسليم بضرورة إيلاء الأولوية لإنقاذ الأرواح، مع السعي في الوقت نفسه إلى ضمان ظروف عمل لائقة والتشديد على سلامة وصحة العمال المعنيين. ويكون من مسؤولية صاحب العمل ضمان استيفاء هذه الاشتراطات.

قبرص: بما في ذلك السلامة التي يوفرها رجال الشرطة وغيرهم من رجال الأمن.

الجمهورية التشيكية: إضافة عبارة "كلما أمكن ذلك".

غواتيمالا: ينبغي أن تكون التوصية دقيقة بما أمكن ذلك فيما يتعلق بالشخص المسؤول عن ضمان ظروف عمل لائقة.

اليابان: إنّ هدم المباني المتضررة من الزلازل وأمواج تسونامي ينطوي على مخاطر انهيار المباني والتعرض لمادة الأسبستوس بنسبة أكبر.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SP CR (الجمهورية التشيكية)، CONCAMIN (المكسيك)، BusinessNZ (نيوزيلندا): عبارة "ضمان" قوية جداً.
KRRK (كازاخستان): ينبغي تزويد فرق الإنقاذ بأحدث التجهيزات والتكنولوجيا.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يجب على برامج العمالة الطارئة وبرامج العمالة قصيرة الأجل أن تحترم مبادئ العمل اللائق من حيث الأجور والسلامة والصحة المهنيتين وساعات العمل وغيرها من شروط العمالة. والكثير من العاملين في خدمات الإنقاذ وإعادة التأهيل هم من عمال القطاع العام، وبالتالي تقع المسؤولية على عاتق الحكومات الوطنية والمحلية. وينبغي اعتبار استحداث الوظائف في مجال الإنقاذ وإعادة الإعمار والقدرة على الصمود فرصة لإضفاء الطابع المنظم على الوظائف. وينبغي أن تتضمن التوصية أحكاماً واضحة فيما يتعلق بالمخاطر والأخطار وبحقوق العمال ومسؤوليات أصحاب العمل والحكومات في مجال السلامة والصحة المهنيتين (انظر الاتفاقية رقم ١٥٥).

LO (النرويج): عبارة "ضمان" قوية جداً، ولكن ينبغي بذل الجهود لضمان ظروف عمل آمنة.

تعليق المكتب

توافق غالبية الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة في النقطة ١١(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١١ *(و) برامج لمواجهة الأزمات تتجنب التأثيرات المضرة وغير المباشرة على الأفراد والمجتمعات المحلية والبيئة والاقتصاد؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٧٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

النمسا، فنلندا: تطبيق مبدأ "عدم الإيذاء" لمواجهة الآثار الجانبية المحتملة. ولا بد من فهم ومراعاة النزاعات ومحفزاتها. وفي سياق النزاعات والكوارث والهشاشة، ينبغي تطبيق نهج يراعي النزاعات.

كوستاريكا: مد نطاق هذا الجزء ليشمل صحة المتضررين ورفاههم، إلى جانب حماية الإرث الثقافي والديني وإعادة تأهيله.

لاتفيا: ينبغي وضع هذه البرامج قبل الأزمة، وعلى الناس أن يكونوا على دراية بكيفية الاستجابة وبالمصدر الذي ينبغي اللجوء إليه طلباً للمساعدة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢٣

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يكون الهدف تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية والاقتصاد على بناء أو إعادة بناء سبل عيش مستدامة.

CLC (كندا): حماية البيئة أمرٌ ضروري أيضاً.

CCOO (اسبانيا): ينبغي لهذه البرامج أن تساعد على الاستعاضة عن اقتصادات الحرب التي تشجع العنف وتولّد المزيد من التمييز.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على هذا البيان.

حسبما يرد شرحه أعلاه، يقترح المكتب إدراج النص الناجم عن السؤال ١١ (و) الوارد في المبادئ التوجيهية، في النقطة ٩ (و) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١١ *(ز) إعادة إنشاء هيئات حكومية وإعادة موظفي الخدمة المدنية إلى العمل وإعادة إنشاء منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وغيرها من منظمات المجتمع المدني، كلما دعت الضرورة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: ينبغي استبعاد الأشخاص المسؤولين عن حدوث النزاعات من بعض جوانب إعادة الإدماج، مثلاً العودة إلى الخدمة المدنية. وينبغي ألا تستهدف هذه الإجراءات الحكومات الانتقالية وغيرها من أطراف النزاع وأن تدمج في سوق العمل.

البوسنة والهرسك (جمهورية سربسكا): حذف جملة "إعادة موظفي الخدمة المدنية إلى العمل".

كوستاريكا: يرجى توضيح عبارة "كلما دعت الضرورة".

فنلندا: بعد حدوث النزاع، من المهم التركيز على تدابير بناء السلام وبناء الدولة، حيث بناء القدرات الوطنية واستخدام النُظم القطرية هي من بين المبادئ الأساسية. وفي سياق هش، توفر الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة على سبيل المثال، إطاراً جيداً.

هولندا: من الممكن ألا تكون هذه الهيكليات موجودة قبل الأزمة.

سورينام: من المهم أيضاً إعادة إنشاء آليات للحوار الاجتماعي.

زمبابوي: إضافة الجملة "ولاسيما تلك المسؤولة عن تفتيش العمل" بعد عبارة "هيئات حكومية".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

KRRK (كازاخستان): ينبغي الإبقاء على الهيئات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، إلا إذا كانت ضالعة في النزاع أو الكارثة.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٧

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BAK (النمسا): ينبغي استبعاد الأشخاص المسؤولين عن النزاعات من بعض إجراءات إعادة الإدماج، مثلاً، العودة إلى الخدمة المدنية.

FNV (هولندا): ينبغي إرساء هذه الهيئات أو المؤسسات إذا لم تكن موجودة قبل الأزمة.

UGT (البرتغال): ينبغي أن تترافق إعادة إنشاء منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل مع إعادة إنشاء الحقوق المصاحبة لأنشطتهم والحوار الثنائي والثلاثي الناجم عنها.

تعليق المكتب

هناك اتفاق عام على النقاط المنبثقة عن السؤال ١١.

غير أنّ المكتب يلحظ الشاغل الذي أعربت عنه جهات مجيبة عديدة بشأن إعادة الأشخاص الذين كانوا ضالعين في الأحداث التي أفضت إلى النزاع.

ويقترح المكتب حذف الإشارة إلى إعادة موظفي الخدمة المدنية في الاستنتاجات المقترحة وإدراج إشارة إلى التدابير التي تُعتبر ضرورية للسماح بالتوافق الوطني في الجزء الخاص بالمبادئ التوجيهية (النقطة ٩(ز)) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٢ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد استراتيجيات متسقة وشاملة للوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، تشمل ما يلي:*

(أ) برامج استثمار كثيفة العمالة وغيرها من برامج سوق العمل النشطة وإدارات الاستخدام من أجل تحقيق الاستقرار والانتعاش؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

أرمينيا: من الضروري توضيح الوضع القانوني للوكالات (حكومية أو غير حكومية) والسماح للدول نفسها ما هي الوكالات التي ترغب بالاستثمار فيها.

النمسا: ينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على الشباب، إذ أنّ الشباب العاطلين عن العمل يمكن أن يمثلوا قدرة كبيرة على العنف. وسيكون باستطاعة بعض الدول الهشة أن تعتمد على زيادة الإمكانيات الاقتصادية بسبب اتساع القوى العاملة لديها من خلال "زيادة نسبة الشباب".

بلجيكا: ينبغي ألا يقتصر ذلك على مجالات الاقتصاد "الذكورية" في العادة.

الصين: التركيز على وكالات الاستخدام العامة النشطة.

غواتيمالا: تسهم إدارات الاستخدام أيضاً في الوقاية.

مالي: إعطاء الأولوية للمناطق الريفية ولبرامج عمالة الشباب.

رومانيا: يبدو أنّ الجوانب المتعلقة بالوقاية قد حُذفت.

الاتحاد الروسي: حذف عبارة "وإدارات الاستخدام".

سويسرا: ينبغي تحديد ذلك على نحو أفضل. وتتوقف البرامج الواجب وضعها على طبيعة الأزمة وعلى مستوى التنمية في الدولة المعنية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

UERT (طاجيكستان): يتسبب غياب الخدمات المالية وتمويل الاستثمار وطلبات الضمانات في مشاكل خطيرة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: انظر السؤال ١٠(أ). ينبغي ضمان الحصول على فرص العمل على قدم المساواة، تمشياً مع الاتفاقيات ذات الأرقام ١٠٠ و١١١ و١٤٣.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والغالبية الكبرى من منظمات أصحاب العمل على هذا البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب توسيع النقطة ١٢(ب) في الاستنتاجات المقترحة لإضافة الجملة "مبادرات الانتعاش الاقتصادي المحلي وتنمية المنشآت".

السؤال ١٢ *(ب) تقييم أثر كافة برامج الانتعاش الوطنية على العمالة بغية إعطاء الأولوية للبرامج التي تسهل الحصول بسرعة على العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

كولومبيا، الدانمرك، لاتفيا: مع مراعاة الظروف الوطنية.

العراق: ينبغي الاضطلاع بذلك من خلال إنشاء خلية أزمة وطنية.

هولندا: قد يكون من الأفضل التمييز بين الانتعاش المبكر وخطط التنمية بعد استكمال مرحلة الانتعاش المبكر. من شأن "التحقيق السريع لأنشطة توليد الدخل" أن يكون هدفاً أكثر واقعية بالنسبة للانتعاش المبكر. وينبغي أن يراعي تقييم أثر العمالة مسألة الجنسين بغية تجنيب النساء إخراجهنّ من سوق العمل عند عودة الرجال من الحرب.

باكستان: يجب أن تراعي عمليات التقييم مسألة الجنسين وأن تحلل ما إذا كان هناك أي تمييز يقوم على الأسس الواردة في الاتفاقية رقم ١١١.

جنوب أفريقيا: ينبغي إشراك المجتمعات المحلية ومجموعات المجتمع المدني.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تراعي عمليات تقييم أثر العمالة مسألة الجنسين.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والغالبية الكبرى من منظمات أصحاب العمل.

في ضوء الردود المتلقاة وبغية تجنب التكرار، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة في النقطة ١٢ (أ) من الاستنتاجات المقترحة لإدراج إشارة إلى مراعاة قضايا الجنسين.

السؤال ١٢ *(ج) تدابير لدعم العمالة والحماية الاجتماعية لصالح العاملين في الاقتصاد غير المنظم ولتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، بما يتفق مع التوصية المتوقع اعتمادها بهذا الصدد في عام ٢٠١٥؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

غواتيمالا: إنه أمرٌ مهم بما يتجاوز أوضاع الأزمات.

جمهورية إيران الإسلامية: ستكون المساعدة الدولية ضرورية للانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

هولندا: يمكن تشجيع ذلك ولكنه ليس شرطاً أساسياً للسلام.

تونس: إنّ الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم يستوجب كذلك دعم العمل اللائق والحماية الاجتماعية للعاملين في هذا القطاع.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢١

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KEF (جمهورية كوريا): إنّ تشجيع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم لا يفي بغرض التوصية.

COPARMEX (المكسيك): يجب ألا يفرض ذلك المزيد من الأعباء على الاقتصاد المنظم.

CCP (البرتغال): يبدو أنّ ذلك يدعم الاقتصاد غير المنظم.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

تعليق المكتب

تقدم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال دعماً قوياً لهذه النقطة *(النقطة ١٢ (ج) من الاستنتاجات المقترحة)*. وقد تم إدراج التوصية رقم ٢٠٤ في الملحق.

السؤال ١٢ *(د) إنشاء إطار اقتصادي واجتماعي وقانوني، على المستوى الوطني، لتشجيع السلم والتنمية على نحو دائم ومستدام، مع احترام الحقوق في العمل؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٠

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: إنه أمرٌ مهم بالنسبة للمجموعات المستضعفة.

جنوب أفريقيا: إدخال مستويات من الإدارة السديدة والمساءلة أيضاً، بما في ذلك عمليات استعراض الأقران.

تونس: إضافة عبارة "ومبدأ المساواة بين الجنسين".

زمبابوي: يفترض النص المقترح أنّ الأطر الموجودة غير ملائمة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SP CR (الجمهورية التشيكية): لا، هذا ليس ضرورياً. وينبغي أن يكون ذلك من اختصاص الممارسة الوطنية.

KRRK (كازاخستان): من الضروري الاستمرار في تطوير الأطر القانونية والاجتماعية والقانونية، لاسيما فيما يتعلق بعالم العمل.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNT (النيجر): ينبغي وضع إطار لتعزيز السلام امتثالاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية من أجل تعزيز العمالة، مما يشكل الضمانة الوحيدة للاستقرار المستدام.

تعليق المكتب

إنّ جميع منظمات العمال والغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تدعم هذه النقطة *(النقطة ١٢ (و) من الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٢ *(هـ) تدابير خاصة لمكافحة التمييز والأحكام المسبقة والكراهية على أساس الانتماء الإثني أو الدين أو أي أسباب أخرى، ولتعزيز المصالحة الوطنية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: حصول الأقليات الإثنية واللغوية والدينية على الخدمات العامة يسهم في منع التمييز. ينبغي مراعاة مختلف الصكوك الدولية.

الدانمرك: ينبغي أن تركز التوصية على عدم التمييز في عالم العمل.

مالي، رومانيا: استناداً إلى الاتفاقية رقم ١١١.

المكسيك: ينبغي أن تكون هذه التدابير "محددة" بدلاً من أن تكون "خاصة".

سويسرا: ينبغي أن تكون هذه الأخيرة مدرجة أصلاً في التشريعات الوطنية.

ترينيداد وتوباغو: حذف عبارة "خاصة" وإضافة جملة "تمشياً مع الظروف الوطنية".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

WKÖ (النمسا): لا، هذه المسألة منظمة على نحو شامل في المعايير الأخرى لمنظمة العمل الدولية.

SP CR (الجمهورية التشيكية): التركيز على إنفاذ التدابير الموجودة.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أيضاً توفير الإرشادات بشأن السياسات الرامية إلى معالجة انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز. وينبغي أن تتناول التوصية الظروف المحددة للنساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب خلال النزاعات واللواتي يخضعن، بالإضافة إلى إصابتهن بأمراض طبية (مثلاً الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية) ونفسية، للنبذ والتمييز من جانب أسرهنّ والمجتمع.

FNV (هولندا): بالتعاون مع النقابات متعددة الأديان ومتعددة الإثنيات التي يمكنها أن تؤدي دوراً أساسياً في خلق التضامن الاجتماعي والمصالحة.

LO (النرويج): من الأفضل عدم ذكر أسباب محددة.

ZCTU (زمبابوي): ينبغي أن تشمل جميع الأسباب الواردة في الدستور الوطني.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

في ضوء الردود التي تشدد على أهمية المفهوم ومنفعته العامة، يقترح المكتب إدراج النص في القسم المخصص للمبادئ التوجيهية (النقطة ٩ (ز)) في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٢ *(و) تدابير عاجلة لإعادة إدماج الأشخاص الذين شاركوا في الأعمال العدائية، إدماجاً اجتماعياً واقتصادياً؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٧٥

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا: ينبغي أن يترافق ذلك مع برامج المصالحة والحوار والوساطة. ويجب مسبقاً تحديد مسؤولية ومدى مشاركة الأشخاص الذين كانوا عناصر نشطة في النزاع.

قبرص، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، المملكة العربية السعودية: قد لا يكون من الملائم إدماج كل الأشخاص الذين شاركوا فعلياً في الأعمال العدائية، مثلاً، الأشخاص الملاحقون لجرائم ارتكبوها خلال الأعمال العدائية.

الجمهورية التشيكية: لاسيما الجنود الأطفال سابقاً.

فنلندا: التركيز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

مالي: مع إيلاء الاهتمام للأشخاص المصابين والمعوقين.

هولندا: إضافة عبارة "ومستدامة" بعد عبارة "عاجلة".

جنوب أفريقيا: القضاء على إمكانية استخدام الناس المهارات نفسها لارتكاب أعمال عنف واللجوء إلى العنف أو الجريمة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢٢

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية): إنّ إعادة إدماج أشخاص ضالعين في أعمال عدائية من بين الشروط الأساسية لبناء مجتمع سلمي.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٨

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

BAK (النمسا): يجب تقييم المشاركة الفعلية للأشخاص في النزاعات قبل اتخاذ أية تدابير. وينبغي أن يُستبعد الأشخاص المسؤولون في النزاعات من برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

LO (النرويج): إنّ مشاركة الشركاء الاجتماعيين من خلال الحوار الاجتماعي قد تكون مجدية جداً لنجاح عملية إعادة الإدماج من خلال مختلف برامج العمالة والتدريب المهني.

ZCTU (زمبابوي): يجب النظر في ما إذا كان يتوجب إعادة تأهيل الأشخاص أو مقاضاتهم.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تقريباً على هذا البيان، على الرغم من أنّ العديد من الجهات المجيبة أعربت عن شواغلها بشأن تحديات إعادة إدماج أشخاص من الممكن أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم وأفعال كراهية خلال النزاعات.

ويسترعي المكتب الانتباه إلى ما مفاده أنّ إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب النزاعات أمر بالغ الأهمية، وكان القصد توجيه السؤال إلى الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم ضالعين في هذه النزاعات. وقام عددٌ من البلدان بمعالجة هذه المشاكل من خلال آليات من قبيل المحاكمات الجنائية أو إجراءات الصدق والمصالحة، بطرائق تتكيف مع الأوضاع الوطنية.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب مراعاة هذه النقطة في سياق أوسع ضمن المبادئ التوجيهية، مع الإشارة إلى الإجراءات التي قد تكون ضرورية لتعزيز المصالحة (النقطة ٩ (ز) في الاستنتاجات المقترحة). وتعالَج مسألة تطبيق مثل هذا المبدأ على الأطفال والشباب في النقطتين ١٤ (ج) و١٩ (ب) في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٢ *(ز) مشاركة كاملة ونشطة من جانب منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، حسب مقتضى الحال، في التخطيط لتدابير الانتعاش ورصدها؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٨٢

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

اليابان: تعي هذه المنظمات الظروف الفعلية ميدانياً.

لاتفيا: ينبغي أن تكون المنظمات الأكثر تمثيلاً.

مالي: ينبغي أن تدرَج حالة الاستعداد للكوارث في المفاوضة الجماعية.

نيوزيلندا: حذف عبارة "كاملة".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): حذف عبارة "كاملة".

FYCCI (اليمن): مع توفر بند يلزم الجهات الحكومية على الأخذ بمشاركة هذه المنظمات.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: انظر السؤال ٢٠(ج).

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال على هذا البيان.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للنقطة ١٢ (ه) في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٢ *(ح) إنشاء بيئة مؤاتية لتعزيز قدرة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الوقاية من الأزمات والاستعداد لها والقدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٢

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: إنّ تنمية القدرات على إدارة النزاعات والتدابير المتعلقة بالانتقال السلمي وبناء السلام والوساطة والحوار والمصالحة وبناء الثقة، كلها عوامل تتسم بأهمية كبيرة.

غواتيمالا: حيثما أمكن، ينبغي للتوصية أن تحدد العناصر الدنيا لهذا النوع من البيئة المؤاتية.

هولندا: يعتري هذه النقطة بعض الغموض. تحديد عبارة "بيئة مؤاتية" وعبارة "تعزيز قدرة" أو حذفهما لإبقاء التركيز على هذه التوصية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KRRK (كازاخستان): ينبغي أن يضمن الشركاء الاجتماعيون الضمان الاجتماعي في حالات النزاعات والكوارث.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CITUB (بلغاريا): من الضروري أن تشارك المنظمات النقابية في تخطيط تدابير الانتعاش ورصدها مشاركة نشطة.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على هذا البيان. ويحيط المكتب علماً بالملاحظات المقدمة فيما يتعلق بالبيئة المؤاتية.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للنقطة ١٢ (د) في الاستنتاجات المقترحة.

ثالثاً - توليد العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود

السؤال ١٣ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز فرص العمالة وتوليد الدخل من خلال:*

(أ) برامج استثمار كثيفة العمالة وغيرها من برامج العمالة العامة؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

ألمانيا: فيما يتعلق بالنقطة ١٣ بشكل عام، إنّ فعالية التدابير الملموسة تتوقف على السياق، وبالتالي ينبغي الإشارة إلى التدابير الواردة في القائمة على أنها أمثلة محتملة. كما يجدر الإشارة إلى أنّه ينبغي للتدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل أن تكون مترابطة فيما بينها.

مالي: لا سيما من خلال برامج الاستثمار كثيفة العمالة وتطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والتعاونيات.

موريشيوس: ينبغي أن تستكمل هذه البرامج الجهود الاستثمارية الأخرى.

هولندا: إضافة جملة "تنمية المهارات الضرورية للوظائف المتاحة". لا يكون من المطلوب على الدوام توفير الاستثمار العام وبرامج العمالة؛ وقد تكون النُهج المعتمدة من القطاع الخاص والمسهلة من القطاع العام ملائمة أيضاً.

باكستان: الإشارة إلى "العمالة اللائقة والمنتجة".

جنوب أفريقيا: ينبغي أن يُنظر في البرامج المتعلقة بالعمال متدني المهارات والبرامج كثيفة اليد العاملة، إلى جانب التدريب بغية إطلاق قطاعات أعمال جديدة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): يكون الاستثمار كثيف العمالة قصير الأجل عموماً ومستخدم في حالات الطوارئ ولا يكون استثماراً طويل الأجل.

KEF (جمهورية كوريا): ينبغي أيضاً استخدام برامج العمالة الخاصة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي الإشارة إلى العمالة اللائقة والمنتجة. أنظر أيضاً الرد على السؤال ١٠(أ). وتوفر اتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٤) إرشادات مجدية.

CTUM (الجبل الأسود): ينبغي أن يكون الاستثمار كثيف اليد العاملة في صميم سياسة الاستثمار في أي بلد إذ أنه يضطلع بدور وقائي في وجه الأزمات. ومن شأن برامج العمالة العامة المتآزرة أن تحقق نتائج يعتد بها في عملية الانتعاش.

CFTUU (أوزبكستان): حذف عبارة "كثيفة العمالة" التي قد لا تجسد استراتيجية استخدام الميزات النسبية لكل بلد.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تقريباً وجميع منظمات العمال على أنه ينبغي تعزيز الاستثمارات كثيفة العمالة وبرامج العمالة العامة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تغييراً طفيفاً في النقطة ١٧(أ) في الاستنتاجات المقترحة لتتجلى بشكل أفضل استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن برامج الاستثمار كثيفة العمالة التي تدمج استحداث الوظائف المباشرة وغير المباشرة والناجمة، بما في ذلك من خلال القطاع الخاص، بالإضافة إلى برامج العمالة العامة. كما يوضح المكتب أنّ التدابير الواردة في النقطة ١٧ من الاستنتاجات المقترحة يمكن تطبيقها حسب مقتضى الحال في مختلف الحالات.

السؤال ١٣ *(ب) التنمية الاقتصادية المحلية، مع التركيز بشكل خاص على سبل العيش في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٨٢

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

كمبوديا: من شأن ذلك أن يمنع هجرة اليد العاملة من القرى إلى المدينة وباتجاه بلدان أخرى ويحد منها.

جمهورية إيران الإسلامية: التشديد على المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر والعاملين في المنزل.

مالي: ينبغي القيام بذلك من خلال تمويل البرامج الواسعة المعدة لتوليد الدخل وتطوير الأراضي الزراعية ودعم الزراعة مع التكنولوجيات القائمة على الموارد المحلية ودعم الأنشطة التجارية وتقديم المساعدة في مجال الإسكان وإعادة الإسكان.

زمبابوي: إضافة جملة "على الحوافز الرامية إلى توفير الفرص في المنشآت المحلية و" قبل عبارة "على سبل العيش".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية): تشكل التنمية الاقتصادية المحلية مساراً أساسياً لاستحداث وظائف مستدامة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: التسليم بالحاجة إلى بنية تحتية ريفية وإلى ضرورة تعزيز العمالة الريفية اللائقة. كما يجب معالجة ضرورة تعزيز السياسات الصناعية التي تعزز التنمية الصناعية والتحول الهيكلي.

CGSLB، CSC، FGTB (بلجيكا): ينبغي استخدام مرحلة ما بعد النزاع لإعادة توزيع حقوق الملكية والحق في استخدام الأراضي الزراعية الخصبة، بغية تعزيز الإنتاج الغذائي المهم.

CMKOS (الجمهورية التشيكية): هل يشمل ذلك المزارعين والموردين المكتفين ذاتياً؟

FNV (هولندا): ينبغي للعمال أن يبدوا رأيهم في هذه السياسات التي ينبغي أن تركز على تنمية الاقتصادات المحلية، بما فيها التعاونيات والمنشآت الاجتماعية.

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على أنّه ينبغي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية *(النقطة ١٧ (ب) في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٣ *(ج) تدابير تدعم المنشآت لضمان استمرارية قطاع الأعمال؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

أرمينيا، السودان: من المهم توضيح ما هي المنشآت المعنية ووضع معايير ومبادئ توجيهية واضحة.

النمسا: من خلال تطوير القدرات.

إكوادور: ينبغي أن ترتبط هذه التدابير بقدرة المنشآت على توليد وظائف لائقة ومستدامة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٦

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

BCC (بولندا): إنّ استمرارية قطاع الأعمال لا يعني بالضرورة إما الإبقاء على مستوى العمالة أو استحداث وظائف جديدة. ويجدر إعادة صياغة الجملة كما يلي: "تدابير تدعم المنشآت لضمان استمرارية قطاع الأعمال والإبقاء على مستوى العمالة وعلى التدابير التي تسهل وتمكّن استحداث وظائف جديدة".

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

ATUC (أذربيجان): ينبغي القيام بذلك إما بمساعدة رؤوس الأموال العامة أو رؤوس الأموال المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

رد موحد: ينبغي إشراك منظمات العمال أيضاً في استمرارية وتخطيط قطاع الأعمال. ينبغي أن يكون الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية عنصرين رئيسيين في استمرارية قطاع الأعمال. وينبغي لأصحاب المصلحة أيضاً أن يدرجوا التزامات لدعم عمالهم من خلال دفع مستويات أجور متفق عليها. كما ينبغي للسلطات العامة أن تضمن استمرارية قطاع الأعمال من أجل توفير خدمات عامة جيدة.

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تقريباً على أنّه ينبغي تعزيز استمرارية قطاع الأعمال، بهدف الإبقاء على الوظائف أو استحداثها.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للنقطة ١٧ (ج) في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٣ *(د) إنشاء أو إعادة إنشاء بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة، بما في ذلك تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

غواتيمالا: إدراج الحد الأدنى من الضمانات التي ينبغي لبيئة مؤاتية تقديمها.

جنوب أفريقيا: يجب أن يُنظر أيضاً في حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الدولية المدعومة.

أوروغواي: ينبغي أن يشمل ذلك أشكالاً أخرى من المنشآت.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ECA (ترينيداد وتوباغو): ينبغي أن يشمل ذلك المنشآت بالغة الصغر.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إعطاء الأولوية لإنشاء أو إعادة إنشاء خدمات عامة جيدة تساعد على رسم معالم الانتعاش المستدام والقدرة على الصمود.

ZCTU (زمبابوي): مع مراعاة احتياجات العمال وتطلعاتهم.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة *(المتجلية في النقطة ١٧(د) في الاستنتاجات المقترحة)* الدعم من جميع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً.

السؤال ١٣ *(هـ) التعاونيات ومبادرات الاقتصاد الاجتماعي الأخرى؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٣

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

كولومبيا: سوف تسعى المنظمات الحكومية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي إلى ضمان الحصول على السلع والخدمات الضرورية للتصدي للأزمة، ومن شأن التماسك الاجتماعي الذي تولده منظمات الاقتصاد الاجتماعي أن يساعد على حفز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

كوستاريكا: من شأن ذلك أن يعزز اقتصاد التضامن الاجتماعي كوسيلة للمساهمة في مجتمع أكثر إنصافاً، ويستلزم ذلك جعل النتائج المحققة على المستويين المحلي والدولي أكثر وضوحاً.

الدانمرك: من الممكن ألا يكون ذلك بالجدوى نفسها في كافة المجتمعات.

لاتفيا: لا يسلّط هذا السؤال الضوء إلا على نوع واحد من المبادرة الاقتصادية. وينبغي للأعضاء أن يختاروا المبادرات الاقتصادية الأكثر ملاءمة لتعزيز فرص العمالة وتوليد الدخل. ومن الممكن لفرص العمالة وتوليد الدخل الأخرى أن تحقق نتائج أفضل.

بولندا: يمكن أن يؤدي الاقتصاد الاجتماعي دوراً مهماً في الإدماج الاجتماعي للسماح لمن هم عرضة للفقر والتهميش أن يحصلوا على مستوى عيش لائق.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢١

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KEF (جمهورية كوريا)، COPARMEX (المكسيك): تعاريف التعاونيات وغيرها من مبادرات الاقتصاد الاجتماعي ليست واضحة، ويجب وضع إطار تنظيمي لمنع استغلال وتحريف التعاونيات ومبادرات الاقتصاد الاجتماعي.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ATUC (أذربيجان): التركيز على المبادرات التي تمكن من توليد الدخل.

CUT (كولومبيا): طالما أن هذه المبادرات تمتثل لمعايير العمل وتسهم في استحداث وظائف لائقة.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة *(النقطة ١٧(هـ) في الاستنتاجات المقترحة)* الدعم من الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

السؤال ١٣ *(و) تقديم الدعم إلى العمال والمنشآت والوحدات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد غير المنظم، وتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

ألبانيا: ينبغي التحدث عن "تدابير خاصة" لصالح العمال والمنشآت والوحدات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد غير المنظم، وليس فقط تقديم الدعم.

النمسا: ينبغي تحديد الدعم المقدم إلى سلاسل القيم والقطاع غير المنظم عندما تمثل إمكانيات اقتصادية كبيرة، فقط حيثما لا يكون القطاع المنظم متطوراً على نحو كافٍ بهدف الانتقال إلى القطاع المنظم. ومن المهم تمكين النساء.

كمبوديا: من شأن ذلك أن يضمن الحفاظ على سبل العيش القائمة وتحسينها.

ليسوتو: من شأن ذلك أن يفضي إلى تقوية الاقتصاد غير المنظم.

مالي: التشديد على استحداث الوظائف في ظروف لائقة وعلى حماية المنشآت القائمة.

المملكة العربية السعودية: دمج الفقرة ١٢(ج) وهذه الفقرة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CCP (البرتغال): ينبغي أن ينصب التركيز على دعم التدابير الرامية إلى تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يستند ذلك إلى التوصية رقم ٢٠٤.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تقريباً وجميع منظمات العمال على أنه ينبغي تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم *(النقطة ١٧ (و) في الاستنتاجات المقترحة)*. ترد التوصية رقم ٢٠٤ في الملحق.

السؤال ١٣ *(ز) الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنمية المهارات ومخططات توليد العمالة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

كمبوديا: تسهم هذه الشراكات في التنمية من خلال زيادة المهارات استناداً إلى احتياجات سوق العمل.

اسبانيا: التركيز على البرامج المخصصة للشباب.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CONCAMIN (المكسيك): تمشياً مع اشتراطات المنشآت ومراعاة للوظائف والتكنولوجيا المتاحة أمام العمال وأصحاب العمل.

FYCCI (اليمن): ضمان الإدارة السديدة من خلال إيجاد إطار قانوني منظم لهذه العلاقة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٨

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يمكن أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً في الانتعاش ولكن ينبغي لها ألا تحل محل الدور الرئيسي الذي تضطلع به الدول الأعضاء والإدارات العامة. وفي بعض الحالات، استُغلت هذه الشراكات وكانت عرضة للفساد. وينبغي لمنظمات العمال أن تتمتع بدور رئيسي في رسم معالم الشراكات واتخاذ القرارات بشأنها في مجال المهارات ومخططات توليد العمالة.

CGIL (إيطاليا): ينبغي ألا تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورها إلا إذا كانت تمتثل لتنفيذ معايير العمل الدولية واحترامها ورصدها، ولاسيما المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على أنّه ينبغي إدراج الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من آليات تنمية المهارات وتوليد العمالة، في التوصية.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للنقطة ١٧ (و) في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٣ *(ح) روابط أكثر متانة بين المنشآت متعددة الجنسية والمنشآت الوطنية وتنفيذ الممارسات المسؤولة في مكان العمل، مع مراعاة إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

كمبوديا: ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز الحوار الثلاثي في المنشآت الوطنية ومتعددة الجنسية على حد سواء.

كوبا: حذف الإشارة إلى المنشآت متعددة الجنسية والإشارة إلى الممارسات المسؤولة.

العراق: في حال توفر تعامل مع المنشآت متعددة الجنسية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢١

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): الاستعاضة عن عبارة "روابط أكثر متانة" بعبارة "التعاون".
COPARMEX (المكسيك): ينبغي أن تكون هذه الروابط طوعية وغير مفروضة.

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٨

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: الاستعاضة عن عبارة "مع مراعاة" بعبارة "مع احترام المبادئ المكرسة في ".

BAK (النمسا): الاستعاضة عن جملة "وتنفيذ الممارسات المسؤولة في مكان العمل" بجملة "في حال جرى تنفيذ الممارسات المسؤولة في مكان العمل". ومن المهم التشديد على الأنشطة الناجمة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي تعزز العمل اللائق والمنتج.

تعليق المكتب

إنّ الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تدعم إدراج هذه النقطة في التوصية.

وفي ضوء المقترحات المقدمة، يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للنقطة ١٧(ح) في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٤ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند إتاحة الانتعاش، أن تضع وتنفذ سياسات سوق عمل نشطة تستهدف الفئات المحرومة والمهمشة وغيرها من الفئات المتضررة من الأزمات؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

بلجيكا: ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع النساء اللواتي يعانين من التمييز في سوق العمل ولكنهنّ يلعبن دوراً هاماً للغاية في الانتعاش.

ألمانيا: ينبغي الإشارة إلى النساء والأشخاص المعوقين.

مالي: ينبغي إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء والأشخاص المعوقين واللاجئين والعاملين في الاقتصاد غير المنظم.

رومانيا: إضافة الجملة "مع مراعاة إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية".

اسبانيا: لا تبدأ سياسات العمالة بالبحث عن العمل ولكنها تستجيب لسياسة تدريب وتعليم منظمة وغير منظمة تمكّن الشباب. وينبغي أن يشمل ذلك سلوكاً إيجابياً واندفاعاً فيما يتعلق بروح تنظيم المشاريع والابتكار.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BEF (بنغلاديش)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، CONCAMIN (المكسيك): نعم، مع الاستمرار في التركيز على حالات الطوارئ وإمكانية إدماجها.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تنص أيضاً على إجراء تحليل صارم لمسألة المساواة بين الجنسين عند صياغة سياسة الاقتصاد الكلي.

تعليق المكتب

هناك تأييد شامل لمسألة إدراج هذه النقطة.

في ضوء الردود الواردة، يبقى الاستنتاج المقترح المقابل مبدأ عاماً في النقطة ١٨، في حين يشار إلى مجموعات محددة في نقاط مختلفة من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٥ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء إيلاء اهتمام خاص لتدابير إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، التي تزود الشباب بعمالة مستقرة وفرص توليد الدخل، بما في ذلك من خلال:*

(أ) حزم متكاملة من العمالة وبرامج سوق العمل، تتناول الأوضاع المحددة للشباب الذين يدخلون سوق العمل؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

النمسا: بغية السماح بإعادة بناء مستمرة، ينبغي ضمان حصول الشباب على تدريب مهني جيد ومعقول التكلفة، لاسيما في حالات الأزمات أو بعدها.

كمبوديا: تبرز الحاجة إلى سياسة عمالة خاصة بالشباب.

كوستاريكا: الإشارة أيضاً إلى الاختلافات بين الجنسين.

نيوزيلندا: تسليط الضوء على ضرورة دعم الشباب الذين يدخلون عالم العمل وتشجيعهم على البقاء في المنطقة أو جذبهم إليها بعد الأزمة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI (البرازيل): حذف عبارة "مستقرة" في الجملة الاستهلالية.

FYCCI (اليمن): مع إضافة ريادة الأعمال.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يكون البعد النوعي لعمالة الشباب أولوية تقوم على الإرشادات الواردة في المناقشات التي جرت حول عمالة الشباب في دورتي المؤتمر عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٢.

BAK (النمسا): فيما يتعلق بالنقطة ١٥ في مجلمها: ينبغي اتخاذ التدابير لمكافحة عمل الأطفال خلال الأزمات وبعدها. كما يجب وضع برامج خاصة لإعادة الإدماج والتلمذة الصناعية وإعادة التعليم لصالح الأطفال والشباب الذين تجندهم القوات العسكرية أو المجموعات المسلحة.

CGIL (إيطاليا): من الضروري تعميم المساواة بين الجنسين.

تعليق المكتب

إنّ جميع الردود المتلقاة، باستثناء ردج واحد، تؤيد هذه النقطة (النقطة ١٩(ب) من الاستنتاجات المقترحة).

السؤال ١٥ *(ب) مكونات محددة لعمالة الشباب في مواجهة النزاعات والكوارث، مثلاً في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك توفير المشورة النفسية الاجتماعية وغير ذلك من التدخلات الرامية إلى معالجة السلوك المعادي للمجتمع والعنف؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٧٩

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: إضافة تدابير مصاحبة لإدارة النزاعات والتثقيف بشأن بناء السلام.

الدانمرك، النرويج: ينبغي أن تركّز هذه النقطة على مجالات خبرة منظمة العمل الدولية. وقد تكون هناك منظمات أخرى أفضل حالاً للاضطلاع بمثل هذه الأنشطة.

هولندا: ينبغي معالجة مسألة عمالة الشباب من حيث بناء القدرة على الصمود وتجنب النزاعات والأزمات.

بولندا: يمكن أن تكون التدابير المخصصة للشباب العاطلين عن العمل الذين لا يتابعون الدراسة أو التدريب، عنصراً محدداً لعمالة الشباب في إطار مواجهة النزاعات والكوارث.

تونس: مع التركيز على جانب الإحاطة النفسية وإعادة الإدماج الاجتماعي وذلك لتلافي الخطر الذي يشكله هؤلاء الشباب على أنفسهم وعلى المجتمع.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

NCI (البرازيل)، COPARMEX (المكسيك): ينبغي أن يكون ذلك مسؤولية وواجباً عامين ويمكن للشركات أن تشارك على أساس طوعي.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تضمن مبادئ التعليم المتواصل حصول الشباب على تدريب في مجال تنمية المهارات، يقدم لهم المهارات التقنية المجدية ويمكنهم من المشاركة في تخطيط خدمات العمالة وتقديمها. ويجب أن تراعي برامج سوق العمل الثغرة في فرص تدريب الأشخاص المشاركين في برامج التسريح والذين أمضوا وقتاً في النزاع المسلح.

CUT (كولومبيا): تعديل الجملة من أجل إدراج العبارات التالية "خدمات المشورة وغيرها من المنافع" و"سياسة بشأن التعليم والتدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا" و"تهدف إلى تصحيح السلوك المعادي للمجتمع والعنيف".

CGIL (إيطاليا): من الضروري تعميم المساواة بين الجنسين.

ZCTU (زمبابوي): يمكن أن يشجع ذلك عمل الأطفال، لذا يجب تحديد معيار للسن بشكل واضح.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية الكبرى من الجهات المجيبة إدراج مثل هذا الحكم في التوصية. ولطالما شكلت برامج إعادة تأهيل الشباب الضالعين في نزاع وفي حالات أخرى وإعادة إدماجهم جزءاً نشطاً من نهج منظمة العمل الدولية. وتعالَج المسائل المتعلقة بالتعليم والتدريب في النقطتين ٢٠ و٢١ من الاستنتاجات المقترحة.

وفيما يتعلق بتعليق هولندا، من المزمع لهذه النقطة الواردة في الاستنتاجات المقترحة أن تشمل طائفة واسعة من برامج مواجهة الأزمات الموجهة نحو الشباب.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إدراج إشارة إلى مسألة الجنسين في الجملة الاستهلالية للنقطة ١٩ من الاستنتاجات المقترحة وإشارة إلى التدريب في النقطة ١٩(أ).

السؤال ١٦ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص، عند بناء القدرة على الصمود، على أنه ينبغي للدول الأعضاء ترويج وتنفيذ استراتيجية شاملة للعمالة من أجل تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية، مع مراعاة اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) والإرشاد المنصوص عليه في قرارات مؤتمر العمل الدولي ذات الصلة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٠

نعم: ٧٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

مالي: ينبغي أن يلقى ذلك دعماً من البرامج القطرية للعمل اللائق.

هولندا: يجب أن تكون التوصية أكثر وضوحاً في تحديد أي العناصر هي أساسية لكل مرحلة بعينها بغية المساهمة في السلام.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SP CR (الجمهورية التشيكية): ينطبق ذلك عموماً على البلدان النامية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي استيقاء التوجيهات من استنتاجات عام ٢٠١٤ الصادرة عن المناقشة المتكررة بشأن العمالة، ولاسيما الفقرة ٧ منها.

تعليق المكتب

تدعم معظم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال هذه النقطة التي تتناول الهدف العام المتمثل في اعتماد وتنفيذ سياسة للعمالة.

ويقترح المكتب نقل هذا القسم إلى بداية القسم المتعلق بتوليد العمالة في الاستنتاجات المقترحة (النقطة ١٦). وقد أعيدت صياغته على نحو طفيف للتشديد على المساواة بين الجنسين وللتوضيح أنه يشير إلى تعزيز الانتعاش وإلى القدرة على الصمود أيضاً.

رابعاً - التعليم والتدريب المهني والإرشاد

السؤال ١٧ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تقوم بما يلي:*

(أ) تضمن عدم انقطاع توفير التعليم أو استئنافه وحصول الأطفال على تعليم جيد ومجاني في كافة مراحل الأزمة والانتعاش؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٠

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

النمسا: ينبغي تأمين فرص التعليم كذلك في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً.

ألمانيا: تتسم النقاط ١٧(أ)-(ج) مهمة على وجه الخصوص.

هندوراس: إدراج برامج الدعم التي تقدمها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ليسوتو: ضمان عدم انقطاع التعليم ولكن ليس على حساب سلامة الأطفال (على سبيل المثال، عند انتشار وباء إبولا، كانت المدارس نواقل محتملة للعدوى).

هولندا، النرويج: لا تقع هذه النقطة ضمن ولاية منظمة العمل الدولية. ينبغي القيام بذلك بتعاون وثيق جداً مع اليونسكو.

بولندا: إضافة الجملة "دون تأخير غير مبرر" بعد "استئنافه".

رومانيا: إضافة الحاجة إلى ضمان تدابير عاجلة على أساس تقارير الدول الأعضاء بشأن تطبيق الاتفاقية رقم ١٨٢، لاسيما فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني، وحصول الأطفال على التعليم المجاني الجيد خلال الأزمة والانتعاش.

اسبانيا: إدراج إشارة بشأن مكافحة مغادرة الدراسة في وقت باكر وتحسين نوعية التعليم لضمان الإنصاف والتطور الشخصي والمهني. ملاحظة عامة حول الجزء رابعاً: من المطلوب تنسيق وتعاون متينين بين جميع الأطراف الضالعة في العملية، مما يستدعي خلق منتدى مشترك يمكن فيه مناقشة استراتيجية لتنفيذ خدمات التعليم والتدريب والتوجيه المهني تنفيذاً فعالاً، تكون مكيفة مع جميع شرائح السكان، بإشراف من الخدمات العامة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): إدراج عبارة "سهولة" قبل "حصول" وحذف عبارة "ومجاني". الحصول على هذا النوع من التعليم غير واقعي بالنسبة إلى جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إضافة عبارة "وعام" بعد عبارة "مجاني".

CGSLB، CSC، FGTB (بلجيكا): إضافة عبارة "متاح للجميع".

LO (النرويج): ينبغي أن يركز ذلك على التعليم والتدريب المهنيين والتلمذة الصناعية، وليس التعليم العام.

تعليق المكتب

فيما يتعلق بالسؤال ١٧ بمجمله، يقترح تحليل الردود أنّه ينبغي تجميع وإعادة صياغة عدد من الجوانب لكي تعكس الملاحظات المقدمة على نحو صحيح. أولاً، من الأنسب فصل النص المقترح إلى نقطتين في الاستنتاجات المقترحة، بسبب طوله جزئياً ولفصل الاعتبارات التي تنطبق على الأطفال والشباب من تلك المتعلقة بالتعليم والإرشاد والتدريب المهنيين لصالح كافة السكان، بشكل أساسي.

وفيما يتعلق بالنقطة الجديدة بشأن برامج التدريب وإعادة التدريب بشكل أعم، يعتبر المكتب أنّ وجود نهج أكثر استباقاً يجب أن يتسم التوجه العام المقترح. وقد أدرجت الإشارة المحددة إلى التوصية رقم ١٩٥ في المرفق المقترح.

وفي الاستنتاجات المقترحة بشأن ضرورة تكييف المناهج الدراسية وتدريب المعلمين، أضيفت إشارة إلى ضرورة ضمان توفير التدريب أيضاً على تعليم مخاطر الكوارث واستثارة الوعي بشأنها وإدارتها لتحقيق الانتعاش وإعادة البناء والقدرة على الصمود.

وأخيراً، نُقلت التدابير الخاصة لضمان عدم استثناء النساء من فرص التعليم، إلى هذه النقطة بالاستناد إلى النقطة ٢٤(د).

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب تجميع وإعادة صياغة الأسئلة (أ)-(ل).

وفيما يتعلق بالسؤال ١٧(أ)، جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، بالإضافة إلى الغالبية الكبرى من الحكومات، تؤيد هذه النقطة.

ورداً على التعليقات المتعلقة بولاية منظمة العمل الدولية، يجدر التذكير بأنّ منظمة العمل الدولية لطالما اضطلعت بأنشطة في مجال تعليم الأطفال والشباب، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة عمل الأطفال، ولاتزال تقوم بذلك بالتعاون مع منظمات معنية أخرى، بما فيها اليونسكو.

وبغية إظهار المقترحات المقدمة في الردود، يقترح المكتب أن يتضمن النص القادم من هذا السؤال استجابة سريعة وتوفير التعليم العام في الاستنتاجات المقترحة (النقطة ٢٠(أ)). كما يقترح المكتب إضافة فقرة مستقلة (٢٠(ب)) تنص على توفير فرص التعليم في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً.

السؤال ١٧ *(ب) تضمن إتاحة برامج الفرصة الثانية لصالح الأطفال والشباب وتلبية الاحتياجات الأساسية الناجمة عن انقطاع التعليم والتدريب؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٠

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

كمبوديا: توفير المزيد من المسارات المرونة والبديلة للحصول على التعليم والتدريب.

لاتفيا: ينبغي أن تشمل أيضاً الكبار.

مالي: يمكن أن يسهم ذلك في تحقيق الديمقراطية.

بولندا: توضيح عبارة "برامج الفرصة الثانية".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

Keidanren (اليابان): توضيح عبارة "برامج الفرصة الثانية".

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CUT (كولومبيا): ينبغي للدول أن تعالج مسألة إخراج الأطفال من المدارس واستخدامهم كجنود أطفال، من خلال برامج تسمح بتحويل ملموس للشباب الذين لا يتمتعون بالمستوى التعليمي الذي يناسب سنهم.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة دعماً قوياً من جانب معظم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال.

نوقشت عبارة "برامج الفرصة الثانية" في الفقرة ٥٨ من التقرير الخامس (١): "كما قد تبرز الحاجة إلى إتاحة برامج "الفرصة الثانية" أمام الأطفال والشباب، مما يسمح لهم استئناف التعليم أو التدريب السابق، على أن تلبي هذه البرامج الاحتياجات الأساسية المنبثقة عن انقطاع التعليم والتدريب."

يقترح المكتب أنّ عبارة "احتمال انقطاع" يترجم بشكل أفضل ما مفاده أنّ ليس من شأن جميع الكوارث أن تفضي إلى انقطاع برامج التعليم والتدريب *(النقطة ٢٠ (ج) في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(ج) تتخذ تدابير طارئة لضمان الحصول على التعليم والتدريب المهنيين وإتاحتهما، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

كمبوديا: دعم العمالة والعمل للحساب الخاص، من خلال توفير الإعانات والمواد الغذائية ووسائل النقل والتدريب المهني للرجال والنساء والمعوقين والمجموعات المستضعفة.

قبرص: ينبغي مراعاة محدودية الموارد.

مالي: ينبغي أن ينطبق ذلك على الفتيان والفتيات على حد سواء.

هولندا: وفقاً لما تم اقتراحه سابقاً، لا بد من تحديد ما هي الاحتياجات في حالات ما قبل الأزمة وما بعدها، مع زيادة القدرة على الصمود. وتجدر إضافة إشارة إلى تساوي الفرص. ويجب أن تلبي نوعية التدريب المهني ومضمونه احتياجات القطاعين العام والخاص. ويوصى بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص وباستحداث برامج التمرس.

جنوب أفريقيا: ينبغي أيضاً مراعاة احتياجات النساء في المجتمعات الريفية.

اسبانيا: من شأن ذلك أن يسهّل انتقال الشباب إلى مرحلة البلوغ.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن توفر مرحلة ما بعد الأزمة فرصة لإرساء أو تعزيز فرص التعلم المتواصل، تمشياً مع التوصية رقم ١٩٥. والتركيز على المهارات فقط قد يكون ضيقاً وقد يصبح بالياً على المدى الطويل. وينبغي للتوصية أن تشدد على ضرورة إزالة العقبات أمام حصول النساء والفتيات على التعليم الجيد والعام والتدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من معظم الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال *(المدرجة في النقطة ٢١ المجمعة والمعادة صياغتها في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(د) تنسق خدمات التدريب وإعادة التدريب على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، وتشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص مشاركة كاملة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

مالي: ينبغي التخطيط لها وتنفيذها مع الشركاء الاجتماعيين.

هولندا: ليس الأمر سهلاً حتى في حالة مستقرة. إضافة عبارة: "قدر المستطاع".

البرتغال: يمكن أن تساهم قطاعات الأعمال من خلال إتاحة الأماكن والموارد، في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI (البرازيل): ينبغي أن تكون المشاركة طوعية.

Keidanren (اليابان): إضافة عبارة "قدر الإمكان".

KRRK (كازاخستان): إنّ التنسيق بين مؤسسات التدريب وإعادة التدريب على كافة المستويات، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين، يوفر تدريباً جيداً لتلبية احتياجات أصحاب العمل.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يكون الحوار الاجتماعي في صميم هذا التنسيق.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من معظم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال *(المدرجة في النقطة ٢١ في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(هـ) توفر خدمات التوجيه والتدريب المهنيين العامة التي تقيّم وتلبي الاحتياجات الناشئة من المهارات فيما يتعلق بالانتعاش وإعادة البناء؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

إيطاليا: بالتعاون أيضاً مع الكيانات الخاصة التي تقدم هذه الخدمات.

موريشيوس: يجب تعزيز التعاون بين مؤسسات التدريب وإدارات العمالة والمسؤولين عن وضع مختلف سياسات سوق العمل النشطة، في كافة مراحل عملية الانتعاش بغية تعزيز الاتساق بين سوق العمل والمهارات المتاحة.

هولندا: دمجها مع الفقرة (ج).

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

LO (النرويج): النظر في دمج الفقرتين الفرعيتين (هـ) و(ز) والتركيز فقط على التدريب المهني والتلمذة الصناعية.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

في ضوء الردود المتلقاة، تدمَج هذه النقطة مع الفقرة (ز) وتدرَج في النص المجمع والمعاد صياغته للنقطة ٢١ في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٧ *(و) تتيح للنساء والرجال الذين حُرموا من التعليم والتدريب أو انقطعوا عنهما (بما في ذلك التعليم الجامعي والتدريب المهني والتلمذة الصناعية) استهلال أو استئناف تعليمهم وتدريبهم واستكماله؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٧٩

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

جنوب أفريقيا: بمن فيهم المعوقون. وحيثما أمكن ذلك، ينبغي للسلطات الوطنية أن تموّل هذه البرامج.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من معظم الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال *(النقطة ٢١ في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(ز) توسع نطاق برامج التدريب وإعادة التدريب وتكيفها لتلبية احتياجات جميع الأشخاص الذين انقطع استخدامهم؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٢

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كمبوديا: من شأن ذلك أن يشجع إعادة الدخول إلى سوق العمل.

الجمهورية التشيكية، بولندا: إضافة جملة "مع مراعاة احتياجات الاقتصادات في حالات الأزمات".

اكوادور: ينبغي أن يحتل ذلك مركز الأولوية.

اسبانيا: يجب تحديد التدابير المحددة على المستوى الوطني، في حين ينبغي لهذه التوصية أن ترسي الأهداف العامة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KRRK (كازاخستان): ينبغي أن تعوّض البرامج المراجعة عن الوقت الضائع بسبب الأزمات، حتى لا يؤثر على العمل في المستقبل.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يشمل ذلك الاعتراف بالدراسات السابقة وتكييف المناهج الدراسية.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومعظم الحكومات *(مدمجة مع الفقرة الفرعية (ه) في النقطة ٢١ في الاستنتاجات المقترحة).*

السؤال ١٧ *(ح) تشجع وضع برامج للتلمذة الصناعية في سياق الانتعاش وإعادة البناء؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كمبوديا: تشجيع مشاركة القطاع الخاص.

الصين: يتوقف ذلك على الظروف.

الدانمرك: ينبغي أيضاً لبرامج التلمذة الصناعية أن تساعد على توفير فرص العمل بعد فترة الانتعاش وإعادة البناء.

اليونان: تدريب الشباب على روح تنظيم المشاريع أمرٌ مثمر.

اليابان: إضافة عبارة "وغيره من التدريب".

لاتفيا: الاستعاضة عن عبارة "برامج للتلمذة الصناعية" بعبارة "برامج من نوع التلمذة الصناعية". وينبغي وضع برامج التلمذة الصناعية لتشجيع الخبرة العملية والمهارات ضمن نظام التعليم، ولكن من المهم جداً تجنب استبدال الوظائف والآثار المشابهة وتقييم قدرة سوق عمل بعينها على استحداث التلمذة الصناعية في قطاع محدد وضمان إرساء إطار مناسب من النوعية.

ليسوتو: تحديد برامج التلمذة الصناعية المدفوعة، إذ أنّ البرامج غير المدفوعة قد تفضي إلى حالات استغلال.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): الاستعاضة عن عبارة "برامج للتلمذة الصناعية" بعبارة "برامج تدريب تشمل التلمذة الصناعية".

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ضمان أن تتمتع برامج التلمذة الصناعية بمعايير عالية وقابلة للتطبيق من حيث نوعية التعليم وظروف العمل، وأن يجري تنظيمها بما يتمشى مع قانون العمل وسياسات سوق العمل.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومعظم الحكومات. ورداً على التعليقات المتلقاة، تدرَج أيضاً الإشارة إلى برامج التلمذة الصناعية *(النقطة ٢١ في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(ط) تكيف المناهج الدراسية لتعزيز التعايش السلمي وبناء السلام؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٠

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الصين: تبرز أيضاً الحاجة إلى تعزيز الوعي بالأخلاقيات وبالمعارف القانونية في التدريب المهني من أجل زيادة نوعية اليد العاملة.

لاتفيا: إدراج هذه المواضيع في المناهج الدراسية على مختلف مستويات التعليم، بدلاً من وضع موضوع دراسة أو برنامج تعليمي منفصل.

ترينيداد وتوباغو: ينبغي التوسع في هذه النقطة نظراً للنقطة ١٢(ه).

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BusinessNZ (نيوزيلندا): إضافة عبارة "حيثما تقتضي الحاجة" والتسليم بأنّه ينبغي ألا يشمل التكيف التستر عن وقائع معروفة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CLC (كندا): ينبغي أن تراعي المناهج الدراسية الأشكال المؤسسية والهيكلية والثقافية والمباشرة للعنف والسلم.

رد موحد: ينبغي أن تسعى المناهج الدراسية إلى تذليل القوالب النمطية القائمة على الجنس والعرق والإعاقة والدين والميول الجنسي، من بين أمور أخرى.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومعظم الحكومات. ويلحظ المكتب أنه كان يبدو من المناسب عدم الازدواجية *(نقطة مدمجة مع النقطة (ي) التالية وواردة في النقطة ٢١ المجمعة والمعادة صياغتها في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(ي) تدرّب المعلمين والمدربين لتقديم برامج تدريبية تسهم في الانتعاش وإعادة البناء؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٧٨

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: إدراج برامج تراعي آثار النزاعات وتتضمن إجراءات لإدارة النزاعات والتوفيق والتحكيم وبناء الثقة.

الدانمرك: من غير الواضح ما تنطوي عليه هذه النقطة وما إذا كانت ضمن اختصاص منظمة العمل الدولية وخبرتها.

باكستان: هذه النقطة عامة جداً.

جنوب أفريقيا: إدراج تعزيز العدالة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومعظم الحكومات *(مدمجة مع النقطة (ط) أعلاه في النقطة ٢١ الواردة في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(ك) تولي اهتماماً خاصاً لتدريب السكان المتضررين في المناطق الريفية وفي الاقتصاد غير المنظم، ولتمكينهم اقتصادياً؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٧٩

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

أرمينيا: حذف عبارة "في المناطق الريفية".

الدانمرك: نعم، إذا كان هناك أساس نظري أو عملي يشير إلى أنّ أفضل طريقة لتحقيق انتعاش مستدام بأسرع طريقة وأكثرها شمولية، هي من خلال اتباع النهج بصيغته الراهنة. وعلى خلاف ذلك، ينبغي إعادة النظر في النص على ضوء الهدف العام.

لاتفيا، نيوزيلندا: توضيح عبارة "اهتماماً خاصاً".

هولندا: إدراج اللاجئين والنازحين داخلياً.

بولندا: التساوي بين السكان الريفيين والاقتصاد غير المنظم ليس مبرراً.

اسبانيا: ينبغي لكل بلد أن يحدد ما هي المجموعات الأكثر تضرراً والتدابير الأكثر ملاءمة لصالحها.

ترينيداد وتوباغو: توضيح عبارة "تمكينهم اقتصادياً".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KRRK (كازاخستان): ينبغي ألا يشعر العاملون في الاقتصاد غير المنظم أنّ نُظم التدريب تركتهم على الغارب وينبغي لهم أن يتمتعوا بالحقوق الاقتصادية نفسها التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في حالة الأزمات.

BusinessNZ (نيوزيلندا): إضافة عبارة "حيثما أمكن ذلك".

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

CLC (كندا): ينبغي استرعاء الانتباه إلى الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومعظم الحكومات. ويلحظ المكتب أنّه ينبغي أن تُفهم عبارة "اهتماماً خاصاً" وفقاً للظروف المحددة المعنية *(النقطة ٢١ في الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ١٧ *(ل) تضع برنامجاً وطنياً للتدريب وإعادة التدريب، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، مع مراعاة توصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥)؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٠

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

لاتفيا: ينبغي اعتماد نهج متكامل لوضع المناهج الدراسية وليس برنامجاً منفصلاً قد لا يكون مكيّفاً مع جميع حالات الأزمات والانتعاش وقد يصبح بالياً بسرعة.

صحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BusinessNZ (نيوزيلندا): ينبغي ألا يحد ذلك من مشاركة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

CLC (كندا): ينبغي ضمان أن تكون المشاورات مع منظمات العمال مجدية وشفافة.

تعليق المكتب

تلقى هذه النقطة الدعم من جميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومعظم الحكومات.

وفي ضوء الردود المتلقاة، أعيدت صياغة النقطة في النقطة ٢١(أ) في الاستنتاجات المقترحة وأدرجت في الفقرة الفرعية (أ) إشارة إلى التوجيه المهني.

خامساً - الحماية الاجتماعية

السؤال ١٨ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تقوم بأسرع وقت ممكن بما يلي:*

(أ) تضمن دخلاً أساسياً، بما في ذلك من خلال تحويلات نقدية، لصالح مجموعات محرومة ومهمشة من السكان الذين انقطعت وظائفهم أو سبل عيشهم بسبب الأزمة؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٠

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

الصين: إنها تدابير طارئة تستجيب لظروف خاصة.

فنلندا: هناك وسائل أفضل من التحويلات النقدية.

هندوراس: ينبغي أن تكون هذه التدابير مؤقتة ومشروطة بالمشاركة في الجهود المبذولة في إعادة بناء المجتمعات المحلية.

ليتوانيا: ينبغي التفتيش عن وسائل لضمان مداخيل أساسية مع مراعاة الموارد المالية والاقتصادية للدولة.

جنوب *أفريقيا:* ينبغي التذكير بما لذلك من تأثير على الموارد الوطنية.

اسبانيا: ينبغي أن تترافق هذه التدابير بتدابير الدعم الاجتماعي الرامية إلى الإدماج الاجتماعي والمهني، بما في ذلك التدريب أثناء العمل والرعاية الصحية والتعليم وكافة الخدمات الاجتماعية.

سويسرا: ينبغي أن يُفهم الدخل الأساسي على نحو ما يرد في التوصية رقم ٢٠٢.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

WKÖ (النمسا): لا، ينبغي ألا يشمل ذلك فقط المجموعات المحرومة والمهمشة.

KEF (جمهورية كوريا): فيما يتعلق بالسؤال ١٨ بمجمله، سيتوقف الإجراء الممكن اتخاذه على الموارد المتاحة.

CONCAMIN (المكسيك): يمكن القيام بذلك في حال كان مجدياً ولا يفاقم من حدة المشاكل.

EMCOZ (زمبابوي): لا، ينبغي القيام بذلك فقط عندما تنص عليه الممارسات الوطنية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: كملاحظة عامة على السؤال ١٨: في حالة الحرب أو النزاع، من شأن إرساء مؤسسات مشتركة، بما في ذلك توفير دخل أساسي وحماية اجتماعية وخدمات عامة، أن يسمح ببناء مجتمعات تقوم على التضامن. وغالباً ما تعاني المجتمعات الخارجة من نزاع من الصدمات والانقسام وانعدام التضامن (أو التضامن الذي يشمل مجموعات إثنية أو مجموعات أخرى كانت في نزاع مع بعضها البعض) وانعدام الثقة. وتشكل المؤسسات المشتركة عنصراً مهماً في استراتيجيات الانتعاش وتستجيب مباشرة لاحتياجات المواطنين.

BAK (النمسا)، UGT (البرتغال): ينبغي ألا يتداخل توفير دخل أساسي مع هيكليات المساعدة الاجتماعية الموجودة.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً هذا البيان.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب حذف الإشارة المباشرة إلى التحويلات النقدية، التي تبقى أحد الخيارات من جملة خيارات أخرى، في النقطة ٢٣ (أ) في الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٨ *(ب) تعيد توفير إعانات الضمان الاجتماعي؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٧٩

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

ليتوانيا: ينبغي مراعاة الموارد المتاحة.

مالي: ينبغي أن تشمل هذه التدابير جميع السكان، إن أمكن ذلك.

هولندا، باكستان: إضافة عبارة "توفر و/أو" قبل عبارة "تعيد توفير".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: مع مراعاة الظروف الوطنية.

EMCOZ (زمبابوي): لا، من غير الممكن إعادة توفير هذه الإعانات إلا إذا كانت متوفرة في السابق.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: أو توفيرها في حال لم تكن متوفرة في السابق. انظر أيضاً السؤال ١٨(أ).

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً هذا البيان.

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب دمج هذه النقطة مع تلك المشار في السؤال ١٨(د) في النقطة ٢٣(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٨ *(ج) توفر الرعاية والخدمات الأساسية لمجموعات من السكان الموجودين في أوضاع مستضعفة على وجه الخصوص؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٣

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

بلغاريا: ينبغي أن يشمل ذلك الخدمات ذات المصلحة المشتركة، بما فيها العناصر الأساسية للحماية الاجتماعية من قبيل الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل ورعاية الأطفال والنفاذ إلى سوق العمل وإعادة الإدماج والمجمعات السكنية والإدماج الاجتماعي للمجموعات المستضعفة.

الدانمرك، هولندا: ينبغي أن يرتبط ذلك بعالم العمل.

جنوب أفريقيا: إيلاء الأولوية للنساء والأطفال والمعوقين. وينبغي أن تكون الرعاية والخدمات الأساسية حقاً أساسياً وليس امتيازاً يُمنح للمجموعات المستضعفة.

الصين: لا، ينبغي عدم فرض ذلك.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SETE (اليونان): ينبغي توفير الرعاية والخدمات الأساسية لجميع المجموعات السكانية، مع إيلاء الأولوية لمن هم في أوضاع مستضعفة.

UGIR (رومانيا): طالما أنّ التدابير المتخذة لا تميّز مجموعة بعينها، بشكل يؤدي إلى نشوب توترات بين الإثنيات.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية الكبرى من الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تقريباً هذا البيان .

وفي ضوء الشواغل المعرب عنها ومفادها تمييز بعض المجموعات من غير ضرورة في حين قد يوجد قسم من السكان لا يتمتعون بالتدابير المطبقة بشكل عام، يقترح المكتب تبيان ذلك في النقطة ٢٣ (ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٨ *(د) تستحدث نُظماً للحماية الاجتماعية أو تعيد إنشاءها؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

البحرين: لا، ينبغي أن يكون التركيز على استمرار نظم الحماية السابقة وحماية حقوق الأفراد على الأخص في ظل الأنظمة التي يساهم فيها العاملون بنسب معينة من أجورهم ضمن نظم الحماية الاجتماعية.

كمبوديا: ينبغي القيام بذلك بمشاركة ثلاثية.

العراق: نرتأي أن تعد ملاحق خاصة بالظروف والأزمات.

ليتوانيا: نظراً إلى الموارد المالية والاقتصادية للدولة، ينبغي إيجاد طرائق لضمان دفع الإعانات الاجتماعية بهدف الحد من التهميش الاجتماعي ومن خطر الوقوع في شراك الفقر، وفي الوقت نفسه ضمان حوافز العمل لدى السكان.

مالي: وضع برامج صغيرة محلية للحماية الاجتماعية.

نيوزيلندا: إنّ الإبقاء على نُظم الحماية الاجتماعية أو إرساءها يمكّن الحكومات من مواجهة الأزمات على نحو سريع.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية الكبرى من الحكومات وجميع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال تقريباً هذا البيان .

وفي ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب دمج النص المنبثق عن السؤالين ١٨(ب) و١٨(د) في النقطة ٢٣(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٩ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء أن ترسي أو تستبقي أرضيات الحماية الاجتماعية مع مراعاة توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٨٠

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

اكوادور: إعادة صياغة الجملة لتقرأ كما يلي: "أن ترسي إطاراً زمنياً معجلاً لإرساء أرضية للحماية الاجتماعية أو مستوى أدنى من الحماية".

هندوراس، ليسوتو: ينبغي تطبيق ذلك تدريجياً، بالتشاور مع أصحاب المصلحة ومع مراعاة القدرة المالية للبلد.

ليتوانيا: يجب مراعاة الوضع الاقتصادي.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية): ينبغي بذل الجهود لتطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية في كافة الظروف.
CNI (البرازيل)، EMCOZ (زمبابوي): لا، ينبغي أخذ السياق الوطني بعين الاعتبار.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SWTUF (السودان): اتخاذ إجراءات طويلة المدى من قبيل استعادة أو إنشاء أو تعزيز نظام أرضيات الحماية الاجتماعية.
CFTUU (أوزبكستان): لا، قد لا تسمح الموارد المتاحة بذلك.

تعليق المكتب

هناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة إرساء أو استبقاء أرضيات الحماية الاجتماعية.

يقترح المكتب إعادة صياغة طفيفة للنقطة ٢٤ من الاستنتاجات المقترحة بغية إدراج مسألة استحداث أرضيات الحماية الاجتماعية في سياق الوقاية من الأزمات والانتعاش والقدرة على الصمود. وتم نقل الإشارة إلى التوصية رقم ٢٠٢ إلى الملحق.

سادساً ـ الحوار الاجتماعي

السؤال ٢٠ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تقوم بما يلي:*
(أ) تضمن تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والانتعاش والقدرة على الصمود من خلال الحوار الاجتماعي؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

اليابان: عند تنفيذ تدابير الانتعاش من كارثة من الكوارث، من المهم التعاون مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل التي تفهم ظروف العمل السائدة.

مالي: سوف يقتضي هذا الأمر تقوية منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والتعاون مع سائر منظمات المجتمع المدني وإجراء مفاوضة جماعية حقيقية.

جنوب أفريقيا، اسبانيا: ينبغي للحوار الاجتماعي أن يشمل منظمات المجتمع المدني.

أوكرانيا: الحوار الاجتماعي أداة لتسوية معظم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المجتمعات والأفراد، لا سيما خلال الأزمات الاقتصادية وانعدام الاستقرار الاجتماعي والنزاعات العسكرية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KRRK (كازاخستان): من شأن آلية ترمي إلى وضع رد مشترك بين الشركاء الاجتماعيين على مستويات مختلفة، أن تسهم في مواجهة الأزمات.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: لا يمكن أن تكون الاستجابة لمواجهة الأزمات فعالة ومستدامة إلا إذا أرسيت على مبدأ الملكية الديمقراطية الحقيقية للسكان المتضررين. وعليه، فإن وجود مؤسسات تشجع الحوار الاجتماعي أمر حاسم لوضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والانتعاش والقدرة على الصمود. بالإضافة إلى ذلك، يتسم الحوار الاجتماعي بالأهمية بوصفه آلية مساءلة لا على الصعيد المحلي وعلى صعيد المنشآت فحسب بل عندما يتعلق الأمر كذلك بالرصد والتكيف بهدف تحسين تنفيذ الاستراتيجيات والتدابير تنفيذاً فعالاً وملائماً.

CTUM (الجبل الأسود): الحوار الاجتماعي هو أنجع سبيل لتحقيق الأهداف طويلة الأمد، التي تشمل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والانتعاش والقدرة على الصمود.

تعليق المكتب

هناك اتفاق واسع النطاق على هذا البيان.

على ضوء التوجه العام للصك المقترح والردود المتلقاة، يقترح المكتب إضافة عبارة "المصالحة" في النقطة ٢٦(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠ *(ب) تستحدث بيئة مؤاتية لإنشاء منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أو لإعادة إنشائها أو لتقويتها؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

بنغلاديش، كوستاريكا: إن تسريع عملية الانتعاش عامل أساسي بفضل تضافر جهود منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

FYCCI (اليمن): على أن تكون في إطار منظمة واحدة وتعمل برؤية موحدة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: تضطلع نقابات العمال بدور ذي تأثير في تحديد وتنفيذ سياسات تهدف إلى منع النزاعات وإرساء السلام، غير أن أوضاع الأزمات تجعل من عملها أمراً شديد الصعوبة. وليس الأمر مسألة مؤسسات حكومية لا تعمل على نحو سليم في غالب الأحيان فحسب بل غالباً ما تكون نقابات العمال مستهدفة مباشرة في النزاعات بسبب تحالفها أو ما يشتبه بأنه تحالفها مع بعض الأحزاب أو الحركات السياسية. وتتسم قوانين الطوارئ أو مكافحة الإرهاب بأطر فضفاضة، وغالباً ما تقيّد بدورها الأنشطة النقابية المشروعة مما يجعل وجود وسير عمل نقابات العمال مستحيلاً عملياً. ومن الأساسي بمكان إيجاد بيئة مؤاتية لإرساء أو إعادة إرساء أو تقوية منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، بغية إقامة إطار ناجع للحوار الاجتماعي وتجنب حالات الاعتداءات البدنية والتهويل، الممارسة ضد أعضاء نقابات العمال وقادتها.

CNT (النيجر): لا بد من تقوية منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل كي تصبح ذات مصداقية.

تعليق المكتب

هناك اتفاق واسع النطاق على هذا البيان.

يقترح المكتب أن يدرج هذا البيان في النقطة ٢٦ (ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠ *(ج) تشجع التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

البرازيل: ينبغي أن يجري التعاون في ظل تنسيق الدولة وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني. ولا بد لأي سياسة من أن تنظر في المصالح الملحة لأغلبية السكان، ولا سيما القطاعات الأكثر استضعافاً.

كوستاريكا، كندا، المكسيك: ينبغي إدراج المجتمع المدني، لأنه كلما ازداد التعاون تسارع الانتعاش.

مالي، النرويج: ينبغي القيام بذلك بالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

هولندا: ينبغي إضافة عبارات "وسائر المنظمات والشركات ومؤسسات المعارف، حسب مقتضى الحال".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI (البرازيل): لا، انظر السؤال ١١(ب).

SP CR (الجمهورية التشيكية): ينبغي الإشارة إلى منظمات المجتمع المدني "المعنية".

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية): جميع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ونقابات العمال ينبغي إدماجها في هذه الحملة ولكن في إطار قيادة موحدة.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: غالباً ما دافعت نقابات العمال عن قضايا تمس العمال ومجتمعاتهم المحلية فيما يتجاوز الحدود الضيقة لمكان العمل، ولديها شبكات واسعة النطاق وتجربة كبيرة في التعاون مع المجتمع المدني في هذا الصدد. ومن شأن التحالفات والشبكات أن تتصدى لبعض الأسباب الكامنة وراء النزاعات وأن تُسمع أصوات المجموعات المهمشة في عمليات صنع السياسات. وينبغي للسياسات والبرامج المتعلقة بالأزمات أن تتجنب تقويض الدور التمثيلي لمنظمات العمال عندما يتعلق الأمر بحقوق ومصالح العمال فيما يتصل بقضايا العمالة والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية. وينبغي بالتالي إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

LBAS (لاتفيا): ينبغي إجراء المشاورات مع المجتمع المدني على أساس تخصيصي لضمان الإصغاء إلى الآراء الشاملة بشأن مواضيع خاصة. وينبغي ألاّ يستخدم ذلك لتقويض أو إضعاف آليات التعاون الثلاثي.

Travail.Suisse (سويسرا): هذا التعاون مستحسن ولكن ينبغي ألاّ تشجعه الحكومات، بغية تجنب احتمال تفضيل بعض المنظمات على أخرى.

تعليق المكتب

هناك اتفاق واسع النطاق على هذا البيان.

يقترح المكتب إدراج هذا البيان في النقطة ٢٦(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء أن تعترف بالدور الحيوي الذي تؤديه منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مواجهة الأزمات، لاسيما:*

(أ) مساعدة المنشآت على الانتعاش من خلال المشورة والمساعدة المادية؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

الدانمرك: لا، لا تبدو التدابير المحددة في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالهدف الاجمالي الوارد في السؤال ٢١.

استونيا، فرنسا، سويسرا: ينبغي توضيح معنى عبارة "المساعدة المادية".

بولندا: ينبغي إضافة عبارة "تركز بصورة خاصة على الحفاظ على أماكن العمل" بعد عبارة "مساعدة".

البرتغال: المساعدة المادية هامة على وجه الخصوص، وهي تتجاوز المساعدة المالية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): ينبغي إضافة عبارة "طوعاً".

KRRK (كازاخستان): إن الافتقار إلى الموارد المالية الكافية من منظمات أصحاب العمل في البلدان النامية، يعيق الفرص الكفيلة باجتذاب الخبراء المؤهلين لمساعدة المنشآت على إعادة بناء أنشطتها.

FYCCI (اليمن): تقديم تسهيلات (إعفاءات ضريبية - إعفاءات جمركية) إنشاء تجمعات صناعية اقتصادية - قروض ميسرة.

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: إن تبادل المعلومات مع منظمات العمال أمر هام عند تقديم المساعدة المادية إلى المنشآت، كي يستفيد جميع الأطراف من مكاسبها.

تعليق المكتب

توافق أغلبية كبيرة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذه النقطة.

توخياً لتحسين الاتساق، يقترح المكتب دمج نص هذا السؤال مع النص المنبثق عن السؤال ٢١ (ج) في النقطة ٢٧ (أ) من الاستنتاجات المقترحة، وإضافة إشارة إلى التدريب بوصفه من بين أساليب المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، وتوخياً للدقة، يقترح المكتب أن يدرج في الجملة الافتتاحية في النقطة ٢٧ من الاستنتاجات المقترحة إشارة إلى ضرورة مراعاة الاتفاقيات الأساسية بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.

السؤال ٢١ *(ب) مساعدة العمال، لاسيما الأشد استضعافاً منهم، على الانتعاش من خلال المشورة والمساعدة المادية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٧٩

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

إيطاليا: ينبغي أن تكون هذه المساعدة مضمونة أيضاً لأسرهم.

مالي: ينبغي أن يشاركوا كذلك في المناقشات الوطنية بشأن الانتعاش.

هولندا: ينبغي إضافة عبارة: "مع التركيز بصورة خاصة على العاملين في الاقتصاد غير المنظم".

بولندا: ينبغي إضافة عبارة "التدريب" بعد عبارة "المشورة".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): ينبغي إضافة عبارة "طوعاً".

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تقر الدول الأعضاء بالدور الذي يمكن لنقابات العمال أن تضطلع به في مساعدة العمال على الانتعاش من خلال المشورة والمساعدة المادية. ولقد قدمت المساعدة المادية لأعضائها عن طريق إقامة صناديق إغاثة من الكوارث وحشد الموارد لأشدهم استضعافاً. والأهم من ذلك، تمتلك نقابات العمال قدرات تنظيمية وهيكليات من أجل استثارة الوعي وتثقيف العمال ومجتمعاتهم المحلية بشأن المعلومات الحيوية من أجل تنفيذ تدابير مواجهة الأزمات.

تعليق المكتب

توافق أغلبية يعتد بها من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذه النقطة.

يقترح المكتب تعديلاً طفيفاً على النص وإدراج إشارة إلى التدريب بوصفه وسيلة من وسائل المساعدة في النقطة ٢٧(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ *(ج) تشجيع ومساعدة المنشآت، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، للشروع في التخطيط لاستمرارية سير العمل؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٣

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

لاتفيا، بولندا، سورينام: إن نطاق المساعدة التي يتعين تقديمها غير واضح.

الاتحاد الروسي: ينبغي إزالة الإشارة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ECA (ترينيداد وتوباغو): ينبغي إدراج المنشآت بالغة الصغر.

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي كذلك إدراج التخطيط لاستمرارية المشاريع ضمن الاستراتيجيات والالتزامات بتزويد العمال بظروف عمل لائقة. كما ينبغي للحكومات وللمشترين في سلاسل التوريد الإسهام بدورهم في مثل هذه التدابير، بما في ذلك من خلال التحويلات إلى النظم الاجتماعية العامة. وينبغي أن تكون نقابات العمال ضالعة خلال عملية التخطيط للاستمرارية لضمان أن تكون حقوق ومصالح العمال، بما فيها الاستعاضة عن الدخل والإعانات، محمية. ويمكنها المساعدة كذلك على تصميم وتنقيح هذه الخطط من خلال تقييم ما إذا كانت هذه الخطط ملائمة الآن أو في وقت مضى لمواجهة المخاطر. ويمكن لنقابات العمال أن تثير الوعي فيما بين أعضائها وتشجع العمال على المشاركة النشطة في تنفيذها.

CGIL (إيطاليا): ينبغي للدول الأعضاء ألاّ تشجع المنشآت وتساعدها إلاّ إذا كانت تحترم المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية وتنفذها.

تعليق المكتب

توافق أغلبية واسعة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذه النقطة.

يقترح المكتب دمج نص هذا السؤال مع النص المنبثق عن السؤال ٢١(أ) في النقطة ٢٧(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (د) *اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق هذه الأغراض من خلال عملية المفاوضة الجماعية وغيرها من الوسائل؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٣

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

ألمانيا: لا يمكن أن يكون ذلك مطلوباً ولكن ينبغي أن يحصل بمبادرة من الشركاء الاجتماعيين.

المكسيك: لا، في أوضاع الأزمات، ينبغي أن يكون تنشيط العمالة واستعادة المداخيل أمراً ذا أولوية.

ترينيداد وتوباغو: قد يكون ذلك صعب التنفيذ من خلال المفاوضة الجماعية.

أوكرانيا: ينبغي للصك المقترح أن يشجع أصحاب العمل ونقابات العمال على التشاور والتفاوض في ظروف الأزمات لتحقيق التوازن بين مصالحها والحيلولة دون الاعتراضات والإضرابات والحفاظ على الوظائف.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KEF (جمهورية كوريا): لا، إن تدخل الحكومات في المفاوضة الجماعية أمرٌ غير مناسب.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إن الحوار الموسع والمشاورات الثلاثية أمور حيوية في أوضاع الأزمات، وهي تتيح مشاركة ديمقراطية في وضع الاستجابات الملائمة. والتوصل إلى اتفاقات ملزمة بين الشركاء الاجتماعيين من خلال المفاوضة الجماعية ينبغي أن يكون ذا أولوية في هذه العملية لأنه يشجع ثقافة تسوية النزاعات سلمياً ويؤدي بالتالي إلى السلم والتماسك الاجتماعي. ويمكن كذلك اللجوء إلى اتفاقات إطارية عالمية لإشراك المشترين بحيث يتحملون نصيبهم من المسؤولية.

تعليق المكتب

توافق غالبية يعتد بها من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

يقترح المكتب إدراج هذا البيان في النقطة ٢٧ (ج) من الاستنتاجات المقترحة.

سابعاً - قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل

السؤال ٢٢ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند الانتعاش من الأزمات، أن تقوم بما يلي:*

(أ) تستعرض تشريعات العمل، وعند الضرورة، تضعها أو تعيد وضعها أو تعززها؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا: ينبغي ألاّ تقدم أوضاع الأزمات مبرراً للتلكؤ عن تطبيق حقوق العمل.

الدانمرك: ينبغي استعراض تشريعات العمل إذا كان من شأن ذلك أن يضيف فائدة بالنسبة إلى الانتعاش. وينبغي للتوصية أن تقر صراحة بذلك بغية ضمان التخصيص الأمثل للموارد.

فرنسا، ترينيداد وتوباغو: لتحسين التدفق المنطقي وإعادة ترتيب تنظيم الأنشطة، ينبغي أن ينص هذا البيان على ما يلي: "تضعها أو تعيد وضعها أو تعززها، وعند الضرورة تستعرضها".

غامبيا: لا، قد لا يكون من الضروري استعراض تشريعات العمل في جميع الأوضاع، وبصورة خاصة عندما لا تكون الأزمات ناشئة عن انتهاكات حقوق العمال.

غواتيمالا: ينبغي للتشريعات أن تتيح بعض المرونة لصالح العمال المتأثرين بالأزمات.

ليسوتو: كل هذه الأمور أولويات متوسطة الأمد.

هولندا، السويد: ينبغي استعراض قوانين العمل ومراجعتها على أساس معايير العمل الدولية المصدقة. وإصلاح مؤسسات العدل المختلة والتمييزية متساوٍ في أهميته. وقد يعني الفساد والتمييز ضمن هذه المؤسسات أنها لا توفر الحقوق المرعية للعمال وأنها تقوض الثقة العامة بسيادة القانون. ووضع نظام عدالة يحمي معايير العمل الدولية ويعزز سيادة القانون إنما هو جانب أساسي من جوانب منع النزاعات والانتعاش.

الاتحاد الروسي: ينبغي حذف عبارة "وعند الضرورة".

جنوب أفريقيا: الغرض هو توفير المزيد من الحماية للعمال.

السودان: في إطار الانتعاش، أحد الإجراءات الضرورية وجود تشريع عمل قيد النفاذ وتطبيقه.

سورينام: ينبغي إضافة إشارة خاصة إلى الحقوق الأساسية ولا سيما الحرية النقابية وعمل الأطفال والعمل الجبري.

سويسرا: ينبغي أن ينص هذا البيان على أنه متى كانت المؤسسات المسؤولة تعمل مجدداً بعد انتهاء الأزمة فإنه ينبغي أن تحدد ما إذا كان من الضروري مراجعة أو وضع أو إعادة أو تعزيز تشريعات العمل. وينبغي لهذه التشريعات أن تضمن أصلاً احترام الحقوق الأساسية قبل الأزمة. وبالنظر إلى أن معايير منظمة العمل الدولية تنص على أن بعض الحقوق يمكن وقف العمل بها في أوقات الأزمات الخطيرة مثل الحروب، ينبغي للتوصية أن تكون متسقة مع هذه الأحكام.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): ينبغي إدراج عبارة "التشريعات وتيسير اللوائح القائمة أو اعتماد تدابير خاصة" بعد عبارة "تستعرض" لأنه من المستحيل التقيد بالقوانين على نحو صارم في حالة الفوضى التي تخلفها النزاعات أو الكوارث.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: انظر تعليقات حكومتي هولندا والسويد.

CUT (كولومبيا): يجب ألاّ يتيح ذلك الفرصة أمام الحكومات لتقليص حقوق العمال.

LO (النرويج): يمكن أن يكون هذا البيان أكثر تحديداً فيما يتعلق بالمعايير الدنيا لتشريعات العمل.

تعليق المكتب

الغالبية الكبيرة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تؤيد هذه النقطة. ويوافق المكتب على روح العديد من التعليقات التي تفيد بأن هذه فرصة لتحسين التشريعات.

يقترح المكتب إدراج البيان في النقطة ٢٥ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٢ *(ب) ترسي نظام إدارة العمل، بما في ذلك تفتيش العمل، أو تعيد إرساءه أو تعززه حسب مقتضى الحال؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

الاتحاد الروسي: حذف عبارة "حسب مقتضى الحال".

جنوب أفريقيا: ينبغي أن يكون التفتيش مدعوماً بإنفاذ أقوى.

سويسرا: لا بد لتفتيش العمل من أن يتعزز في أوقات الأزمات للحيلولة دون استغلال العمال عندما يكونون أكثر استضعافاً.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي تعزيز تفتيش العمل والإقرار به بوصفه أساسياً. وينبغي النظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة على نحو منفصل عن تفتيش العمل وينبغي عدم تقويض دور مفتشيات العمل العامة عند قيامها بوظائفها. وينبغي دعم قدرة وزارات العمل على تشجيع الحوار الاجتماعي وتسوية المنازعات الصناعية عن طريق آليات التظلم. وينبغي إعادة بناء القدرات المؤسسية التي عادة ما تتأثر تأثراً عميقاً بالأزمات، من خلال التزويد الكافي بالموظفين والموارد المالية وضمان ظروف العمل اللائقة والأجور اللائقة للموظفين. ومن شأن ذلك أن يتيح أيضاً لوزارات العمل أن تبسط سلطتها لتصل إلى العمال المستضعفين وإلى المناطق الريفية.

تعليق المكتب

تؤيد جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً وأغلبية كبيرة من منظمات أصحاب العمل هذه النقطة. وفي حين هناك بعض التعليقات التي تفيد أنه ينبغي إتاحة المرونة في احترام الحقوق في مكان العمل خلال وضع من أوضاع الأزمات، فإن الأغلبية تعتبر أن ضمان احترام هذه الحقوق ضروري أكثر من المعتاد في مثل هذه الأوضاع.

على ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب أن تدرج في النقطة ٢٥(ب) من الاستنتاجات المقترحة، إشارة إلى المؤسسات المعنية بإحلال العدالة، لأن من شأن النظم المكرسة لعدالة العمل ومؤسسات العدالة التي تتمتع بولاية أوسع أن تكون كفيلة بإنفاذ حقوق العمل.

السؤال ٢٢ *(ج) تنشئ أو تعيد إنشاء نُظم جمع وتحليل معلومات سوق العمل، مع التركيز على وجه الخصوص على مجموعات السكان الأكثر تضرراً من الأزمات؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

الدانمرك: نعم، ولكن ذلك ضروري فقط بقدر ما تؤثر الأزمة في فرص العمالة والضمان الاجتماعي.

السودان: من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية وحيثية تخصيص الموارد والجهود في إطار عمليات الانتعاش.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

FYCCI (اليمن): نعم، وتعزيز مفهوم التفتيش ليكون أداة بناءة لتحسين عمل المنشأة وليس كأداة لتصيد أخطاء أو تحصيل إيرادات.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: من المهم جمع البيانات مفصلة حسب نوع الجنس والسن.

تعليق المكتب

هناك اتفاق واسع النطاق حول هذه النقطة *(مدرجة بوصفها النقطة ٢٥ (ج) في الاستنتاجات المقترحة).*

السؤال ٢٣ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء أن تسهل الانتعاش من الأزمات من خلال:*

(أ) إرساء إدارات استخدام طارئة تتيح للسكان المحليين الاستفادة من فرص العمل التي يستحدثها الاستثمار في الانتعاش؟

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٨٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

الجمهورية التشيكية، الدانمرك، النرويج: ينبغي النص على ذلك في الحالات التي لا تستطيع فيها إدارات الاستخدام المعتادة القيام بذلك.

ألمانيا: ينبغي أن تظل المشاركة طوعية.

إيطاليا: هذا حل قصير الأمد فقط.

موريشيوس: قد يساعد ذلك على تجنب اللجوء إلى العمال الأجانب على حساب العمال المحليين.

سورينام: مثل هذه الخدمات ينبغي أن تكون لا مركزية وينبغي أن تكون متاحة أيضاً في المناطق الريفية المتأثرة ولصالح العمال المهاجرين.

أوروغواي: ينبغي أن يترافق ذلك مع آليات أخرى متوسطة الأمد تتيح الانتقال إلى مصادر العمالة الحقيقية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي لهذه الخدمات إما أن تدار من جانب وزارات العمل أو أن تشغل تحت إشرافها ورصدها لضمان استحداث فرص العمل عن طريق الاستثمار في الانتعاش بما يتفق مع معايير العمل اللائقة.

منظمات أخرى:

هيئة الأمم المتحدة للمرأة: يجب أن يركز ذلك أيضاً على المرأة التي عموماً ما تكون الأكثر تأثراً خلال الأزمات.

تعليق المكتب

هناك دعم بالإجماع لهذا البيان.

ولغاية التوضيح والتوحيد، يقترح المكتب أن يعاد تنظيم وإدماج النص المنبثق عن السؤال ٢٣ في النقطة ٢٥ من الاستنتاجات المقترحة، وأن تعاد صياغة البيان الوارد أعلاه في النقطة ٢٥(هـ) لتشمل وصفاً يتعلق بالحاجة إلى خدمات الطوارئ.

السؤال ٢٣ *(ب) إرساء أو إعادة إنشاء إدارات التوظيف وتعزيز قدراتها، مع مراعاة اتفاقية إدارات التوظيف، ١٩٤٨ (رقم ٨٨) وتوصية إدارات التوظيف، ١٩٤٨ (رقم ٨٣)؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٠

نعم: ٧٨

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

بولندا: لا، إذ لا تعتبر الاتفاقية رقم ٨٨ محدثة وينبغي بالتالي عدم ذكرها.

سويسرا: الاتفاقية رقم ٨٨ مناسبة إذا كانت مصدقة.

ترينيداد وتوباغو: ينبغي إضافة عبارة "عند الضرورة".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

توافق أغلبية الردود على هذا البيان.

يقترح المكتب أن يضاف النص المنبثق عن هذا السؤال في النقطة ٢٥(د) من الاستنتاجات المقترحة. وقد نقلت الإشارات إلى معايير محددة إلى الملحق المقترح.

السؤال ٢٣

(ج) ضمان التعاون الوثيق بين وكالات الاستخدام العامة والخاصة في هذه الجهود، وتنظيم وكالات الاستخدام الخاصة مع مراعاة اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١) وتوصية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨٨)؟

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٧٤

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

الكاميرون: حيث أن الاقتصادات غالباً ما تتحول عندما تخرج من أزمة من الأزمات وتبرز احتياجات جديدة فضلاً عن إمكانيات جديدة.

كولومبيا، غامبيا، غواتيمالا، إيطاليا: ينبغي تشجيع التعاون الوثيق بغية توفير خدمات أنجع.

الدانمرك: لا، ينبغي تجنب الإشارة إلى معايير منظمة العمل الدولية هذه. فمن شأن ذلك أن يطيل المناقشة ويضعف الصك بالإشارة إلى صكوك ليست مصدقة على نطاق واسع.

نيوزيلندا: لا، قد يكون من غير المستحسن تنظيم القطاع الخاص أو توجيه الطلبات إليه. ولا بد من توخي الحذر في الإفصاح بعناية عن نية الالتزام مع وكالات الاستخدام الخاصة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٠

لا: ٥

ردود أخرى: صفر

التعليقات

SPCR (الجمهورية التشيكية): ينبغي القيام بذلك بما يتفق مع التشريعات والممارسات الوطنية وبعد التشاور مع ممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال.

KEF (جمهورية كوريا): لا، قد يخلف ذلك أثراً سلبياً على العمالة.

BusinessNZ (نيوزيلندا): نعم، ولكن ينبغي حذف الإشارات إلى هذه الصكوك. فقد تعتبر بلدان كثيرة أن إشراف الحكومة الذي تتطلبه هذه الصكوك، غير ضروري.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٧

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تظل صياغة سياسات سوق العمل من اختصاصات إدارات التوظيف العامة. ومن الضروري توفير الموارد لإدارات التوظيف العامة وتعزيز قدراتها لضمان أن يتلقى طالبو الوظائف الدعم المناسب والخدمات الجيدة وأن تحترم حقوقهم. وينبغي أن تقوم إدارات التوظيف العامة برصد وكالات الاستخدام الخاصة بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين بصورة خاصة فيما يتعلق بإنفاذ المادة ١١ والمادة ١٢ من التوصية رقم ١٨١، اللتين تلزمان الدول الأعضاء ضمان الحماية الملائمة للعمال المستخدمين عن طريق وكالات الاستخدام الخاصة. وتنبغي الإشارة كذلك إلى توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨) لضمان تشجيع العمالة المأمونة.

ZTCU (زمبابوي): نعم، لكن ينبغي توخي العناية لتجنب تدخل السلطات العامة أو الحكومية في عمل الوكالات الخاصة.

تعليق المكتب

تؤيد غالبية الردود هذا البيان.

يقترح المكتب أن يدرج النص المنبثق عن هذا السؤال في النقطة ٢٥(و) من الاستنتاجات المقترحة. وقد نقلت الإشارات إلى معايير خاصة إلى الملحق المقترح.

ثامناً - الحقوق والمساواة وعدم التمييز

السؤال ٢٤ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تضمن ما يلي*

(أ) أن يُجرى تقييم يراعي قضايا الجنسين وأن تطبق تدابير وسياسات تستجيب لقضايا الجنسين؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كوبا: ينبغي إدماج الفقرة (أ) والفقرة (ب).

موريشيوس: تؤثر أوضاع الأزمات على الرجال والنساء على حد سواء ولكن على نحو مختلف.

المكسيك: تؤثر أوضاع الأزمات على نحو مختلف على النساء والرجال. فعلى سبيل المثال، تترك الأزمة وراءها أشخاصاً مرضى أو معوقين يحتاجون للرعاية، وهي مهمة موكلة إلى النساء من الناحية الثقافية. كذلك فإن أوضاع الأزمات يمكن أن تلحق الضرر بالمنازل والخدمات الأساسية، وهي أوضاع يتعين على المرأة أن تواجهها بقدر أكبر من الرجال. ومن شأن مهام الرعاية والتدبير المنزلي هذه أن تحول دون اندماج النساء أو إعادة اندماجهن في سوق العمل وينبغي مراعاتها في خطط انتعاش العمالة.

هولندا: هذه هي السياسة المتفق عليها أصلاً فيما بين الوكالات الانسانية التابعة للأمم المتحدة، وهي تتجاوز ولاية منظمة العمل الدولية. أما القضية الأساسية فهي عدم قيام منظمات الأمم المتحدة بتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين.

جنوب أفريقيا: ينبغي للتقييمات أن تراعي الإعاقة كذلك.

سويسرا: ترد التدابير المنصوص عليها في السؤال ٢٤ بعبارات عمومية للغاية تقصر عن مراعاة أوضاع الأزمات الخاصة.

ترينيداد وتوباغو: ينبغي الاستعاضة في الجملة الافتتاحية عن عبارة "تضمن ما يلي" بعبارة "تشجع بما يتفق مع الظروف الوطنية ما يلي".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

WKÖ (النمسا): لا، لأن أوضاع الأزمات تؤثر في الجنسين.
ICEA (جمهورية إيران الإسلامية): هذا الأمر ضروري لأن مشاركة المرأة والرجل معاً تساعد في إعادة الهدوء والنظام.
Keidanren (اليابان): النقاط ٢٤(أ) و(ج)-(و) مشمولة في النقطة ٢٤(ب).

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: تؤثر الأزمات والنزاعات والعنف تأثيراً مختلفاً على المرأة والرجل، وقد تشهد المرأة أشكالاً متعددة من التمييز في أوقات الأزمات. وينبغي للصك الجديد أن يوصي تحديداً بإجراء تقييم واتخاذ سياسات تراعي الجنسين، بما في ذلك اشتراطات من أجل مشاركة المرأة في التفاوض بشأن عمليات الانتعاش والتخطيط لها وتنفيذها (بما في ذلك مفاوضات السلام وهيكليات صنع القرارات والحكومات الانتقالية). وينبغي وضع تدابير محددة لرعاية ضحايا العنف القائم على نوع الجنس خلال الأزمات ومراحل الانتعاش.

تعليق المكتب

توافق غالبية كبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على أن الأزمات والنزاعات وأعمال العنف تؤثر على نحو مختلف على المرأة والرجل وأنه ينبغي للاستجابات أن تراعي ذلك.

على ضوء الأهمية الاستراتيجية لهذا النهج وعلى ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب التذكير بمبدأ الإجراءات المراعية للجنسين في الجزء المتعلق بالنهج الاستراتيجية في النقطة ١١(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

وبالنظر إلى الهيكل العام للجزء المتعلق بالحقوق والمساواة وعدم التمييز، يقترح المكتب إعادة تنظيمه في الاستنتاجات المقترحة لتقديم نهج شامل لمقاربة الحق في المساواة وعدم التمييز في أوضاع الأزمات، ولوضعه مباشرة بعد الجزء المتعلق بالنهج الاستراتيجية في ضوء ملاءمته العامة. ونتيجة لذلك، يصبح النص المنبثق عن الأسئلة ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٩ مدمجاً في النقطة ١٣(أ)-(ح) من الاستنتاجات المقترحة. ويظل التركيز منصباً على وضع المرأة في النقاط ١٣(أ)-(د) من الاستنتاجات المقترحة لمراعاة حالة الاستضعاف الخاصة والاحتياجات المحددة للمرأة في زمن الأزمات، كما تبينه التجربة والدراسات المستفيضة. وجرى نقل الإشارات المحددة إلى معظم معايير منظمة العمل الدولية والمعايير الدولية الأخرى إلى الملحق، في حين ظلت الإشارات إلى صكوك حقوق الإنسان الأساسية في نص الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٤ *(ب) أن تعزز جميع التدابير المتخذة لتحقيق الانتعاش والقدرة على الصمود، تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين النساء والرجال دون تمييز من أي نوع كان، مع مراعاة اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) وتوصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٣

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

النسا: النساء والأطفال هم الأشد تأثراً بأوضاع الأزمات ويستلزمون تدابير محددة. وينبغي تسهيل سبل الحصول على الإرشاد أو الوصول إلى مزودي خدمات آخرين.

جنوب *أفريقيا:* ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الأشخاص المعوقين.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢١

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BusinessNZ (نيوزيلندا): نعم، ولكن البلدان لن تراعي اتفاقية لم تصدق عليها. والإشارات إلى معايير منظمة العمل الدولية غير مناسبة في التوصية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: الحق في معاملة متكافئة مستضعف بصورة خاصة في أوقات الأزمات.

CGT (كولومبيا): إن المساواة لا تعني مجرد تنسيق المعايير لأن الشعور بانعدام المساواة الاجتماعية مختلف حسب الجنس والعرق والحالة الاقتصادية وما إلى ذلك.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والأغلبية الواسعة من منظمات أصحاب العمل على أنه ينبغي للاستجابات للأزمات أن تشجع المساواة وعدم التمييز.

وعلى ضوء التغطية الأعم لهذا البيان، يقترح المكتب أن يبدأ الجزء المتعلق بالحقوق والمساواة وعدم التمييز، بالنص المنبثق عن هذا السؤال، أي في النقطة ١٣(أ) من الاستنتاجات المقترحة. انظر أيضاً التعليق الموحد في نهاية السؤال ٢٤(أ).

السؤال ٢٤ *(ج) أن يولى اهتمام خاص للنساء ربات الأسر؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٧٦

لا: ٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

أرمينيا: هذا يتناقض مع مبدأ المساواة بين الجنسين.

النمسا: ينبغي أن يشمل ذلك الأطفال اليتامى والذين يتعين عليهم رعاية إخوتهم وأخواتهم.

الصين، النرويج: لا، ينبغي ضمان المساواة.

الجمهورية التشيكية، فرنسا، ليسوتو: ينبغي إضافة عبارة "بما في ذلك الأسر ذات المعيل الوحيد".

الدانمرك: ينبغي أن تكون هذه الأحكام غير منحازة إلى جنس من الجنسين، لأن جميع معيلي الأسر الوحيدين ينبغي أن يستفيدوا من الاهتمام ذاته.

آيسلندا: ينبغي التفكير أيضاً في إجراء تحليل لسمة الاستضعاف لضمان عدم تجاهل المجموعات الأخرى من النساء التي تحتاج إلى المساعدة.

نيوزيلندا: في حين أن هذا الأمر مهم، فإن التوصيات هي أدوات ذات إرشاد عام. وينبغي ألاّ يكون ذلك مغرقاً في التفصيل.

جنوب أفريقيا: ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الأسر التي يرأسها أشخاص معوقون.

سورينام: ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الفتيات والفتيان.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ١٧

لا: ٧

ردود أخرى: ١

التعليقات

SP CR (الجمهورية التشيكية)، EMCOZ (زمبابوي): لا، الصياغة تمييزية. ينبغي تغييرها لتصبح "الأسر التي يرأسها شخص واحد".

ECA (ترينيداد وتوباغو): ينبغي إضافة عبارة "والرجال".

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي كذلك ضمان عدم تجاهل المجموعات الأخرى من النساء التي تحتاج إلى المساعدة.

AKAVA، SAK، SKKT (فنلندا): الأسئلة ٢٤(ج) و٢٤(د) و٢٤(هـ) تتناول دور المرأة بصورة خاصة. وفي هذه البنود ينبغي استخدام نهج غير منحاز إلى جنس من الجنسين للحديث عن النساء والرجال على حد سواء والتركيز كذلك على وضع الأسر التي يرأسها شخص واحد بصورة عامة.

تعليق المكتب

توافق معظم الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذه النقطة.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب تعديل النص الوارد في النقطة ١٣(ب) من الاستنتاجات المقترحة ليكون تطبيقه بصرف النظر عن نوع الجنس، والاحتفاظ بالتركيز على النساء بسبب استضعافهن بصورة خاصة في هذه الأوضاع. انظر أيضاً التعليق الموحد في نهاية السؤال ٢٤(أ).

السؤال ٢٤ *(د) أن تحصل النساء على برامج التدريب والعمالة الموضوعة لتحقيق الانتعاش والقدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجمهورية التشيكية: ينبغي أن يكون هذا البند أكثر توازناً بين الجنسين.

هندوراس: ينبغي ضمان حصول الأطفال القاصرين أو المعولين المسنين على خدمات الرعاية.

مالي: ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بشكل خاص العاملات المنزليات والعاملات في الاقتصاد غير المنظم.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٦

نعم: ٢٢

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

WKÖ (النمسا)، SP CR (الجمهورية التشيكية)، BCC (بولندا): ينبغي أن يكون هذا متاحاً بصرف النظر عن جنس المرء.

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: في أوقات الأزمات ينخفض التعليم أكثر بالنسبة للفتيات. وينبغي أن يكون الحصول على التدريب والعمالة للمرأة مذكوراً بصورة محددة. وينبغي ألا يقدم التدريب للمرأة لتعزيز الوظائف التقليدية وإنما ينبغي أن يهدف إلى استحداث الفرص في سوق العمل الناشئة والاعتماد على التغييرات، إن اقتضى الأمر ذلك. وينبغي وضع برامج تدريب محددة الأهداف لتشمل المرأة العاملة في المنزل وفي الاقتصاد غير المنظم.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والغالبية الكبرى من منظمات أصحاب العمل على هذا البيان.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب نقل النص المنبثق عن هذا السؤال إلى الجزء المتعلق بالتعليم والتدريب المهني والإرشاد، في النقطة ٢٢ من الاستنتاجات المقترحة. انظر أيضاً التعليق الموحد في نهاية السؤال ٢٤ (أ).

السؤال ٢٤ *(هـ) أن تتخذ التدابير لضمان عدم الاستعاضة عن النساء اللواتي جرى استخدامهنّ خلال الأزمات واللواتي يضطلعن بمسؤوليات موسعة، عندما تعود اليد العاملة الذكورية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٠

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كمبوديا: ينبغي القيام بذلك عن طريق تحسين مهارات المرأة وتدعيم القواعد بشأن الأنصاف بين الجنسين.

فرنسا: نعم، إذا كان التمييز هو السبب.

ألمانيا: لا، ينبغي ألا يكون هناك حاجة إلى "التدابير". ووفقاً للاتفاقية رقم ١١١، ينبغي عدم السماح بحالات تسريح قائمة فقط على توقع عودة اليد العاملة الذكورية.

النرويج: يمكن أن يكون هناك أسباب أخرى للاستعاضة عنهن.

بولندا: ينبغي إضافة عبارة "ضد إرادتهن" بعد تعبير "الاستعاضة".

جنوب أفريقيا: ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الأشخاص المعوقين.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ١٧

لا: ٧

ردود أخرى: ١

التعليقات

WKÖ (النمسا): إن التوسع في عمالة النساء خلال أوضاع الأزمات ليس طوعياً على الدوام.
SP CR (الجمهورية التشيكية): لا، هذا الأمر تمييزي.
KEF (جمهورية كوريا): لا، ينبغي أن تحدد الشركة حجم العمالة وفقاً لقدراتها.
CCP (البرتغال): هذا مشمول في النقطة ٢٤(ب) ويمكن حذفه.

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي اتخاذ التدابير للقضاء على الفصل المهني.
CMKOS (الجمهورية التشيكية): يجب اتخاذ التدابير لضمان العمالة لجميع الذين يرغبون في العمل.

تعليق المكتب

توافق غالبية كبيرة من الحكومات ومنظمات العمال وغالبية من منظمات أصحاب العمل على هذا البيان.

مع مراعاة التعليقات المتلقاة، يقترح المكتب تعديل صيغة النقطة ١٣(ج) من الاستنتاجات المقترحة للإشارة إلى إزاحة النساء "بغير إرادتهن" من الوظائف التي اضطلعن بها خلال أزمة من الأزمات، عند عودة الرجال إلى صفوف القوى العاملة. انظر أيضاً التعليق الموحد في نهاية السؤال ٢٤(أ).

السؤال ٢٤ *(و) أن تتخذ التدابير لمنع ومعاقبة الاغتصاب والاستغلال والتحرش الجنسيين؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا، فنلندا: ينبغي أن يشمل ذلك برامج لتجاوز التجارب الصادمة وإعادة إدماج المرأة في المجتمع.

بلجيكا، الدانمرك، النرويج: نعم، ولكن ذلك لا يندرج ضمن ولاية وخبرة منظمة العمل الدولية دون صلة واضحة بعالم العمل.

بلغاريا: ينبغي للدول أن تتعاون للكشف عن هذه الجرائم واحتجاز مرتكبيها وترحيلهم ومعاقبتهم.

كوبا: لا، هذا لا يشمل انتهاكات أخرى.

إيطاليا: إدراج نقطة محددة بشأن الاغتصاب والاستغلال الجنسي للأطفال.

المكسيك: عندما تكون النساء مستخدمات في أوضاع الأزمات، ينبغي اتخاذ التدابير بحيث لا تفضي عودة الرجال إلى المنزل إلى عنف منزلي حول التحكم بالمداخيل.

جنوب أفريقيا: النظر في إنشاء محاكم خاصة.

سورينام: يمكن توسيع نطاق هذا البند ليشمل جميع الجرائم الجنسية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

EMCOZ (زمبابوي): لا، ينبغي النص على ذلك بما يتفق مع القوانين والممارسات الوطنية.

العمال

عدد الردود: ٣١

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: انظر أيضاً التعليقات على السؤال ١٢(ه). ويتزايد استخدام العنف القائم على نوع الجنس كأداة حرب وفي أوضاع ما بعد الأزمات. وينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع ومعاقبة الاغتصاب والاستغلال والتحرش الجنسيين (بما في ذلك نتيجة الاتجار بالبشر) وحماية ومساعدة الضحايا وتوفير سبل الانتصاف.

تعليق المكتب

في حين أن أغلبية الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً توافق على هذا البيان، فقد تساءلت بعض الردود عما إذا كانت القضايا المدروسة في هذه النقطة تندرج ضمن ولاية منظمة العمل الدولية.

مراعاة لكون الصك المقترح سينطبق على نطاق أوسع من عالم العمل ولأن هذه الظواهر كثيرة بصورة خاصة في عالم العمل، يقترح المكتب عدم تغيير النقطة ١٣(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٥ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تضمن حصول الأشخاص الذين يصبحون من ذوي الإعاقة نتيجة النزاعات أو الكوارث، على الفرص الكاملة لإعادة التأهيل والتعليم والتوجيه المهني المتخصص والتدريب وإعادة التدريب والعمالة، مع مراعاة اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩) وتوصية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٦٨)، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٢

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

آيسلندا، هولندا: ينبغي إضافة إشارة إلى المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين كما تنص على ذلك المادة ٥ من الاتفاقية رقم ١٥٩.

لاتفيا: ينبغي أن تكون هذه النقطة عامة لأن العديد من الدول تواجه صعوبات في تنفيذ مثل هذه التدابير، حتى أثناء الأوقات "العادية"، بالنظر إلى الموارد المتاحة.

السودان: الإدماج الكامل يمثل أحد التحديات الرئيسية بعد انتهاء النزاعات، فعلى الحكومات مساعدة الأشخاص المعوقين بتوفير التدريب المهني على المهارات، ولا سيما ضمن مراكز التدريب المهني التقليدية ومراكز إعادة التأهيل المتخصصة.

تونس: ضرورة إدماج ذوي الاحتياجات الخصوصية في العملية التربوية ضمن مدارس تستحدث للغرض مع توفير الكفاءات اللازمة والتجهيزات الضرورية للرفع من حظوظهم في النجاح.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢٢

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إضافة إشارة إلى المشاورات الثلاثية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

توافق غالبية الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب أن تضاف إلى النص الحالي إشارة إلى المشاورات الثلاثية. بالإضافة إلى ذلك، وكما ورد تفسيره في التعليق على السؤال ٢٤، توخياً لإضفاء نهج أكثر شمولاً على مقاربة التمييز، أدرج النص في النقطة ١٣(ز) من الاستنتاجات المقترحة. وتتبع هذه النقطة أيضاً ممارسة نقل الإشارات إلى المعايير الدولية باستثناء الاتفاقيات الأساسية، إلى الملحق.

السؤال ٢٦ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تضمن ما يلي:*

(أ) إيلاء اهتمام خاص لإرساء أو إعادة تهيئة ظروف الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقليات والشعوب الأصلية والقبلية وغيرها من المجموعات السكانية المتأثرة بشكل خاص، مع مراعاة اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) وتوصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٧٨

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

آيسلندا: النقطة العامة صالحة ولكن الإشارات إلى صكوك محددة لمنظمة العمل الدولية، ينبغي أن تحذف.

الكويت: وذلك التزاماً بالاتفاقيات المشار إليها من قبل الدول التي تتواجد فيها مثل تلك المجموعات السكانية.

الجمهورية العربية السورية: لا، كون مصطلح "الأقليات" غير وارد في دستور الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى أن اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية غير مصادق عليها من حكومة الجمهورية العربية السورية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ١٥

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: الإشارات إلى صكوك منظمة العمل الدولية غير وجيهة وينبغي حذفها.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي للتوصية أن تنص أيضاً على إيلاء اهتمام خاص للمهاجرين الذين هم غالباً بين السكان المتضررين. وينبغي لتدابير مواجهة الأزمات أن تولي الاهتمام أيضاً إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بالنظر إلى سمات استضعافهم الحادة في مكان العمل.

تعليق المكتب

توافق غالبية الحكومات وعدة منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذه النقطة.

يقترح المكتب أن يدرج هذا البيان في النقطة ١٣(هـ) من الاستنتاجات المقترحة. انظر أيضاً التعليق الموحد في نهاية السؤال ٢٦.

السؤال ٢٦ *(ب) استشارة الأقليات والشعوب الأصلية والقبلية استشارة كاملة وإشراكها مباشرة في عملية صنع القرار، لاسيما إذا كانت أراضيها وبيئتها متأثرة بتدابير الانتعاش والاستقرار؟*

الحكومات

عدد الردود: ٧٩

نعم: ٧٤

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بلجيكا: تنص الاتفاقية رقم ١٦٩ على الإرشاد القانوني اللازم من أجل التفاوض.

بلغاريا: ينبغي أن تجري مشاركتهم في عملية صنع القرار دون أي ضغط أو إكراه جسدي أو عقلي.

الدانمرك: يجب أن يكون هناك صلة صريحة بعالم العمل.

آيسلندا: لا، يمكن أن تكون الإشارة إلى المشاركة المباشرة في القرارات وسيلة لممارسة حق النقض. ويمكن للصيغة التالية أن تكون مقبولة: "وفقاً للممارسة الوطنية وبالتشاور الكامل مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، تجري استشارة الأقليات والشعوب الأصلية والقبلية وغيرها من مجموعات السكان المتأثرة بصورة خاصة بهذه القرارات، استشارة كاملة أيضاً لا سيما إذا كانت أراضيها وبيئتها متأثرة بتدابير الانتعاش والاستقرار".

جمهورية إيران الإسلامية: ينبغي مراعاة الاتفاقيتين رقم ١١١ ورقم ١٦٩ بغية تحقيق الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والتنمية لهذه المجموعات.

اليابان: ينبغي أن يكون هذا الحكم مرناً، مع مراعاة وضع كل بلد.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ١٥

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: انظر تعليقات حكومة آيسلندا.

CONCARMIN (المكسيك): ما دام أن هذا الأمر لا يحدث على حساب الأمة ككل.

COPARMEX (المكسيك): مجالات مشاركة واستشارة الأقليات والشعوب الأصلية والقبلية ودرجة مشاركتها في تدابير الانتعاش والاستقرار، ينبغي أن تكون محددة بوضوح.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يستند هذا الأمر إلى الإرشاد الذي توفره الاتفاقية رقم ١٦٩.

CLC (كندا): ينبغي تطبيق مبدأ الرضا الحر والمسبق والمستنير.

تعليق المكتب

توافق أغلبية الحكومات وعدة منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان. وفي حين أن هناك اتفاق عام على ضرورة إجراء مشاورات، فقد أعرب عدد من المجيبين عن تحفظات وأشار البعض الآخر إلى الأثر السلبي الذي قد تخلفه مثل هذه المشاورات. وما يؤسف له أنه غالباً ما تكون الأقاليم التي تسكنها مجموعات الأقليات، بما في ذلك الشعوب الأصلية والقبلية، مهملة في عمليات الإغاثة من الأزمات، أو تكون آخر جهة تتلقى هذا الاهتمام، والقصد من هذا السؤال هو إبراز ضرورة مشاركة ممثلي هذه الجماعات في مثل هذه الحالات. ويستند النص إلى المادة ٦ من الاتفاقية رقم ١٦٩، التي تنص على أنه يجب إجراء المشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق أو موافقة؛ وقد اعتمدت بناءً على فهم صريح بأن هذا لا ينطوي على حق ممارسة حق النقض في اتخاذ القرارات وأنه يتعين إجراء المشاورات بطريقة عادلة ومنصفة.

على ضوء ما تقدم ومع مراعاة ممارسة منظمة العمل الدولية التي ينبغي بموجبها إجراء المشاورات مع أولئك المتأثرين بالقرارات، لا سيما منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وجهات أخرى كذلك، يقترح المكتب الحفاظ على نص السؤال ٢٦(أ) و(ب) وإدماجه في النقطة ١٣(هـ) و(و) من الاستنتاجات المقترحة. ووفقاً للنهج العام فيما يتعلق بالإشارة إلى المعايير الدولية، نقلت الإشارة إلى اتفاقيات محددة إلى الملحق باستثناء الاتفاقية والتوصية رقم ١١١.

السؤال ٢٧ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مكافحة عمل الأطفال الناجم عن النزاعات أو الكوارث أو المتفاقم بسببها، أن تقوم بما يلي:*

(أ) تتخذ إجراءات لتحديد كافة ممارسات عمل الأطفال والقضاء عليها، مع مراعاة اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) وتوصية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٤٦) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) وتوصية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٩٠)؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٥

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بنغلاديش: تعاني أعداد كبيرة من الأطفال من الأزمات. والأزمات تقدم أرضاً خصبة لعمل الأطفال، لا سيما في أسوأ أشكاله، بسبب فقدان أسباب العيش والافتقار إلى سبل الحصول على التعليم والتشريد والانفصال عن الأسر وأسباب أخرى.

ايطاليا: ينبغي القيام بذلك من خلال القوانين وعمليات التفتيش على حد سواء.

مالي: هذا مهم بصورة خاصة في المناطق التي تندلع فيها نزاعات مسلحة.

جنوب أفريقيا: ينبغي أن تكون الدول صارمة مع أصحاب العمل الذين يخالفون هذه القوانين.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): مراعاة السياق الوطني.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: توفر الأزمات بيئة مؤدية لعمل الأطفال، لا سيما في أسوأ أشكاله. واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة هو شكل من أسوأ أشكال عمل الأطفال (الاتفاقية رقم ١٨٢) وانتهاك لحقوق الانسان (انظر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل) وقد يكون جريمة حرب (نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية). ومن شأن مرحلة الانتعاش وإعادة البناء أن توفر فرصة فريدة لوضع وتعزيز نظم وطنية للحيلولة دون عمل الأطفال وإيجاد الاستجابات لمواجهته.

CFTUU (أوزبكستان): في الجملة الافتتاحية، ينبغي إدراج عبارة "أسوأ أشكال" قبل عبارة "عمل الأطفال".

تعليق المكتب

توافق غالبية كبيرة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

توخياً للاتساق، يقترح المكتب تنسيق النص مع الاجراءات الواردة في السؤال ٢٧ (ب). بالإضافة إلى ذلك، يقترح المكتب أن يدرج في النقطة ١٤ (أ) من الاستنتاجات المقترحة النص المنبثق عن السؤال ٢٧ (ج).

السؤال ٢٧ *(ب) تتخذ كافة التدابير الضرورية لمنع حالات الاتجار بالأطفال وتحديدها ومعالجتها؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٠

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

بلغاريا: ينبغي أن يشمل ذلك دعوات لفرض العقوبات والجزاءات المناسبة التي يمكن أن تسهم في منع الاتجار بالأطفال.

فنلندا: ينبغي أن يكون هناك أيضاً استجابات قضائية جنائية. وليس من الواضح على الدوام ما إذا كانت المسألة هي مسألة الاتجار بالأطفال أو العمل الجبري. والأطفال في وسط نزاع مسلح أو الأطفال الذين يقعون ضحية الاتجار بالأطفال أو العمل الجبري يحتاجون إلى المساعدة عن طريق التعاون متعدد التخصصات الذي يدعم الأسرة برمتها. كما يجب استخدام مختلف موارد المنظمات وخبراتها استخداماً موسعاً في العمل الوقائي وفي مساعدة الأطفال على حد سواء.

هولندا: قد يتجاوز ذلك ولاية منظمة العمل الدولية.

جنوب أفريقيا: ينبغي أن يشمل ذلك الدعم المتبادل فيما بين الدول.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: لا بد من اعتماد تدابير محددة للتصدي للإتجار بالأطفال والقضاء عليه كما تقتضيه الاتفاقية رقم ١٨٢ والاتفاقية رقم ٢٩ وبروتوكولها.

تعليق المكتب

توافق غالبية كبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب الاستعاضة عن عبارة "معالجتها" بعبارة "القضاء عليه" في النقطة ١٤(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٧ *(ج) تدرج تدابير مواجهة الأزمات في السياسات والبرامج الوطنية للقضاء على عمل الأطفال؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٨٠

لا: ١

ردود أخرى: ١

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

هناك اتفاق واسع النطاق على هذا البيان.

توخياً للدقة، يقترح المكتب دمج النص المنبثق عن السؤال ٢٧ (ج) مع النص المنبثق عن السؤال ٢٧ (أ) في النقطة ١٤ (أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٧ *(د) توفر خدمات الحماية الاجتماعية لدعم قدرة الأسر على حماية أطفالها، مثلاً من خلال التحويلات النقدية أو العينية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

بلغاريا: ينبغي توفير هذه الخدمات بعد إجراء تقييم لكل حالة فردية لطفل معرض للوقوع في عمل الأطفال وفقاً للاحتياجات الفردية للطفل.

كوستاريكا: ينبغي أن يستمر ذلك للوقت اللازم فقط.

هندوراس: سيقتضي ذلك دعماً دولياً.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

EMCOZ (زمبابوي): سيكون ذلك ممكناً إذا سمحت الموارد المالية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان *(النقطة ١٤(د) من الاستنتاجات المقترحة)*.

السؤال ٢٧ *(هـ) تقدم برامج خاصة بشأن إعادة الإدماج وإعادة التدريب لصالح الأطفال والشباب الذين كانوا ضالعين في قوات أو مجموعات مسلحة، لمساعدتهم على التكيف من جديد مع حياة عادية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٨٠

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

أستراليا: قد يستدعي الأمر إعادة النظر في استخدام تعبير "حياة عادية" لأن هذه اللغة تخضع لتفسيرات ذاتية.

النمسا: ينبغي أن يكون هناك برامج خاصة للمساعدة النفسية ومعالجة الصدمات وينبغي أن ينصب التركيز على الإدماج الاجتماعي في المجتمع المضيف الأصلي بالارتباط بالتعليم المهني.

بلغاريا: ينبغي أن تشمل إعادة الإدماج كذلك تدابير لإعادة الأطفال إلى المدرسة أو لتزويدهم بالعمل المناسب لسنهم للحيلولة دون عودتهم إلى هذه الأوضاع. وينبغي توفير المساعدة الطبية والنفسية.

الدانمرك: من غير المناسب إعادة إدماج وإعادة تدريب كل شخص اضطلع بدور نشط في العمليات العدائية، على سبيل المثال الأشخاص الخاضعين للمقاضاة عن جرائم ارتكبوها خلال الأعمال العدوانية.

لاتفيا: ينبغي توضيح عبارة "برامج خاصة بشأن إعادة الإدماج وإعادة التدريب".

النرويج: ينبغي القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CLC (كندا): ينبغي إجراء تقييم يراعي الجنسين وينبغي أن تشمل البرامج اشتراطات مشاركة المرأة.

تعليق المكتب

تقر أغلبية كبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً بضرورة توفير حماية خاصة في أوضاع الأزمات للأطفال والشباب المعرضين بصورة خاصة في هذه الأوضاع لعمل الأطفال والإتجار. وفي حين ذكرت الحاجة إلى توخي الحذر فيما يتعلق بإعادة إدماج أولئك الضالعين في الجرائم، هناك نُهج وضعتها منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي على نحو أعم منذ عقود، من أجل الأطفال والشباب الذين جندوا في القوات والمجموعات المسلحة، يتعين تمييزها عن تدابير إعادة الإدماج التي تستهدف البالغين.

على ضوء الردود المتلقاة وتوخياً للوضوح، يقترح المكتب الاستعاضة عن عبارة "حياة عادية" بعبارة "الحياة المدنية" في النقطة ١٤(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٨ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مكافحة العمل الجبري أو الإلزامي الناجم عن النزاعات أو الكوارث أو المتفاقم بسببها، أن تقوم بما يلي:*

(أ) تتخذ إجراءات عاجلة لتحديد كافة أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء عليه، مع مراعاة اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) وبروتوكولها لعام ٢٠١٤ واتفاقية القضاء على العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) وتوصية العمل الجبري (تدابير تكميلية)، ٢٠١٤ (رقم ٢٠٣)؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨١

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

بلغاريا، رومانيا: لا تندرج جميع أنواع العمل المطلوبة في حالة الكوارث أو النزاعات ضمن تعريف "العمل الجبري". وتسمح الاتفاقية رقم ٢٩ باغتصاب عمل في حالة الكوارث والحروب أو الأنواع الأخرى من القوة القاهرة وتحدد الإطار اللازم للتمييز بين اغتصاب العمل في هذه الحالات وفئة "العمل الجبري". وهذا الأمر مهم أيضاً لتحديد متى يتحول اغتصاب العمل في هذه الحالات إلى عمل جبري أو متى يكون العمل المغتصب لمعالجة أوضاع القوة القاهرة أكثر مما هو لازم لمعالجة الوضع المعني أو أنه غير محدد في الزمن. وإذا كان اغتصاب العمل في الأوضاع المذكورة مطلوباً فقط من بعض الأقليات أو المجموعات الدينية أو الإثنية فإنه يكون عند ذلك انتهاكاً لاشتراطات الاتفاقية رقم ١٠٥ بشأن العمل الجبري كوسيلة للتمييز العرقي أو الاجتماعي أو الوطني أو الديني.

الصين: لا، لأنه لدى الدول الأعضاء تفسيرات مختلفة لمفهوم العمل الجبري. وهناك حاجة إلى إيجاد قاسم مشترك مع الحفاظ على مختلف الآراء.

إيطاليا: دور مفتشيات العمل حاسم في هذا الصدد.

جمهورية كوريا: ينبغي مراعاة وضع كل بلد، لا سيما حيثما قد لا يكون نظام التجنيد متفقاً مع الاتفاقية رقم ٢٩ وبروتوكولها، ومع الاتفاقية رقم ١٠٥ أو التوصية رقم ٢٠٣. وينبغي تعديل الجملة المقترحة بحيث لا تفرض واجبات إضافية على البلدان التي لم تصدق على هذه المعايير.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KEF (جمهورية كوريا): إلغاء جميع أشكال العمل الجبري أمرٌ غير مناسب، لأن للبلدان ظروف مختلفة من قبيل الخدمة العسكرية الإلزامية في كوريا الجنوبية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CGT (كولومبيا): ينبغي السعي إلى إعطاء جميع ضحايا العمل الجبري تعويضاً كاملاً. وينبغي أن تشمل التعويضات مكون الرضى وضمانات عدم التكرار.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً على هذا البيان.

على ضوء الردود المتلقاة وتوخياً للدقة، يقترح المكتب إدماج النص المنبثق عن هذا السؤال مع النص المنبثق عن السؤال ٢٨ (ب) في النقطة ١٥ من الاستنتاجات المقترحة. انظر أيضاً التعليق الموحد في نهاية السؤال ٢٨.

السؤال ٢٨ *(ب) تتخذ كافة التدابير الضرورية لمنع حالات الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل الجبري أو الإلزامي وتحديدها ومعالجتها؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨٠

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

بلغاريا: ينبغي للصك الجديد أن يدعو إلى اتخاذ تدابير تتصدى مباشرة للعمل سداداً لدين.

فنلندا: ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً تدابير العدالة الجنائية.

مالي: هذا أمر مهم بصورة خاصة للأطفال وللعمال المهاجرين الذين هم أشد الفئات استضعافاً.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): هذه النقطة مشمولة بالسؤال ٢٨(أ).

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي للحكومات أن تعتمد تدابير خاصة مناهضة للإتجار كما هو منصوص عليه في بروتوكول الاتفاقية رقم ٢٩ وفي التوصية رقم ٢٠٣. وينبغي أن يشمل ذلك منع الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل الجبري أو الإلزامي، ومعاقبة مرتكبيه وتوفير الحماية والمساعدة ووسائل الانتصاف والتعويض لضحاياه.

تعليق المكتب

هناك اتفاق واسع النطاق حول هذا البيان وإن كانت بعض الردود قد أثارت تساؤلات حول معنى العمل الجبري والإلزامي في هذا السياق. وهناك تصور في هذا الصدد لنوعين من الأوضاع عموماً. في الوضع الأول، قد تقتضي السلطات من السكان تقديم المساعدة في أوضاع الطوارئ. وكما أشارت إليه عدة ردود، هناك بعض الاستثناءات على تعريف العمل الجبري الوارد في المادة ٢ من اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، لا سيما في حالات الطوارئ ولفترات محددة. بيد أنه قد لا يبدو من الضروري الإشارة مباشرة إلى هذه الاستثناءات أو محاولة الاستفاضة بقدر أكبر بشأن تغطية هذه المفاهيم هنا، لأن الاستنتاج المقترح لا يشمل إلا الحالات المحددة بوصفها عملاً جبرياً بموجب الاتفاقيتين رقم ٢٩ و١٠٥، والحالات الناشئة عن أزمات. أما الوضع الآخر المشمول هنا فينبثق عندما تترك أزمة من الأزمات المجال

مفتوحاً أمام فرض العمل الجبري، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، كنتيجة لزيادة الاستضعاف وغيبة انفاذ القانون. والإشارات إلى العمل سداداً لدين والتجنيد والعدالة الجنائية وغيرها مشمولة بالإشارة إلى معايير العمل الدولية المعنية.

في ضوء الردود المتلقاة وتوخياً للاتساق، يقترح المكتب إدماج الإشارة إلى الاتجار بالأشخاص في النص المنبثق عن السؤال ٢٨ (أ) في النقطة ١٥ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٩ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تضمن أنّ المهاجرين الموجودين على أراضيها يلقون المعاملة نفسها التي يلقاها رعايا البلد المعني، مع مراعاة اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧) وتوصية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٨٦) واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣) وتوصية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٥١)، بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٧٢

لا: ٥

ردود أخرى: ٧

التعليقات

البحرين: من الأجدر أن تنص التوصية على مبدأ حماية العمال المهاجرين وكذلك حقوقهم السابقة في ضوء عقود العمل التي وقعوها، وأن يتم تسديد أي أجور متأخرة نتيجة الكوارث أو النزاعات، إلى جانب التزام الدول بتسهيل مغادرتهم إلى بلدانهم الأصلية أو أي مكان آخر.

الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، بولندا: المبدأ صالح ولكن الإشارة إلى اتفاقيات محددة ينبغي حذفها.

العراق، اليابان: ينبغي أن يكون النص مرناً بحيث يمكن اتخاذ هذه التدابير مع مراعاة الوضع الفعلي في كل دولة عضو وقوانينها.

المكسيك: من الجدير تكريس نقطة لهذا الموضوع يجري تحديثها والتوسع فيها في الصك الجديد، لأن ظاهرة الهجرة تتسبب بأوضاع أزمات في مختلف البلدان.

صربيا: ينبغي أن يكون ذلك مشمولاً في السؤال ١٢(ب).

السودان: للدول الحق في تحديد ما إذا كان يجوز للمهاجرين دخول أراضيها أم لا. ولكن ما أن يسمح لهم بذلك، يحق لهم البقاء والعيش والعمل في البلد من دون تمييز مقارنة مع رعاياه.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٠

لا: ٥

ردود أخرى: صفر

التعليقات

WKÖ (النمسا): تعبير "المعاملة نفسها" غير معرف بقدر كافٍ. فالقيود على سوق العمل بالنسبة للرعايا الأجانب أمرٌ ضروري ومسموح به.

KRRK (كازاخستان)، BusinessNZ (نيوزيلندا): الإشارة فقط إلى المهاجرين الذين يملكون المستندات.

EMCOZ (زمبابوي): وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: إن العمال المهاجرين وأسرهم، ولا سيما العمال من غير مستندات، هم في غالب الأحيان من يجري تجاهلهم في أوضاع الأزمات. والعمال الذين يملكون المستندات عرضة على نحو غير عادل للطرد دون إنذار يذكر، ولعدم قدرتهم على استيفاء الأجور المستحقة لهم وإعانات الضمان الاجتماعي المكتسبة. وينبغي للتوصية أن تشير بالتالي إلى صكوك منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة.

CMKOS (الجمهورية التشيكية): ينبغي ترك هذا الموضوع لكل بلد بعينه.

تعليق المكتب

في حين كان هناك اتفاق عام على هذا البيان، أعرب عدد من المجيبين عن تحفظات بشأنه. ويجدر الذكر أن القصد من هذا السؤال هو أن يناقش فقط موضوع ضرورة المساواة في المعاملة في الاستجابات لمواجهة الأزمات، وليس القضايا العامة المتمثلة في حقوق المهاجرين ووضعهم.

على ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إضافة إشارة إلى أسر المهاجرين في النقطة ١٣(ح) من الاستنتاجات المقترحة. ووفقاً للنهج العام، نقلت إشارة مباشرة إلى الصكوك المعنية إلى الملحق.

تاسعاً - النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم

السؤال ٣٠ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، بعد حصول أزمة ما، أن تقوم بما يلي:*

(أ) تولي اهتماماً خاصاً للتدريب وتعزيز العمالة والإدماج في سوق العمل لصالح النازحين داخلياً واللاجئين، سواء أكانوا في بلدانهم الأصلية أو في مجتمعات مضيفة أو في بلدان اللجوء أو الاستيطان، حسب مقتضى الحال؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٧٨

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

النمسا: ينبغي أن يترافق ذلك مع معالجة الصدمات والدعم النفسي وحلحلة النزاعات.

الدانمرك، النرويج: قد يتداخل ذلك مع مسؤوليات وأنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

ألمانيا: لا بد من تعريف أدق للأشخاص المعنيين تجنباً للتناقضات مع القانون الأوروبي.

العراق: بشرط مراعاة تشريعات كل دولة.

ليسوتو: يحتاج هذا الأمر إلى توضيح.

المكسيك: رهناً بقدرة البلدان ووفقاً لتشريعاتها ولمدة الأزمة، بحيث يمكن أن يسهم النازحون داخلياً واللاجئون في الانتعاش.

هولندا: ينبغي إضافة عبارة: "إيلاء اهتمام خاص للآثار التي يخلفها ذلك على المجتمعات المضيفة بغية الحيلولة دون النزاعات".

صربيا: من حيث سياسة العمالة، يتوقف مستوى الدعم والمساعدة المقدمة إلى هذه الفئات من الأشخاص على سمات السكان اللاجئين.

جنوب أفريقيا: يجب إدارة ذلك بواقعية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

KRRK (كازاخستان): نعم، ولكن فقط للمهاجرين واللاجئين المسجلين رسمياً.
EMCOZ (زمبابوي): إذا كانت الموارد المالية تسمح بذلك.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي للتوصية أن تنص على إرشادات بشأن إيجاد ظروف عمل لائقة للأشخاص النازحين واللاجئين بحيث يمكنهم التماس إدماج أو إعادة إدماج اجتماعي اقتصادي عادل.

CGT (كولومبيا): ينبغي أن يتسم الإرشاد ببعد جنساني لأن من الواضح أن الرجال والنساء يتأثرون على نحو مختلف بالنزوح.

تعليق المكتب

انظر التعليقات الموحدة في نهاية السؤال ٣١.

السؤال ٣٠ *(ب) تبني القدرة على الصمود وتعزز قدرة المجتمعات المضيفة وبلدان اللجوء والاستيطان على تعزيز العمالة وفرص التدريب للسكان المحليين؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٧٩

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بلجيكا: هذا الأمر مهم بصورة خاصة عندما تصل أعداد كبيرة من اللاجئين.

المكسيك: تعزيز تنميتها الاقتصادية بحيث تستطيع استيعاب المهاجرين واللاجئين والعائدين، رهناً بقدرات البلدان ووفقاً لتشريعاتها.

السودان: من المهم توفير المساعدة لهذه المجتمعات المحلية المضيفة لبناء قدرتها على الصمود، لا سيما من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز فرص العمالة والتدريب لها وللسكان.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إدراج عبارة "اللائقة والكاملة والمختارة بحرية" بعد عبارة "العمالة".

تعليق المكتب

انظر التعليقات الموحدة في نهاية السؤال ٣١.

السؤال ٣١ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، بعد حصول أزمة ما، أن تتخذ تدابير لتسهيل العودة الطوعية للنازحين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم، أو إلى أماكن أخرى ملائمة، وأن توفر إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٨٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

كوستاريكا: ينبغي لبلدان الأصل أن تساهم في ذلك أيضاً.

مالي: ينبغي أن يركز ذلك على استحداث فرص العمل والقابلية للاستخدام.

المكسيك: ينبغي تسهيل ذلك ما أن يثبت أن الظروف في البلد الأصل تسمح بإعادة الإدماج.

هولندا: هذا يتخطى ولاية منظمة العمل الدولية.

ترينيداد وتوباغو: الاستعاضة عن عبارة "تتخذ" بعبارة "تعزز".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تنص التوصية على الحق في الاستيطان وفي الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للأشخاص النازحين واللاجئين الذين لا يرغبون في العودة.

منظمات أخرى

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: إدراج إشارة إلى توفير "حلول دائمة" من أجل النازحين داخلياً واللاجئين.

تعليق المكتب

توافق الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على النقاط المثارة في السؤالين ٣٠ و٣١.

ولقد تكثف الاهتمام الدولي بهذه المسألة بفعل أحداث عام ٢٠١٥. فقد فرت أعداد كبيرة من اللاجئين من ديارها ووصلت إلى بلدان الجوار وإلى البلدان الأوروبية في ظروف من اليأس والمشقة. ويجدر التذكير بأن هذا الوضع ليس الوحيد الذي ينشأ أو يتواصل وأنه يقوض استقرار عدة مناطق في العالم في الوقت الذي يجري فيه بحث هذا الصك المقترح. وتؤكد الإحصاءات الرسمية أنه بحلول عام ٢٠١٤، كان ٥٥ مليون شخص تهتم بهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (لاجئون وطالبو لجوء ونازحون داخلياً ونازحون داخلياً عائدون ولاجئون عائدون وغيرهم) قد اضطروا إلى النزوح في جميع أنحاء العالم؛ وأنه في عام ٢٠١٥ كان حوالي ٥٠ مليون شخص في حاجة إلى الدعم في جميع أنحاء القارات والأقاليم: ١٦,٤ مليون شخص منهم في أفريقيا و٦,٨ مليون شخص في الأمريكتين و٩ ملايين شخص في آسيا والمحيط الهادئ و٥,٣ مليون شخص في أوروبا و١٣ مليون شخص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وينبغي التمييز بوضوح بين وضع ومركز اللاجئين الهاربين من النزاعات والاضطهاد والعنف وبين المهاجرين "المعتادين"، حتى وإن كانت الحقيقة في بعض الأحيان أكثر تعقيداً وسبل التشريد قد تلتقي. وهذا التمييز وارد بوضوح في الاستنتاجات المقترحة. والإشارات إلى أوجه التشابه مع التشريد القسري في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما اعتمدت التوصية رقم ٧١، ملفتة للاهتمام وهي تبرز مدى صحة توقيت مراجعتها وملاءمته. ويسترعى الانتباه إلى أنه ما من معيار لمنظمة العمل الدولية يشمل على نحو مجدٍ إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً في سوق العمل بالرغم من أن منظمة العمل الدولية قد اضطلعت ببرامج التعاون التقني في شتى الأقاليم، بما في ذلك التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ الثمانينات وحتى يومنا هذا. وقد استندت النهج التي وضعتها منظمة العمل الدولية إلى منظور متكامل بشأن تشجيع العمالة وتوليد الدخل بما في ذلك للاجئين وللمجتمعات المضيفة على حد سواء.

بالاستناد إلى الردود على الاستبيان وإلى المناقشة الموسعة التي جرت في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥) التي ركزت في جزء منها على مدى ما ينبغي أن تتجلى أزمة اللاجئين الحالية في مراجعة التوصية رقم ٧١، يقترح المكتب توسيع وإعادة صياغة الجزء الوارد في الاستنتاجات المقترحة بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين إلى وطنهم لتقديم منظورات ضحايا التشريد القسري (اللاجئون والنازحون داخلياً) وآثاره على البلدان والمجتمعات المضيفة على حد سواء والاستجابات بالاستناد إلى المسؤولية المشتركة والتضامن. وتراعي النقاط ٢٨-٣٣ من الاستنتاجات المقترحة مجموعة من القضايا التي تتجاوز إلى حد ما المسائل المثارة في الاستبيان كي تأخذ في الحسبان الشواغل التي أعربت عنها المناقشة في مجلس الإدارة.

وعلى ضوء ما تقدم، يقترح المكتب تعديل هذا الجزء من الاستنتاجات المقترحة على النحو التالي: النقطة ٢٨(أ)-(د) والنقطة ٢٩(أ)-(ج) تنبثقان عن نص السؤال ٣٠(أ)، وتبحثان في التدابير التي ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذها عند وصول أعداد كبيرة من اللاجئين وتعالجان عواقب هذه الأوضاع على عالم العمل، بما في ذلك التكامل الاقتصادي والاعتراف بالمهارات لدى اللاجئين المعنيين والاستضعاف الخاص الذي تعاني منه اللاجئات. وتتناول هاتان النقطتان أيضاً مجموعة واسعة من القضايا التي ستخلف أثراً على عالم العمل.

والنقطة ٣٠(أ) و(ب) والنقطة ٣٢(أ) من الاستنتاجات المقترحة تنبثقان عن نص السؤال ٣٠(ب) وتبحثان الانعكاسات التي تخلفها على البلدان والمجتمعات المضيفة، الأوضاع الناشئة عن وصول اللاجئين والنازحين داخلياً على حد سواء. وتتناول هاتان النقطتان التدابير التي يتعين اتخاذها، بقدر الإمكان، لضمان معالجة انعكاسات استقبال اللاجئين والنازحين داخلياً على سوق العمل وتكاليف ومنافع ذلك بالإضافة إلى احتياجات المجتمعات المضيفة.

والنقطتان ٣١ و٣٢(ج) تستفيضان في تطوير النص المنبثق عن السؤال ٣١ وتشملان المسائل المتصلة بعودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى بلدانهم أو ديارهم الأصلية عندما يسمح الوضع الأمني بذلك.

وتركز النقطة ٣٢(أ)-(ج) على وضع النازحين داخلياً، وهي تثير تساؤلات شبيهة إلى حد ما بالتساؤلات المثارة بسبب تدفق اللاجئين ولكنها تقتضي تمييزاً واضحاً باعتبار أن النازحين داخلياً هم مواطنو البلد المعني ويملكون حقاً قانونياً في العيش والعمل فيه. وتشير النقطة ٣٢(ب) إلى القضايا المرتبطة بسبل العيش والتدريب والعمالة والإدماج في سوق العمل.

والنقطة ٣٣ من الاستنتاجات المقترحة تختتم الجزء بالدعوة إلى تضامن دولي وتناشد الدول الأعضاء مساعدة بعضها البعض في التصدي لمثل هذه الأوضاع بحيث لا تتأثر بها المجتمعات المضيفة على نحو متباين جداً.

عاشراً -الوقاية والتخفيف والاستعداد

السؤال ٣٢ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء، لاسيما في البلدان التي يمكن التنبؤ فيها بمخاطر النزاعات أو الكوارث، أن تتخذ، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وغيرها من المجموعات المعنية، تدابير من أجل الوقاية من الأزمات والتخفيف منها والاستعداد لها، من خلال اتخاذ إجراءات من قبيل:*

(أ) تقييم المخاطر وأوجه الاستضعاف التي تتهدد القدرات البشرية والمادية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي؟

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٧٩

لا: ١

ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا: ينبغي أن تشمل هذه التدابير أيضاً تحليل النزاعات وعمليات تقييم الهشاشة والمخاطر.

الدانمرك، اليابان: في الجملة الافتتاحية، إضافة عبارة "عند الاقتضاء" بعد عبارة "المجموعات المعنية".

فرنسا: هناك حاجة إلى معايير متفق عليها لتقييم هذه التهديدات.

هولندا: يمكن إدراج هذا الجزء في الديباجة، ولكن معظمه يبدو أنه يتخطى نطاق هذه التوصية المقترحة وولاية منظمة العمل الدولية.

النرويج: يمكن لهذا الأمر أن يشير على نحو أكثر صراحة إلى عمليات تقييم القدرة على الاستجابة لأوضاع الأزمات، محيلاً إلى إطار سانداي للحد من مخاطر الكوارث.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Keidanren (اليابان): جميع التدابير التي يتعين اتخاذها للوقاية من النزاعات أو الكوارث والتخفيف منها والاستعداد لها، بما في ذلك تلك المذكورة في الأجزاء الأخرى (من أولاً إلى ثاني عشر) ينبغي تكرارها في هذا الجزء.

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: التدابير ضرورية لحماية أي بلد من آثار الأزمات أو الحد من هذه الآثار، عن طريق تشجيع استحداث نظم قادرة على استباق الأزمات والتفاعل بسرعة في مواجهتها عندما تحدث. وبغية زيادة الصمود، ينبغي للصك أن ينص على تدابير تترك المجتمعات قادرة على أن تستبق النزاعات أو الصدمات الأخرى وأن تواجهها وتتكيف معها وتنتعش منها بأساليب تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحد من أوجه الاستضعاف.

منظمات أخرى:

مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث: تمشياً مع أولويات عمل إطار سانداي، ينبغي التفكير في إضافة عبارة "الانتعاش" وعبارة "وتحسين إعادة الإعمار" بالإضافة إلى الوقاية والتخفيف والاستعداد.

السؤال ٣٢ *(ب) تخطيط إدارة المخاطر، بما في ذلك تدابير الإنذار المبكر والحد من المخاطر؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٨٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: التشديد على المخاطر المرتبطة بكل سياق بعينه، فضلاً عن المخاطر البرنامجية والمؤسسية، من قبيل الأمن والمخاطر المالية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يستند التخطيط لإدارة المخاطر إلى مفهوم العمل اللائق والملكية الديمقراطية.

السؤال ٣٢ *(ج) تخطيط حالات الطوارئ؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٠

نعم: ٧٩

لا: صفر

ردود أخرى: ١

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

السؤال ٣٢ *(د) إعداد الاستجابات الطارئة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٨٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٣٠

نعم: ٣٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

السؤال ٣٢ *(هـ) تخفيف الآثار، بما في ذلك من خلال إدارة استمرارية سير العمل في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨١

نعم: ٨٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٤

نعم: ٢٤

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٨

لا: صفر

ردود أخرى: ١

تعليق المكتب

كانت جميع الردود المتلقاة مؤيدة تأييداً شبه كلي لجميع التدابير الواردة تحت السؤال ٣٢. وأظهر غالبية المجيبين أنهم على دراية بالمفاهيم المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث المذكورة في هذا الجزء، وقدم العديد منهم أمثلة على التدابير والنظم الموجودة في بلدانهم، وهي أمثلة لا يمكن إيرادها في هذا التقرير.

يقترح المكتب إدراج هذه البيانات في النقطة ٣٤ من الاستنتاجات المقترحة، عن طريق إدخال تعديلات طفيفة على النص كما يلي: إضافة عبارة "بناء القدرة على الصمود" بعد عبارة "تدابير" في المقدمة ودمج الجزأين (ب) و(ج) في النقطة ٣٤(ب) التي تتناول تخطيط إدارة المخاطر والطوارئ.

حادي عشر - التعاون الدولي

السؤال ٣٣ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنّه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات مناسبة لمساعدة بعضها البعض، من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغير ذلك من الآليات الدولية أو الإقليمية للاستجابات المنسقة؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٤

نعم: ٨٢

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

ألمانيا: ينبغي تنفيذ التنسيق الدولي في مجال إدارة مخاطر الكوارث من جانب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

هولندا: هذا يتخطى نطاق التوصية المقترحة.

اسبانيا: التذكير بأن هذه الوثيقة تعالج العمالة والعمل اللائق وليست وثيقة للأعمال الانسانية.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٣

لا: صفر

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: لا يمكن تحقيق استراتيجية متسقة وفعالة إلا من خلال تعاون دولي فيما بين المنظمات متعددة الأطراف. وينبغي للعمل اللائق أن يحتل صميم جميع البرامج والسياسات المرتبطة بالعمالة والهادفة إلى تنمية اقتصادات مستدامة. وينبغي أن تضطلع منظمة العمل الدولية بدور مركزي في تعزيز وتعميم كافة الأهداف الأربعة لبرنامج العمل اللائق في جميع مراحل هذه البرامج والسياسات. وفي الوقت ذاته، ينبغي إعطاء الأولوية لقدرة الناس على رسم معالم إعادة الإعمار. وينبغي احترام الملكية الوطنية والمحلية للحكومات المحلية والجماعات التمثيلية المختارة ديمقراطياً، بما فيها الشعوب الأصلية.

CGSLB، CSC، FGTB (بلجيكا): ينبغي تقوية دور منظمة العمل الدولية في أوضاع النزاعات والكوارث وينبغي أن تكلف تحديداً بالتدخل من جانب مجلس الأمن في الأمم المتحدة في الحالات المعنية.

تعليق المكتب

كما ذكر في الأسئلة السابقة، لا يستهدف الصك المقترح إجراءات منظمة العمل الدولية وحدها بل يستهدف أيضاً الاستعداد الوطني والدولي لمواجهة الأزمات واتخاذ الاستجابات المناسبة لذلك. وفي حين ينصب التركيز في الصك المقترح بوضوح على ضرورة مراعاة العمالة والعمل اللائق بوصفها محور تركيز هذه الاستجابة، فمن الضروري أيضاً النظر إلى هذا التركيز في سياق عام من التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء ذاتها، وتزايد عدد الترتيبات الدولية بهدف تقديم الاستجابات المناسبة التي تشمل، على وجه المثال لا الحصر، التدابير القائمة على العمالة والعمل اللائق.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إدراج البيان في النقطة ٣٥ من الاستنتاجات المقترحة مع تعديل طفيف بحيث يتجلى فيه تركيز الاستعداد المنسق والقدرات على الاستجابة.

السؤال ٣٤ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لمواجهة الأزمات، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية، أن تكون متسقة مع معايير العمل الدولية السارية؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

البرازيل: إلغاء ضوابط العمل يجب ألا يُسمح بأن يكون استجابة للأزمات.

الدانمرك: انظر السؤال ١١(هـ) بشأن ظروف العمل اللائقة للعمال الضالعين في أنشطة الانقاذ وإعادة التأهيل.

نيوزيلندا: ينبغي ألا تكون الاستجابة للأزمات مقيدة بمعايير العمل الدولية القائمة. وينبغي أن تكون الاستجابات قادرة على تجاوز المعايير الواردة في هذه الصكوك.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

كانت الردود المتلقاة مؤيدة تأييداً شبه كلي لهذه النقطة. وتشدد هذه النقطة على أنه ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تراعي الصك المقترح فضلاً عن معايير العمل الدولية ذات الصلة عند تقديم المساعدة في هذه الظروف. وهناك اقتراح بصياغة الاستجابة للأزمات وتنفيذها بالاسترشاد بهذه المعايير، بما في ذلك العمالة والعمل اللائق، بوصفها جزءاً حاسماً من العملية.

يوصي المكتب بتعديل هذا البيان تعديلاً طفيفاً في النقطة ٣٦ من الاستنتاجات المقترحة لكي يتجلى فيه كذلك دور المنظمات الإقليمية وواقع أن العمالة والعمل اللائق هي عناصر أساسية إلى جانب معايير العمل الدولية.

السؤال ٣٥ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لمواجهة الأزمات أن تكون متسقة مع أطر عمل وآليات سياسة الأمم المتحدة من أجل بناء السلام؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

النمسا: ينبغي أن تكون متسقة أيضاً مع تلك المعتمدة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كوبا: الإشارة أيضاً إلى موافقة الأطراف وإلى الحياد وعدم استخدام القوة باستثناء حالة الدفاع عن النفس.

ألمانيا: فيما يتعلق بالنقاط ٣٥-٣٧، انظر إطار سانداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

زمبابوي: الاستعاضة عن عبارة "متسقة مع" بعبارة "مسترشدة بـ".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٨

نعم: ٢٨

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

جميع الردود الواردة من الحكومات ومن منظمات أصحاب العمل تقريباً وجميع الردود الواردة من منظمات العمال تؤيد هذا البيان. وكما هو الحال في سائر أجزاء مراجعة التوصية هذه، لا ترد إشارة إلى أي إطار أو ترتيب محدد قد يكون موجوداً في وقت اعتماد هذا الصك المقترح، وإنما إلى المبدأ الذي يفيد بأنه ينبغي للمنظمات الدولية أن تواصل تعاونها وتعززه ضمن إطار هذه الترتيبات.

وتطبيقاً لهذا المبدأ، ورد في التقرير الخامس(١) تفاصيل عن الإطار الدولي الذي تنفذ ضمنه تدابير منظمة العمل الدولية للاستجابة للأزمات. ومنظمة العمل الدولية هي جزء من نظام مجموعات التنسيق العالمي وتعمل على المستوى القطري تحت قيادة منسق الأمم المتحدة للشؤون الانسانية وتشارك في التقييمات المشتركة للأمم المتحدة والتخطيط المشترك وتنفيذ البرامج، غالباً بعد استجابة الهيئات المانحة لنداءات الأمم المتحدة، وتستخدم اعتماد احتياطي خاص لمنظمة العمل الدولية لمباشرة العمليات على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن. ونظراً إلى أن هذا الإطار ما زال يتطور مع مرور الوقت، ستواصل منظمة العمل الدولية التزامها بالترتيبات المعقودة على المستوى الدولي وتعاونها معها. وقد بدا ملائماً في ضوء الردود الواردة على شتى الأسئلة، إضافة استنتاج مقترح يشدد على الدور الرائد الذي ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تضطلع به في مساعدة الدول الأعضاء في سياق الصك المقترح.

في ضوء الردود والتعليقات المقدمة، يقترح المكتب توسيع نطاق الإشارة إلى المبادئ التوجيهية والأطر الدولية بما يتجاوز تلك المعتمدة في الأمم المتحدة. وقد جرت إعادة صياغة طفيفة للنص المنبثق عن هذا السؤال لاعتماد نهج أوسع نطاقاً لمقاربة الاتساق مع الأطر الدولية القائمة، وهو مدرج في النقطة ٣٧ من الاستنتاجات المقترحة. بالإضافة إلى ذلك، توصي النقطة ٣٨ التالية لها، أن تضطلع منظمة العمل الدولية بدور رائد في مساعدة الدول الأعضاء في الاستجابة للأزمات من خلال تعزيز العمالة والإدماج في سوق العمل وبناء المؤسسات بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية والإقليمية.

السؤال ٣٦ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل على نحو منتظم المعلومات والمعارف والممارسات الجيدة والتكنولوجيا للوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٢

نعم: ٨٠

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الدانمرك: إضافة عبارة "عند الاقتضاء".

ألمانيا: ينبغي توضيح الانعكاسات العملية فضلاً عن أي الآليات وأي منتديات التبادل هي المقصودة.

هندوراس: تحليل كيفية إدماج عنصر مالي من شأنه أن يسهل هذا التبادل.

لاتفيا: توضيح عبارة "على نحو منتظم".

اسبانيا: انظر الرد على السؤال ٣٣.

سورينام: يمكن أن تتفق الدول الأعضاء على آلية لتبادل المعلومات.

ترينيداد وتوباغو: حذف عبارة "على نحو منتظم" والاستعاضة عن عبارة "تنص على" بعبارة "تشجع".

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٥

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CGT (كولومبيا): التعاون أساسي فيما بين مختلف البلدان بغية منع الأزمات وجعل الانتعاش ممكناً.

تعليق المكتب

جميع الردود المتلقاة أيدت البيان المقترح. وكما ورد التعليق على ذلك، سيتعين أن تحدد الدول الأعضاء المعنية الآلية الكفيلة بتبادل المعلومات والمعارف.

بغية ضمان الاتساق، يقترح المكتب أن تدرج في النقطة ٣٩ من الاستنتاجات المقترحة إشارة إلى تعزيز السلم، من بين أهداف هذا التبادل.

السؤال ٣٧ *هل ترون أنه ينبغي للتوصية أن تنص على التنسيق الوثيق فيما بين جميع الاستجابات للأزمات وعلى التكامل فيما بينها، لاسيما بين الاستجابات الإنمائية وتلك المعنية بالإغاثة الإنسانية، بما في ذلك من خلال توليد العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود؟*

الحكومات

عدد الردود: ٨٣

نعم: ٨١

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

نيوزيلندا: "جميع" الاستجابات للأزمات ليست متساوية. وهناك حاجة إلى ترتيب الاستجابات رهناً بطبيعة الأزمة.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢٥

نعم: ٢٢

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

العمال

عدد الردود: ٢٩

نعم: ٢٩

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

إن أحد مواضيع دراسة المراجعة المقترحة للتوصية رقم ٧١ هو الإقرار بأن النظام الحالي للاستجابات الدولية ينفذ، بخلاف ما كان عليه الحال في عام ١٩٤٤، من جانب عدد من المنظمات المختلفة العاملة بموجب ولاياتها بالذات ولكن مع بذل جهود حثيثة للعمل معاً بالتشاور والتعاون. وبالنسبة لمنظمة العمل الدولية، تمثل الاستجابة للأزمات فرصة لإيجاد ظروف من أجل ضمان أمن بشري دائم ومستدام وتعزيز العمالة وتشجيع فرص الدخل والعدالة الاجتماعية والانضمام إلى برنامج العمل اللائق والنهوض بهذه الأهداف في عمل جميع الهيئات الفاعلة المعنية. والواقع أنه في السنوات الماضية وبعد التوصل إلى إقرار بدور منظمة العمل الدولية في الاستجابة للأزمات، بذلت المنظمة جهوداً إضافية للتأثير في السياسات بحيث تقوم أهم الهيئات الفاعلة الوطنية والدولية في الاستجابات للأزمات بإدراج نهج منظمة العمل الدولية القائم على العمل اللائق في السياسات والبرامج الخاصة بهذه الهيئات الفاعلة.

وقد تمكنت منظمة العمل الدولية عند قيامها بذلك، من استحداث شراكات استراتيجية ناجحة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرات العالمية ضمن الأمم المتحدة وخارجها. وتوفر هذه الشراكات أوجه التداؤب لمنظمة العمل الدولية وأثراً كبيراً للاستجابة للأزمات مقترناً بقدر أكبر من فعالية التكاليف وزيادة السمة الشرعية والمصداقية. وتندرج عدة شراكات استراتيجية قائمة لمنظمة العمل الدولية وترتيبات تعاونية على المستوى العالمي ضمن أهم المبادرات في مجال الاستجابة للازمات، بما في ذلك تعاون منظمة العمل الدولية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجموعة البلدان ذات الوضع الهش والمتأثرة بالنزاعات (g7+) ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلم ومكتب دعم بناء السلم ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والاتحاد الدولي لرابطات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. بالإضافة إلى ذلك، هناك ترتيبات تعاونية مع العديد من الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، من قبيل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وغيرها من إدارات الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها ومنصاتها. ومن ضمن عمل منظمة العمل الدولية مع هذه الوكالات، يعتبر عملها مع مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث من أجل وضع السياسة والتوعية بشأن الصمود والوقاية من الكوارث والاستعداد لها والتخفيف من آثارها، بأنه وجيه بصورة خاصة.

يقترح المكتب أن تنص النقطة ٤٠ من الاستنتاجات المقترحة على التنسيق الوثيق فيما بين جميع الاستجابات لمواجهة الأزمات وعلى التكامل فيما بينها، ولا سيما بين الاستجابات الإنمائية وتلك المعنية بالإغاثة الإنسانية.

ثاني عشر - مسائل أخرى

السؤال ٣٨ *هل ينبغي للتوصية أن تشمل عناصر أخرى غير مذكورة في هذا الاستبيان؟*

الحكومات

عدد الردود: ٧٢

نعم: ٢٩

لا: ٤٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

كوستاريكا: ينبغي التفكير في تقديم دعم خاص وحماية محددة إلى البلدان المتأثرة بعدم استقرار البلدان المجاورة لها والنزاعات فيها. وينبغي التفكير كذلك في أساليب تسهيل إدماج السكان النازحين في برامج الدعم (بشأن العمالة والصحة والتعليم)، بما يحترم تشريعات البلدان المستقبلة لهم. وينبغي التمييز بين الخدمات الأساسية العامة والخدمات الصحية الأساسية، كما ينبغي إضافة الاستمرار في رصد الصحة العامة. فكل هذه العناصر حاسمة في عمليات ما بعد الطوارئ، إلى جانب التنسيق بين النظم والمؤسسات الوطنية لإدارة المخاطر والمنظمات الاجتماعية داخل البلدان. وينبغي إدراج التزام الدول بحماية مصادر المياه والبيئة والخدمات الأساسية الضرورية لسير الاقتصاد واستحداث الوظائف اللائقة؛ كما ينبغي إدراج احترام التنوع الثقافي.

إثيوبيا: إدراج بناء قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ الصك.

جمهورية إيران الإسلامية: لا بد من وضع آليات للمساعدة المالية للدول المتأثرة، وينبغي أن يتضمن الصك توصيات وإجراءات تتصل بالأزمة الجارية في الشرق الأوسط.

لاتفيا: يمكن أن يشمل أيضاً المشاركة الطوعية والأنشطة الرامية إلى الوقاية من الأزمات والتمكين من الانتعاش وبناء الصمود فضلاً عن دعم الأطفال الذين فقدوا أسرهم في الأزمة.

رومانيا: ينبغي لهذه التوصية المقترحة أن تراعي الاتفاقيات السارية خلال الفترات العادية. ويمكن تحديد الاستثناءات من أجل أوضاع الأزمات ويمكن إيراد توصيات قصيرة الأمد تطبق على فترة لا تتجاوز ستة أشهر وتكون مرفقة بعقوبات عن عدم التقيد.

سورينام: ينبغي إيراد إشارة خاصة إلى الجنود الأطفال.

الجمهورية العربية السورية: التأكيد على أن جميع أنواع المساعدة والمساندة والدعم بكافة أنواعه، المقدم من قبل المنظمات الدولية، يجب أن يتم عبر الأقنية الحكومية وبما يناسب مبدأ السيادة الوطنية للدول واحترام قوانينها.

أصحاب العمل

عدد الردود: ٢١

نعم: ٣

لا: ١٨

ردود أخرى: صفر

التعليقات

UGIR (رومانيا): التشديد على سياسة تكافؤ الفرص، بصرف النظر عن الأصل العرقي والدين وغير ذلك من العوامل ومع مراعاة كون التمييز الإيجابي يمكن أن يتسبب بتوترات؛ وينبغي تشجيع مبدأ الجدارة.

العمال

عدد الردود: ٢٦

نعم: ١٩

لا: ٦

ردود أخرى: ١

التعليقات

BAK (النمسا): ينبغي إدراج واجب أصحاب العمل بالقضاء على التمييز فضلاً عن توفير خدمات المشورة الميسرة وغير ذلك من الخدمات للعمال الذين كانوا عرضة للتمييز.

CGSLB، CSC، FGTB (بلجيكا): بعد اعتماد التوصية الجديدة، ينبغي أن تظل التوصية رقم ٧١ سارية كما هي.

رد موحد: انظر الرد على السؤال ٣.

تعليق المكتب

يبدو أن الاستنتاجات المقترحة في شكلها الحالي قد شملت جميع النقاط المثارة في الردود على هذا السؤال.

بالنظر إلى اقتراح إدراج ملحق، يوصي المكتب بأن تشمل النقطة ٤١ من الاستنتاجات المقترحة مبدأ أنه يجوز لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن يراجع الملحق، كما هي الحال بالنسبة للتوصية رقم ٢٠٤ مثلاً.

الاستنتاجات المقترحة

ألف- شكل الصك

١. ينبغي أن يعتمد مؤتمر العمل الدولي صكاً بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، يراجع توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١) ويحل محلها.

٢. ينبغي أن يتخذ الصك شكل توصية.

باء- مضمون الصك

الديباجة

٣. ينبغي لديباجة الصك المقترح أن تشير إلى ما يلي:

(أ) المبدأ الوارد في دستور منظمة العمل الدولية ومفاده أنّه ما من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية؛

(ب) أثر النزاعات والكوارث على الفقر والتنمية والعمل اللائق؛

(ج) أهمية العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية لتعزيز السلام والوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؛

(د) ضرورة ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية، لاسيما المعايير ذات الصلة بالعمالة والعمل اللائق؛

(ه) أهمية إيجاد استجابات ملائمة لمواجهة أوضاع الأزمات من خلال الحوار الاجتماعي، مع مراعاة دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛

(و) أهمية استحداث أو إعادة إرساء بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة كي تحفز الانتعاش الاقتصادي والتنمية؛

(ز) ضرورة وضع وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية؛

(ح) أهمية التعاون والشراكات بين المنظمات الدولية لضمان بذل جهود مشتركة ومنسقة.

أولاً- الغرض والنطاق

٤. ينبغي للصك المقترح أن يوسع غرض ونطاق توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)، التي ركزت على دور العمالة في الانتقال من الحرب إلى السلم، من أجل توفير إرشاد أوسع نطاقاً بشأن دور العمالة والعمل اللائق في الوقاية والانتعاش والقدرة على الصمود فيما يتعلق بأوضاع الأزمات الناجمة عن النزاعات والكوارث التي تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات.

٥. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه، في مفهوم هذا الصك:

(أ) مصطلح "نزاع" ينبغي أن يُفهم على أنه يشمل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، إلى جانب أوضاع العنف الأخرى التي تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات؛

(ب) مصطلح "كارثة" ينبغي أن يُفهم على أنه يشمل الاضطرابات الجسيمة في سير حياة جماعة محلية أو مجتمع، يترتب عليها على نطاق واسع خسائر أو انعكاسات بشرية ومادية واقتصادية وبيئية، ناجمة عن أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان، بما فيها تلك الناجمة عن تغير المناخ والظواهر التكنولوجية والبيولوجية؛

(ج) مصطلح "القدرة على الصمود" ينبغي أن يُفهم على أنه القدرة على استدراك النزاعات والكوارث ومقاومتها والتكيف معها والانتعاش منها، بشكل يسمح بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحد من الهشاشة.

٦. ينبغي أن ينطبق الصك المقترح على كافة أوضاع الأزمات الناجمة عن نزاع أو كارثة تزعزع استقرار المجتمعات والاقتصادات، وعلى جميع العمال والباحثين عن عمل وعلى جميع أصحاب العمل، في كافة قطاعات الاقتصاد المتضررة من هذه الأوضاع.

٧. ينبغي للإشارات الواردة في الصك المقترح إلى الحقوق الأساسية، بما فيها المساواة في المعاملة، وإلى السلامة والصحة وظروف العمل، أن تُفهم على أنها تطبَق على جميع المشاركين في الاستجابة لمواجهة الأزمات، بمن فيهم المتطوعون، ولا سيما المشاركون في الاستجابة الفورية.

٨. ينبغي للصك المقترح أن ينص على تدابير ترمي إلى توليد العمالة والعمل اللائق لأغراض الوقاية والانتعاش والسلام والقدرة على الصمود.

ثانياً- المبادئ التوجيهية

٩. ينبغي للصك المقترح أن يؤكد المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) أن تكون العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية في صميم تعزيز السلام والوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود؛

(ب) ينبغي للتدابير الرامية إلى تعزيز السلام والوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، أن تراعي حقوق الإنسان وأن تحترم وتعزز وتحقق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، إلى جانب معايير العمل الدولية ذات الصلة وغيرها من الصكوك الدولية المشار إليها في المرفق؛

(ج) ينبغي أن تراعي مواجهة الأزمات طبيعة الأزمة ومدى تأثيرها وقدرة الحكومات والمؤسسات الأخرى على توفير استجابات فعالة؛

(د) ينبغي اتخاذ تدابير محددة للحد من استضعاف بعض فئات السكان في أوضاع الأزمات، بما فيها النساء والشباب والأطفال والأقليات والشعوب الأصلية والقبلية والمعوقون والنازحون داخلياً واللاجئون؛

(هـ) ينبغي لجميع التدابير المتخذة لتحقيق الانتعاش والقدرة على الصمود، أن تعزز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة لصالح النساء والرجال دون تمييز من أي نوع كان؛

(و) ينبغي للاستجابات لمواجهة الأزمات أن تتجنب التأثيرات المضرة وغير المباشرة على الأفراد والمجتمعات المحلية والبيئة والاقتصاد؛

(ز) ينبغي أن تستند كافة التدابير المعتمدة لمواجهة الأزمات، إلى الحوار وضرورة مكافحة التمييز والأحكام المسبقة والكراهية على أساس الانتماء الإثني أو الدين أو أي أسباب أخرى، حسب مقتضى الحال باتباع إجراءات تُعتبر لازمة لإتاحة المصالحة الوطنية؛

(ح) ينبغي أن تستند الاستجابات لمواجهة الأزمات إلى مبدأ الملكية الوطنية، بما في ذلك في الحالات التي توفر فيها المساعدة الدولية، إلى جانب مبادئ التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية والتعاون؛

(ط) ينبغي أن تعزز الاستجابات لمواجهة الأزمات، التنسيق الوثيق بين جهود الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، بما في ذلك النهوض بالعمالة اللائقة وفرص توليد الدخل.

ثالثاً- النُهج الاستراتيجية

١٠ ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن تشمل أهداف الاستجابة لأوضاع ما بعد النزاعات أو ما بعد الكوارث، حسب مقتضى الحال:

(أ) تثبيت سبل كسب العيش والدخل من خلال تدابير العمالة الطارئة والحماية الاجتماعية؛

(ب) النهوض بالانتعاش الاقتصادي المحلي لتوفير فرص العمل وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي؛

(ج) تعزيز العمالة المستدامة والحماية الاجتماعية والعمل اللائق؛

(د) بناء أو إعادة بناء مؤسسات سوق العمل والحوار الاجتماعي.

١١. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أن تشمل التدابير الواجب اتخاذها مباشرة بعيد انتهاء نزاع أو كارثة:

(أ) استجابة فورية لتلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات، بما في ذلك دعم سبل العيش والعمالة وفرص توليد الدخل، مع مراعاة سمة الاستضعاف الخاصة لشرائح معينة من السكان؛

(ب) مساعدة طارئة تقدمها السلطات العامة قدر المستطاع، بدعم من المجتمع الدولي وبمشاركة المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي؛

(ج) تقييماً للاحتياجات يُجرى بأسرع وقت ممكن ويكون منسقاً ويراعي مسألة الجنسين؛

(د) ظروف آمنة ولائقة للعمال الضالعين في أنشطة الإنقاذ وإعادة التأهيل، بما في ذلك توفير معدات الحماية الشخصية والمساعدة الطبية؛

(هـ) إعادة إنشاء هيئات حكومية ومنظمات أصحاب عمل ومنظمات عمال وغيرها من منظمات المجتمع المدني، كلما دعت الضرورة.

١٢. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد استراتيجيات متسقة وشاملة لتعزيز السلم والوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، تشمل ما يلي:

(أ) تقييم جميع برامج الانتعاش الوطنية المنفذة من خلال الاستثمار العام والخاص، بغية تحقيق أقصى قدر من فرص استحداث العمالة اللائقة لصالح النساء والرجال؛

(ب) استراتيجيات استثمار كثيفة العمالة ومبادرات الانتعاش الاقتصادي المحلي وتنمية المنشآت وبرامج سوق العمل النشطة وإدارات الاستخدام من أجل تحقيق الاستقرار والانتعاش؛

(ج) تدابير لدعم العمالة والحماية الاجتماعية لصالح العاملين في الاقتصاد غير المنظم على نحو يشجع انتقالهم إلى الاقتصاد المنظم؛

(د) تنمية قدرات الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الوقاية من الأزمات والاستعداد لها والقدرة على الصمود؛

(هـ) المشاركة النشطة لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، حسب مقتضى الحال، في تخطيط تدابير الانتعاش والقدرة على الصمود وتنفيذها ورصدها؛

(و) إنشاء أطر اقتصادية واجتماعية وقانونية، على المستوى الوطني، لتشجيع السلم والتنمية على نحو دائم ومستدام، وفي الوقت ذاته احترام الحقوق في العمل.

رابعاً- الحقوق والمساواة وعدم التمييز

١٣. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، في مواجهتها للتمييز المصاحب لأوضاع الأزمات أو المتفاقم بسببها، أن تقوم بما يلي:

(أ) تعزز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين النساء والرجال دون تمييز من أي نوع كان، مع مراعاة اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) وتوصية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ٩٠) واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) وتوصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛

(ب) تولي اهتماماً خاصاً للأسر المعيشية التي يرأسها شخص واحد، ولاسيما عندما ترأسها النساء؛

(ج) تتخذ التدابير لضمان أنّ النساء اللواتي جرى استخدامهنّ خلال الأزمات واللواتي يضطلعن بمسؤوليات موسعة، لا يستبدلن بغير إرادتهن، عندما تعود اليد العاملة الذكورية؛

(د) تمنع وتعاقب الاغتصاب والاستغلال والتحرش الجنسيين؛

(هـ) تولي اهتماماً خاصاً لإرساء أو إعادة تهيئة ظروف الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقليات والشعوب الأصلية والقبلية وغيرها من المجموعات السكانية المتأثرة بشكل خاص، مع مراعاة اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) وتوصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) وغير ذلك من معايير العمل الدولية ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى الواردة في الملحق؛

(و) تضمن استشارة الأقليات والشعوب الأصلية والقبلية استشارة كاملة وإشراكها مباشرة في عملية صنع القرار، لاسيما إذا كانت أراضيها وبيئتها متأثرة بالأزمات وبتدابير الانتعاش والاستقرار ذات الصلة؛

(ز) تضمن، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، حصول الأشخاص الذين أصبحوا معوقين نتيجة النزاعات أو الكوارث، على الفرص الكاملة لإعادة التأهيل والتعليم والتوجيه المهني المتخصص والتدريب وإعادة التدريب والعمالة، مع مراعاة معايير العمل الدولية ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى الواردة في الملحق؛

(ح) تضمن، عند اندلاع الأزمات، أن يلقى العمال المهاجرون وأسرهم، الموجودون على أراضيها، المعاملة نفسها التي يلقاها رعايا البلد المعني، مع مراعاة معايير العمل الدولية ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى الواردة في الملحق.

١٤. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند مكافحة عمل الأطفال الناجم عن النزاعات أو الكوارث أو المتفاقم بسببها، أن تقوم بما يلي:

(أ) تتخذ كافة التدابير الضرورية لمنع عمل الأطفال والكشف عنه والقضاء عليه وإدماج الاستجابات لمواجهة الأزمات في السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة، مع مراعاة اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) وتوصية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٤٦) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) وتوصية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٩٠)؛

(ب) تتخذ إجراءات عاجلة لمنع الاتجار بالأطفال والكشف عنه والقضاء عليه؛

(ج) تقدم برامج خاصة بشأن إعادة الإدماج والتدريب لصالح الأطفال والشباب الذين كانوا سابقاً ضالعين في قوات أو مجموعات مسلحة، لمساعدتهم على التكيف من جديد مع الحياة المدنية؛

(د) توفر خدمات الحماية الاجتماعية لدعم قدرة الأسر على حماية أطفالها، مثلاً من خلال التحويلات النقدية أو العينية.

١٥. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند مكافحة العمل الجبري أو الإلزامي الناجم عن النزاعات أو الكوارث أو المتفاقم بسببها، أن تتخذ إجراءات عاجلة لمنع كافة أشكال العمل الجبري أو الإلزامي، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل الجبري أو الإلزامي، والكشف عنها والقضاء عليها، مع مراعاة اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) وبروتوكولها لعام ٢٠١٤ واتفاقية القضاء على العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) وتوصية العمل الجبري (تدابير تكميلية)، ٢٠١٤ (رقم ٢٠٣).

خامساً- استحداث العمالة

١٦. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، في سعيها إلى إتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، أن تعتمد وتنفذ استراتيجية عمالة شاملة لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة والمختارة بحرية لصالح النساء والرجال، مع مراعاة اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) والإرشاد المنصوص عليه في قرارات مؤتمر العمل الدولي ذات الصلة.

١٧. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز فرص العمالة وتوليد الدخل، حسب مقتضى الحال، من خلال:

(أ) برامج استثمار كثيفة العمالة، بما فيها برامج التوظيف العامة؛

(ب) التنمية الاقتصادية المحلية، مع التركيز بشكل خاص على سبل العيش في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

(ج) تدابير تدعم المنشآت لضمان استمرارية قطاع الأعمال بغية الحفاظ على مستوى العمالة والتمكين من استحداث وظائف جديدة؛

(د) إنشاء أو إعادة إنشاء بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة، بما في ذلك النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

(ه) التعاونيات ومبادرات الاقتصاد الاجتماعي الأخرى؛

(و) تقديم الدعم إلى العمال والمنشآت والوحدات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد غير المنظم، وتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؛

(ز) الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الآليات لتنمية المهارات وتوليد العمالة؛

(ح) تشجيع المنشآت متعددة الجنسية للتعاون مع المنشآت الوطنية بغية استحداث العمالة وتنفيذ الممارسات المسؤولة في مكان العمل، مع مراعاة إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية.

١٨. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضع وتنفذ سياسات سوق عمل نشطة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات المحرومة والمهمشة وغيرها من الفئات المتضررة من الأزمات بشكل خاص.

١٩. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تسعى إلى تزويد الشابات والشبان بعمالة مستقرة وفرص توليد الدخل، بما في ذلك من خلال:

(أ) برامج متكاملة من التدريب والعمالة وسوق العمل، تتناول الأوضاع المحددة للشباب الذين يدخلون سوق العمل؛

(ب) مكونات محددة لعمالة الشباب في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تشمل المشورة النفسية الاجتماعية وغير ذلك من التدخلات الرامية إلى معالجة السلوك المعادي للمجتمع والعنف، بغية إعادة الإدماج في الحياة المدنية.

سادساً- التعليم والتدريب المهني والإرشاد

٢٠. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تقوم بما يلي:

(أ) تضمن عدم انقطاع توفير التعليم أو استئنافه بأسرع وقت ممكن وحصول الأطفال على تعليم عام جيد ومجاني في كافة مراحل الأزمة والانتعاش؛

(ب) تضمن تزويد الأطفال اللاجئين أو النازحين داخلياً بتعليم عام جيد ومجاني؛

(ج) تضمن إتاحة برامج الفرصة الثانية لصالح الأطفال والشباب، وتضمن أنها تلبي الاحتياجات الأساسية الناجمة عن أي انقطاع في التعليم والتدريب.

٢١. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تقوم بما يلي:

(أ) تضع برنامجاً وطنياً للتدريب وإعادة التدريب والتوجيه المهني، يقيّم ويلبي الاحتياجات الناشئة من المهارات من أجل تحقيق الانتعاش وإعادة البناء، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص مشاركة كاملة؛

(ب) تكيّف المناهج الدراسية وتدرّب المعلمين والمدربين من أجل تعزيز:

"١" التعايش السلمي والمصالحة من أجل بناء السلام والقدرة على الصمود؛

"٢" التعليم والتوعية والإدارة بشأن مخاطر الكوارث من أجل الانتعاش وإعادة البناء والقدرة على الصمود؛

(ج) تنسق خدمات التعليم والتدريب وإعادة التدريب على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، بما في ذلك التعليم الجامعي والتدريب المهني، والتدريب على تنظيم المشاريع والتلمذة الصناعية، وتتيح للنساء والرجال الذين حُرموا من التعليم والتدريب أو انقطعوا عنهما استهلال أو استئناف تعليمهم وتدريبهم واستكماله؛

(د) توسع نطاق برامج التدريب وإعادة التدريب وتكيفها لتلبية احتياجات جميع الأشخاص الذين انقطع استخدامهم؛

(ه) تولي اهتماماً خاصاً لتدريب السكان المتضررين في المناطق الريفية وفي الاقتصاد غير المنظم، ولتمكينهم اقتصادياً.

٢٢. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن حصول النساء على كافة برامج التعليم والتدريب الموضوعة لتحقيق الانتعاش والقدرة على الصمود.

سابعاً- الحماية الاجتماعية

٢٣. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تقوم بما يلي، بأسرع وقت ممكن:

(أ) تضمن دخلاً أساسياً لصالح المجموعات المحرومة والمهمشة من السكان الذين انقطعت وظائفهم أو سبل عيشهم بسبب الأزمة؛

(ب) تستحدث أو تعيد برامج الضمان الاجتماعي وغيرها من نُظم الحماية الاجتماعية، وتمد نطاقها إن أمكن ذلك؛

(ج) توفر الرعاية والخدمات الأساسية، لاسيما لصالح مجموعات السكان المستضعفين.

٢٤. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن ترسي أو تستبقي أرضيات الحماية الاجتماعية بغية تجنب الأزمات وتمكين الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، مع مراعاة معايير العمل الدولية ذات الصلة.

ثامناً- قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل

٢٥. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند الانتعاش من الأزمات، أن تقوم بما يلي:

(أ) تستعرض تشريعات العمل، وعند الضرورة، تضعها أو تعيد وضعها أو تعززها؛

(ب) ترسي نظام إدارة العمل، بما في ذلك تفتيش العمل وغيره من المؤسسات المختصة بإدارة العدالة، أو تعيد إرساءه أو تعززه حسب مقتضى الحال؛

(ج) تنشئ أو تعيد إنشاء نُظم جمع وتحليل معلومات سوق العمل، مع التركيز على وجه الخصوص على مجموعات السكان الأكثر تضرراً من الأزمات؛

(د) تنشئ أو تعيد إنشاء إدارات التوظيف وتعزز قدرتها؛

(هـ) تنشئ إدارات استخدام طارئة عند غياب إدارات التوظيف العادية أو عندما تكون هناك حاجة لاستكمالها، كي تتيح للسكان المحليين الاستفادة من فرص العمل التي يستحدثها الاستثمار في الانتعاش؛

(و) تضمن التعاون الوثيق بين وكالات الاستخدام العامة والخاصة وتنظيم وكالات الاستخدام الخاصة.

تاسعاً- الحوار الاجتماعي

٢٦. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند مواجهة الأزمات، أن تقوم بما يلي:

(أ) تضمن تعزيز المصالحة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والانتعاش والقدرة على الصمود من خلال الحوار الاجتماعي؛

(ب) تستحدث بيئة مؤاتية لإنشاء منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أو لإعادة إنشائها أو لتقويتها؛

(ج) تشجع التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

٢٧. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعترف بالدور الحيوي الذي تؤديه منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مواجهة الأزمات، مع مراعاة اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، لاسيما:

(أ) مساعدة المنشآت، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، للشروع في التخطيط لاستمرارية سير العمل والانتعاش من الأزمات من خلال التدريب والمشورة والمساعدة المادية؛

(ب) مساعدة العمال، لاسيما الأشد استضعافاً منهم، على الانتعاش من الأزمات من خلال التدريب والمشورة والمساعدة المادية؛

(ج) اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق هذه الأغراض من خلال عملية المفاوضة الجماعية وغيرها من الوسائل.

عاشراً- اللاجئون والنازحون داخلياً والعائدون إلى وطنهم

٢٨. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، في حال حصول تدفق للاجئين بسبب نزاع أو عنف أو اضطهاد، أن تقوم بما يلي، عملاً بالصكوك الدولية المعنية باللاجئين والواردة في الملحق:

(أ) تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية للاجئين، بما فيها الحقوق الأساسية للعمال؛

(ب) تقدم المساعدة إلى اللاجئين، لاسيما فيما يتعلق باحتياجاتهم الأساسية وسبل عيشهم؛

(ج) تولي اهتماماً خاصاً للتدريب والعمالة والإدماج في سوق العمل لصالح اللاجئين، في بلدان الملجأ الأول وبلدان إعادة التوطين؛

(د) تعزز التعاون الدولي والتضامن والمساعدة للبلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك ما يتعلق بالتصدي للانعكاسات على أسواق العمل فيها.

٢٩. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، فيما يتعلق بعمالة اللاجئين وتدريبهم وإدماجهم في سوق العمل، أن تعتمد استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل من شأنها أن:

(أ) تسهل الاعتراف بمهارات اللاجئين واستخدامها من خلال آليات ملائمة وتوفر فرص التدريب وإعادة التدريب بما في ذلك التدريب على اللغات؛

(ب) تعزز حصولهم على فرص العمل المنظم وبرامج توليد الدخل، من خلال توفير التوجيه المهني والمساعدة في سوق العمل والتوظيف والحصول على تراخيص العمل، حسب مقتضى الحال؛

(ج) تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات اللاجئات اللواتي يعانين من حالة استضعاف محددة.

٣٠. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) تقيّم انعكاسات تدفق اللاجئين في سوق العمل على المجتمعات المضيفة بغية وضع سياسات تقوم على البينات بشأن العمالة والإدماج في سوق العمل ومنع تحوّل أسواق العمل إلى السمة غير المنظمة والحيلولة دون ممارسات الإغراق الاجتماعي في المجتمعات المحلية المضيفة وتحقيق الحد الأمثل من استخدام المهارات ورأس المال البشري الذي يمثله اللاجئون؛

(ب) تبني القدرة على الصمود وتعزز قدرة المجتمعات المحلية المضيفة من خلال الاستثمار في الاقتصادات المحلية وتعزيز الفرص من أجل العمالة اللائقة والمنتجة والمختارة بحرية وتدريب الأهالي.

٣١. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند تحسّن الوضع الأمني في بلد منشأ اللاجئين تحسناً كافياً، أن تسهل الإعادة الطوعية للاجئين إلى وطنهم وأن تدعم إعادة إدماجهم في سوق العمل.

٣٢. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، في حال حدوث أزمة تفضي إلى أعداد كبيرة من النازحين داخلياً، أن تقوم بما يلي:

(أ) تبني القدرة على الصمود وتعزز قدرة المجتمعات المضيفة من أجل حماية حقوق الإنسان وتشجيع العمالة اللائقة والكاملة والمختارة بحرية وفرص التدريب لصالح السكان المحليين وتضمن تعزيز الحفاظ على سبل عيشهم وقدرتهم على التأقلم مع وصول أشخاص نازحين داخلياً من خارج مجتمعاتهم المحلية؛

(ب) تعالج سبل عيش النازحين داخلياً وتدريبهم وتوفير العمالة لهم وإدماجهم في أسواق العمل؛

(ج) تسهل عودتهم الطوعية إلى وطنهم المنشأ وإعادة إدماجهم في أسواق العمل عند حل الأزمة.

٣٣. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل المساعدة وأن تعزز التعاون الدولي لضمان ألا يؤثر استقبال واستضافة اللاجئين والنازحين داخلياً تأثيراً غير متناسب على البلدان والمجتمعات المضيفة واقتصاداتها.

حادي عشر- الوقاية والتخفيف والاستعداد

٣٤. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، لاسيما في البلدان التي يمكن التنبؤ فيها بمخاطر النزاعات أو الكوارث، أن تتخذ، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وغيرها من المجموعات المعنية، تدابير من أجل بناء القدرة على الصمود والوقاية من الأزمات والتخفيف منها والاستعداد لها، من خلال اتخاذ إجراءات من قبيل:

(أ) تقييم المخاطر وأوجه الاستضعاف التي تتهدد رأس المال البشري والمادي والاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي؛

(ب) تخطيط إدارة المخاطر والطوارئ، بما في ذلك تدابير الإنذار المبكر والحد من المخاطر؛

(ج) إعداد الاستجابات الطارئة؛

(د) تخفيف الآثار، بما في ذلك من خلال استمرارية سير العمل في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء.

ثاني عشر- التعاون الدولي

٣٥. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند الاستعداد للأزمات ومواجهتها، أن تتخذ خطوات مناسبة من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغير ذلك من الآليات الدولية أو الإقليمية للاستجابات المنسقة.

٣٦. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي في الاستجابات لمواجهة الأزمات، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية والإقليمية، أن ينصب تركيزها الأساسي على العمالة والعمل اللائق، وأن تكون متسقة مع معايير العمل الدولية السارية.

٣٧. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للمنظمات الدولية أن تعزز التعاون والاتساق فيما بينها فيما يتعلق بالاستجابات لمواجهة الأزمات، كلٌ ضمن ولايتها، مع الاستفادة الكاملة من الأطر والترتيبات السياسية الدولية ذات الصلة.

٣٨. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنّ لمنظمة العمل الدولية دوراً رائداً تضطلع به في مساعدة الدول الأعضاء في توفير الاستجابات لمواجهة الأزمات استناداً إلى العمالة والعمل اللائق وبالتركيز على تعزيز العمالة والإدماج في سوق العمل وبناء المؤسسات، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات دولية وإقليمية أخرى.

٣٩. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل على نحو منتظم المعلومات والمعارف والممارسات الجيدة والتكنولوجيا لتعزيز السلم والوقاية من الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود.

٤٠. ينبغي للصك المقترح أن ينص على التنسيق الوثيق فيما بين جميع الاستجابات لمواجهة الأزمات وعلى التكامل فيما بينها، لاسيما بين الاستجابات الإنمائية وتلك المعنية بالإغاثة الإنسانية، بما في ذلك من خلال توليد العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود.

٤١. ينبغي للصك المقترح أن ينص على أنه يجوز لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن يراجع الملحق. ويحل أي ملحق مراجع، بمجرد أن يوافق عليه مجلس الإدارة، محل الملحق السابق ويرسل إلى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.

ملحق

صكوك منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة بالعمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود

صكوك منظمة العمل الدولية

الاتفاقيات الأساسية

- اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) وبروتوكول عام ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠
- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)
- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)
- اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)
- اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)
- اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)

اتفاقيات الإدارة السديدة

- اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)
- اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)
- اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)
- اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)

صكوك أخرى

الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والعلاقات الصناعية

- توصية التعاون على مستوى المنشأة، ١٩٥٢ (رقم ٩٤)
- اتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤١)
- اتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٥٤)

تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة

- اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)

سياسة العمالة وتعزيزها

- اتفاقية إدارات التوظيف، ١٩٤٨ (رقم ٨٨)
- توصية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)
- اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩)
- توصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩)
- اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١)

- توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨ (رقم ١٨٩)
- توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)
- توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨)

الإرشاد والتدريب المهنيان

- توصية التوجيه المهني، ١٩٤٩ (رقم ٨٧)
- اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)
- توصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥)

الأجور

- اتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٤) وتوصية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٨٤)
- اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) وتوصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣٥)

السلامة والصحة المهنيتان

- اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)
- اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤) وتوصية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٩٢)
- اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)

الضمان الاجتماعي

- اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)
- توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)

حماية الأمومة

- اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)

العمال المهاجرون

- اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧)
- اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)

الشعوب الأصلية والقبلية

- اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)

الاقتصاد غير المنظم

- توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)

إعلانات منظمة العمل الدولية

- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨
- إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، مراجع، ٢٠٠٦

وثائق الأمم المتحدة

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨
- الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٥١
- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧
- اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩٩٠
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ٢٠٠٠
- القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس أمن الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، ٢٠٠٠
- سياسة منظومة الأمم المتحدة بشأن خلق العمالة وتوليد الدخل وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد النزاعات، ٢٠٠٨
- إطار سنداي بشأن الحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، عام ٢٠١٥

الملحق

الردود على الاستبيان

الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	شكل الصك	الديباجة									الغرض والنطاق				مبادئ عامة																			
			1	2a	2b	2c	2d	2e	2f	2g	2h	3	4	5	6	7	8	9	10a	10b	10c	10d	11a	11b	11c	11d	11e	11f	11g	12a	12b	12c	12d	12e	12f	12g	12h
حكومة	ألبانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أرمينيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أستراليا		Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	O		O																Y	Y	Y
حكومة	النمسا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البحرين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنغلاديش		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بيلاروس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلجيكا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البوسنة والهرسك		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y
حكومة	البرازيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلغاريا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كمبوديا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الكاميرون		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
حكومة	الصين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كولومبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوستاريكا		Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوبا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	قبرص		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	الجمهورية التشيكية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الدانمرك		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الجمهورية الدومينيكية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y
حكومة	اكوادور		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	استونيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إثيوبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فنلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فرنسا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	غامبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ألمانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y
حكومة	اليونان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غواتيمالا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	هندوراس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أيسلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية إيران الإسلامية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	العراق		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إسرائيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إيطاليا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

| | | | شكل الصك | الديباجة | | | | | | | | | الغرض والنطاق | | | | مبادئ عامة | | | | | | | | |

الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	شكل الصك	الديباجة										الغرض والنطاق				مبادئ عامة																							
			1	3	2h	2g	2f	2e	2d	2c	2b	2a		7	6	5	4	8	9	10a	10b	10c	10d	11a	11b	11c	11d	11e	11f	12a	12b	12c	12d	12e	12f	12g	12h		
حكومة	ترينيداد وتوباغو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		O	Y	Y	Y	O	Y	O	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y			
حكومة	تونس		Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
حكومة	تركيا		Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
حكومة	أوكرانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
حكومة	أوروغواي		Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
حكومة	اليمن		Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
حكومة	زمبابوي		Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y			
		نعم	84	34	78	83	84	83	85	82	84	85		81	79	78	82	80	84	81	81	84	83	82	81	82	79	82	79	81	83	84	80	82	75	82	82			
		لا	0	39	4	0	0	0	0	2	0	0		2	4	4	1	2	0	1	0	0	0	1	1	1	1	2	1	2	0	0	2	3	1	4	0			
		ردود أخرى	1	3	1	2	0	1	0	1	1	0		1	1	1	2	2	0	2	1	0	0	0	0	0	1	0	2	1	0	0	1	3	1	1	0			
أصحاب عمل	النمسا	WKÖ	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y		Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	بنغلاديش	BEF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	البرازيل	CNA	N	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y		Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	البرازيل	CNI	N	N	Y	N	N	N	Y	N	N	Y		N	N	Y	N	N	N	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	الجمهورية التشيكية	SP CR	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N		Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	الدانمرك	DA	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	استونيا	ETK	Y	N	N	N	Y	Y	N	N	N	N		N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y			
أصحاب عمل	فنلندا	EK	O											O										O																
أصحاب عمل	اليونان	SETE	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	اليونان	SEV	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	جمهورية إيران الإسلامية	ICEA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	اليابان	Keidanren	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	كازاخستان	KRRK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	جمهورية كوريا	KEF	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	المكسيك	CONCAMIN	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	المكسيك	COPARMEX	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	الجبل الأسود	MEF	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	نيوزيلندا	Business NZ	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	النرويج	NHO	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y			
أصحاب عمل	بولندا	BCC									O																													
أصحاب عمل	البرتغال	CCP	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y			
أصحاب عمل	رومانيا	UGIR	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	طاجيكستان	UERT	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	ترينيداد وتوباغو	ECA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		O	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	اليمن	FYCCI	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	زمبابوي	EMCOZ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
أصحاب عمل	العالم	IOE	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			
		نعم	22	9	21	24	25	25	23	23	22	24		21	21	23	22	22	22	25	21	22	22	23	22	23	24	22	23	23	22	23	21	22	23	25			
		لا	2	15	4	1	0	0	2	2	3	1		3	3	2	3	3	3	0	4	3	3	2	3	2	0	3	2	2	1	0	4	2	2	0			
		ردود أخرى	2	0	0	0	0	0	0	0	1	0		2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0			

الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	شكل الصك	الديباجة									الغرض والنطاق				مبادئ عامة																								
			1	2a	2b	2c	2d	2e	2f	2g	2h	3	4	5	6	7	8	9	10a	10b	10c	10d	11a	11b	11c	11d	11e	11f	11g	12a	12b	12c	12d	12e	12f	12g	12h
عمل	أرمينيا	CTUA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النمسا	BAK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	أذربيجان	ATUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	بلجيكا	CSC,FGTB,CGSLB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	بلغاريا	CITUB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كندا	CLC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كولومبيا	CGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كولومبيا	CUT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y
عمل	الجمهورية التشيكية	CMKOS	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	الدانمرك	LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	استونيا	EAKL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	فنلندا	SAK, Akava, STTK	Y																																			
عمل	اليونان	GSEE																																				
عمل	إيطاليا	CGIL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	اليابان	JTUC-RENGO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كازاخستان	FPRK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	جمهورية كوريا	FKTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	لاتفيا	LBAS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	الجبل الأسود	CTUM	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	هولندا	FNV	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النيجر	CNT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النرويج	LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	بولندا	NSZZ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	البرتغال	CGTP-IN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	البرتغال	UGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
عمل	اسبانيا	CCOO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	السودان	SWTUF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	سويسرا	Travail.Suisse	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	تركيا	TURK-IS	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O			O	O	Y	O		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	أوزبكستان	CFTUU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	زمبابوي	ZCTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y
عمل	العالم	ITUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
		نعم	30	30	29	29	30	30	29	29	30	21	29	29	29	28	29	30	28	30	30	30	30	30	30	30	30	27	30	30	29	29	29	28	30	30
		لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		ردود أخرى	1	0	1	0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0

Y = نعم N = لا O = ردود أخرى

الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	توليد العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود															التعليم والتدريب المهني والإرشاد														الحماية الاجتماعية					الحوار الاجتماعي						
			13a	13b	13c	13d	13e	13f	13g	13h	14	15a	15b	16	17a	17b	17c	17d	17e	17f	17g	17h	17i	17j	17k	17l	18a	18b	18c	18d	19	20a	20b	20c	21a	21b	21c	21d
حكومة	ألبانيا		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أرمينيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أستراليا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O		Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	النمسا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البحرين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنغلاديش		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بيلاروس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلجيكا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البوسنة والهرسك		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البرازيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلغاريا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كمبوديا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الكاميرون		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كندا		Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y		O		Y	Y	Y	Y				Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الصين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كولومبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوستاريكا		Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوبا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قبرص		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	الجمهورية التشيكية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الدانمرك		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y
حكومة	الجمهورية الدومينيكية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اكوادور		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	استونيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إثيوبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فنلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فرنسا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غامبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ألمانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O			Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y
حكومة	اليونان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غواتيمالا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	هندوراس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أيسلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية إيران الإسلامية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	العراق		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إسرائيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إيطاليا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اليابان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الأردن		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كازاخستان		O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y

			توليد العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود																التعليم والتدريب المهني والإرشاد												الحماية الاجتماعية				الحوار الاجتماعي						
الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	13a	13b	13c	13d	13e	13f	13g	13h	14	15a	15b	16	17a	17b	17c	17d	17e	17f	17g	17h	17i	17j	17k	17l	18a	18b	18c	18d	19	20a	20b	20c	21a	21b	21c	21d
حكومة	جمهورية كوريا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الكويت		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	لاتفيا		Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليسوتو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليتوانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالطة		Y			Y	Y	Y	Y	Y					Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N		N	N	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	موريشيوس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المكسيك		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	منغوليا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
حكومة	الجبل الأسود		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ميانمار		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	هولندا		Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	نيوزيلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	نيجيريا		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	النرويج		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	عُمان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	باكستان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنما		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الفلبين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بولندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البرتغال		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قطر		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	رومانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الاتحاد الروسي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سانت فنسنت وجزر غرينادين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المملكة العربية السعودية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	صربيا		Y			Y		Y								Y																							
حكومة	سلوفاكيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جنوب أفريقيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y
حكومة	اسبانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y				Y
حكومة	السودان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سورينام		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السويد		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سويسرا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	O	Y
حكومة	الجمهورية العربية السورية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	توغو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ترينيداد وتوباغو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	Y	O	O	O	Y	Y	Y	Y
حكومة	تونس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	تركيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y

			توليد العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود																					التعليم والتدريب المهني والإرشاد																	الحماية الاجتماعية					الحوار الاجتماعي						
الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	13a	13b	13c	13d	13e	13f	13g	13h	14	15a	15b	16	17a	17b	17c	17d	17e	17f	17g	17h	17i	17j	17k	17l	18a	18b	18c	18d	19	20a	20b	20c	21a	21b	21c	21d
حكومة	أوكرانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أوروغواي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اليمن		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	زمبابوي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
		نعم	84	82	83	85	83	82	84	81	83	82	79	79	80	80	81	82	83	79	82	81	80	78	79	80	80	79	83	80	80	84	82	81	81	79	83	83
		لا	0	0	0	0	1	2	0	2	0	1	2	1	1	2	2	1	0	1	0	1	1	2	3	0	2	2	1	1	1	0	1	1	1	2	1	1
		ردود أخرى	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	2	3	1	1	1	2	2	2	2	1	2	3	3	3	2	2	1	1	2	1	1	3	0	1
أصحاب عمل	النمسا	WKÖ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	بنغلاديش	BEF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	البرازيل	CNA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	البرازيل	CNI	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	الجمهورية التشيكية	SP CR	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	الدانمرك	DA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y
أصحاب عمل	استونيا	ETK	N		Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	فنلندا	EK																																				
أصحاب عمل	اليونان	SETE	Y	Y	Y	Y		Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	اليونان	SEV	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	جمهورية إيران الإسلامية	ICEA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	اليابان	Keidanren	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	كازاخستان	KRRK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	جمهورية كوريا	KEF	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	المكسيك	CONCAMIN	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	المكسيك	COPARMEX	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	الجبل الأسود	MEF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	نيوزيلندا	Business NZ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	النرويج	NHO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	بولندا	BCC			O																																	
أصحاب عمل	البرتغال	CCP	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	رومانيا	UGIR	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	طاجيكستان	UERT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	ترينيداد وتوباغو	ECA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	اليمن	FYCCI	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	زمبابوي	EMCOZ	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	العالم	IOE	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
		نعم	24	24	25	25	21	24	25	21	24	24	25	22	25	24	25	24	25	25	25	25	25	24	24	25	21	25	25	25	21	24	24	23	24	24	24	22
		لا	1	0	0	0	3	1	0	3	1	0	0	3	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	4	2	0	0	4	1	1	2	1	1	1	3
		ردود أخرى	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

			تولید العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود																التعليم والتدريب المهني والإرشاد														الحماية الاجتماعية					الحوار الاجتماعي						
الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	13a	13b	13c	13d	13e	13f	13g	13h	14	15a	15b	16	17a	17b	17c	17d	17e	17f	17g	17h	17i	17j	17k	17l	18a	18b	18c	18d	19	20a	20b	20c	21a	21b	21c	21d
عمل	أرمينيا	CTUA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النمسا	BAK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	أذربيجان	ATUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	بلجيكا	CSC,FGTB,CGSLB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	بلغاريا	CITUB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كندا	CLC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كولومبيا	CGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كولومبيا	CUT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	الجمهورية التشيكية	CMKOS	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	الدانمرك	LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	استونيا	EAKL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	فنلندا	SAK, Akava, STTK																										O	O	O								
عمل	اليونان	GSEE																																				
عمل	إيطاليا	CGIL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	اليابان	JTUC-RENGO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كازاخستان	FPRK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	جمهورية كوريا	FKTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	لاتفيا	LBAS	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	الجبل الأسود	CTUM	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	هولندا	FNV	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النيجر	CNT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النرويج	LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	بولندا	NSZZ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	البرتغال	CGTP-IN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	البرتغال	UGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	اسبانيا	CCOO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	السودان	SWTUF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	سويسرا	Travail.Suisse	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
عمل	تركيا	TURK-IS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	أوزبكستان	CFTUU	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	زمبابوي	ZCTU	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	العالم	ITUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
		نعم	30	29	0	1	1	0	2	1	0	0	1	0	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	29	30	30	30	30	30	29	30	30	29	30	30	30	30
		لا	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0
		ردود أخرى	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0

Y = نعم N = لا O = ردود أخرى

الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل						الحقوق والمساواة وعدم التمييز																		النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم			الوقاية والتخفيف والاستعداد					التعاون الدولي					مسائل أخرى
			22a	22b	22c	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	25	26a	26b	27a	27b	27c	27d	27e	28a	28b	29	30a	30b	31	32a	32b	32c	32d	32e	33	34	35	36	37	38
حكومة	ألبانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	أرمينيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	أستراليا		O			Y			Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	Y		Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	النمسا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	البحرين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	بنغلاديش		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بيلاروس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلجيكا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	البوسنة والهرسك		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البرازيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلغاريا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كمبوديا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الكاميرون		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y
حكومة	كندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y				Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الصين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	كولومبيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	كوستاريكا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوبا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	قبرص		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	N
حكومة	الجمهورية التشيكية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الدانمرك		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N
حكومة	الجمهورية الدومينيكية		O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	N
حكومة	اكوادور		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	استونيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إثيوبيا		Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فنلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	فرنسا		Y	Y	Y	Y	Y	O		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غامبيا		N	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	ألمانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O			Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	N
حكومة	اليونان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	غواتيمالا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N
حكومة	هندوراس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أيسلندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	جمهورية إيران الإسلامية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	العراق		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	إسرائيل		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	إيطاليا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	اليابان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	الأردن		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كازاخستان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل						الحقوق والمساواة وعدم التمييز																		النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم			الوقاية والتخفيف والاستعداد					التعاون الدولي					مسائل أخرى
الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	22a	22b	22c	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	25	26a	26b	27a	27b	27c	27d	27e	28a	28b	29	30a	30b	31	32a	32b	32c	32d	32e	33	34	35	36	37	38
حكومة	جمهورية كوريا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الكويت		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	لاتفيا		Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليسوتو		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليتوانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	مالطة		Y	Y	Y			O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	O					Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	موريشيوس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	المكسيك		O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	منغوليا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الجبل الأسود		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	ميانمار		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	هولندا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O					Y	N	Y	Y	Y	N
حكومة	نيوزيلندا		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N
حكومة	نيجيريا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	النرويج		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	عُمان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	باكستان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	بنما		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الفلبين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	بولندا		Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	البرتغال		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قطر		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	رومانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الاتحاد الروسي		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	سانت فنسنت وجزر غرينادين		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المملكة العربية السعودية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	صربيا		Y	Y					Y									Y					Y	O	O	O								Y	Y			Y	
حكومة	سلوفاكيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	جنوب أفريقيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	اسبانيا		Y	Y	Y				Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y						N	Y			Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السودان		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	سورينام		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السويد		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سويسرا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الجمهورية العربية السورية		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	توغو		Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ترينيداد وتوباغو		Y	Y	Y	O	Y	N	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	O	O	O
حكومة	تونس		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y													
حكومة	تركيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N

الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل						الحقوق والمساواة وعدم التمييز																																النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم			الوقاية والتخفيف والاستعداد					التعاون الدولي						مسائل أخرى
			22a	22b	22c	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	25	26a	26b	27a	27b	27c	27d	27e	28a	28b	29	30a	30b	31	32a	32b	32c	32d	32e	33	34	35	36	37	38
حكومة	أوكرانيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	أوروغواي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	اليمن		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	زمبابوي		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
		نعم	81	84	83	80	78	74	81	83	76	81	80	81	82	78	74	82	80	80	81	80	81	80	72	78	79	80	79	80	80	79	80	82	81	81	80	81	29
		لا	1	0	0	0	1	4	0	0	3	0	1	0	0	3	3	2	1	2	1	1	2	1	5	0	2	0	1	0	0	1	0	1	2	0	1	1	42
		ردود أخرى	3	0	0	1	1	3	2	3	2	2	1	2	1	2	2	1	1	1	1	1	1	2	7	4	2	1	0	1	1	1	1	1	1	2	1	1	1
أصحاب عمل	النمسا	WKÖ	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	بنغلاديش	BEF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	البرازيل	CNA	N	N	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N
أصحاب عمل	البرازيل	CNI	N	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N
أصحاب عمل	الجمهورية التشيكية	SP CR	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	الدانمرك	DA	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	استونيا	ETK	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	N
أصحاب عمل	فنلندا	EK																																					
أصحاب عمل	اليونان	SETE	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	اليونان	SEV	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	جمهورية إيران الإسلامية	ICEA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	اليابان	Keidanren	Y	N	Y	N	N	N	N	Y	N	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	كازاخستان	KRRK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	جمهورية كوريا	KEF	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	المكسيك	CONCAMIN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	المكسيك	COPARMEX	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	الجبل الأسود	MEF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	نيوزيلندا	Business NZ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N
أصحاب عمل	النرويج	NHO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
أصحاب عمل	بولندا	BCC										O																											
أصحاب عمل	البرتغال	CCP	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
أصحاب عمل	رومانيا	UGIR	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب عمل	طاجيكستان	UERT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		
أصحاب عمل	ترينيداد وتوباغو	ECA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	اليمن	FYCCI	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
أصحاب عمل	زمبابوي	EMCOZ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب عمل	العالم	IOE	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
		نعم	23	21	25	25	21	20	23	21	17	22	17	23	15	15	22	23	17	24	24	24	24	24	20	24	25	25	25	25	25	25	24	24	24	25	25	22	3
		لا	2	4	0	0	4	5	2	4	7	2	7	2	10	10	2	2	7	2	1	1	1	1	5	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	3	18
		ردود أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

الهيئة المجيبة	البلد	المختصر	قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل						الحقوق والمساواة وعدم التمييز																						النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم			الوقاية والتخفيف والاستعداد					التعاون الدولي					مسائل أخرى
			22a	22b	22c	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	25	26a	26b	27a	27b	27c	27d	27e	28a	28b	29	30a	30b	31	32a	32b	32c	32d	32e	33	34	35	36	37	38
عمل	أرمينيا	CTUA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
عمل	النمسا	BAK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	أذربيجان	ATUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
عمل	بلجيكا	CSC,FGTB,CGSLB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	بلغاريا	CITUB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كندا	CLC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كولومبيا	CGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كولومبيا	CUT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	الجمهورية التشيكية	CMKOS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y		Y		Y		Y		Y	Y	N
عمل	الدانمرك	LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	استونيا	EAKL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
عمل	فنلندا	SAK, Akava, STTK									O	O	O	O																									
عمل	اليونان	GSEE																																					O
عمل	إيطاليا	CGIL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	اليابان	JTUC-RENGO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	كازاخستان	FPRK	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
عمل	جمهورية كوريا	FKTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	لاتفيا	LBAS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	الجبل الأسود	CTUM	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	هولندا	FNV	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النيجر	CNT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	النرويج	LO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
عمل	بولندا	NSZZ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	البرتغال	CGTP-IN	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y				
عمل	البرتغال	UGT	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	اسبانيا	CCOO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	السودان	SWTUF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
عمل	سويسرا	Travail.Suisse	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	N
عمل	تركيا	TURK-IS	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
عمل	أوزبكستان	CFTUU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
عمل	زمبابوي	ZCTU	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
عمل	العالم	ITUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y
		نعم	30	30	30	30	30	27	30	30	30	30	29	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	29	29	30	29	30	29	30	29	28	23	29	28	29	29	19
		لا	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6
		ردود أخرى	0	0	0	0	0	2	0	0	2	0	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	6	0	0	0	0	1

Y = نعم N = لا O = ردود أخرى

موجز الردود (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥)

حكومات	شكل الصك	الديباجة									الغرض والنطاق				مبادئ عامة																				
	1	2a	2b	2c	2d	2e	2f	2g	2h	3	4	5	6	7	8	9	10a	10b	10c	10d	11a	11b	11c	11d	11e	11f	11g	12a	12b	12c	12d	12e	12f	12g	12h
نعم	84	85	84	82	85	83	84	85	78	34	82	78	79	81	80	84	81	81	84	83	82	81	82	79	82	79	81	83	84	81	80	82	75	82	82
لا	0	0	0	2	0	0	0	0	4	39	1	4	4	2	2	0	1	0	0	0	1	1	1	1	2	1	2	0	0	1	3	1	4	0	0
ردود أخرى	1	0	1	1	0	1	0	2	1	3	2	1	1	1	2	0	2	0	0	1	0	0	0	1	0	2	1	0	0	1	1	1	3	0	1
المجموع	85	85	85	85	84	84	83	83	85	76	85	83	84	84	84	84	84	81	84	84	83	82	83	81	84	82	84	83	84	83	84	84	82	82	83

أصحاب عمل	شكل الصك	الديباجة									الغرض والنطاق				مبادئ عامة																				
	1	2a	2b	2c	2d	2e	2f	2g	2h	3	4	5	6	7	8	9	10a	10b	10c	10d	11a	11b	11c	11d	11e	11f	11g	12a	12b	12c	12d	12e	12f	12g	12h
نعم	22	24	22	23	23	25	25	24	21	9	22	23	21	21	22	22	21	25	22	24	23	23	22	24	23	23	22	23	22	21	23	21	22	23	25
لا	2	1	3	2	2	0	0	1	4	15	3	2	3	3	3	3	4	0	3	1	2	2	3	0	2	1	2	2	3	3	2	4	2	2	0
ردود أخرى	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	26	25	26	25	25	25	25	25	24	24	25	25	24	26	25	25	25	25	25	25	26	25	25	25	25	24	25	25	25	24	25	25	24	25	25

عمال	شكل الصك	الديباجة									الغرض والنطاق				مبادئ عامة																				
	1	2a	2b	2c	2d	2e	2f	2g	2h	3	4	5	6	7	8	9	10a	10b	10c	10d	11a	11b	11c	11d	11e	11f	11g	12a	12b	12c	12d	12e	12f	12g	12h
نعم	30	30	29	29	30	30	29	29	29	21	29	29	29	28	29	30	28	30	30	29	30	30	30	30	30	30	27	30	30	29	29	29	28	30	30
لا	0	0	0	0	0	0	0	0	1	5	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0
ردود أخرى	1	0	1	0	0	0	1	0	2	2	1	0	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0
المجموع	31	30	30	29	30	30	30	29	30	28	30	29	29	30	30	30	29	30	30	30	30	30	30	30	30	30	29	30	30	30	29	29	29	30	30

حكومات	توليد العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود											التعليم والتدريب المهني والإرشاد												الحماية الاجتماعية					الحوار الاجتماعي						
	13a	13b	13c	13d	13e	13f	13g	13h	14	15a	15b	16	17a	17b	17c	17d	17e	17f	17g	17h	17i	17j	17k	17l	18a	18b	18c	18d	19	20a	20b	20c	21a	21b	21c	21d
نعم	84	82	83	85	83	82	84	81	83	82	79	79	80	80	81	82	83	79	82	81	80	78	79	80	80	79	83	82	80	84	82	81	81	79	83	83
لا	0	0	0	1	0	2	0	2	0	1	2	1	1	2	2	1	0	1	0	1	1	2	3	0	2	2	1	1	1	0	1	1	1	2	1	1
ردود أخرى	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	2	3	1	1	1	2	2	2	2	1	2	3	3	3	1	2	1	1	1	2	1	3	0	1
المجموع	85	82	83	85	84	83	84	84	83	83	82	80	83	85	84	84	84	82	84	84	83	81	84	83	85	84	85	85	82	85	84	84	83	84	84	85

أصحاب عمل	توليد العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود											التعليم والتدريب المهني والإرشاد												الحماية الاجتماعية					الحوار الاجتماعي						
	13a	13b	13c	13d	13e	13f	13g	13h	14	15a	15b	16	17a	17b	17c	17d	17e	17f	17g	17h	17i	17j	17k	17l	18a	18b	18c	18d	19	20a	20b	20c	21a	21b	21c	21d
نعم	24	24	25	25	21	24	25	21	24	25	25	22	25	24	25	24	25	25	25	25	25	24	24	25	21	23	25	25	21	24	24	23	24	24	24	22
لا	1	0	0	0	3	1	0	3	1	0	0	3	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	4	2	0	0	4	1	1	2	1	1	1	3
ردود أخرى	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	25	24	26	25	24	25	25	24	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	24	24	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25

عمال	توليد العمالة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود											التعليم والتدريب المهني والإرشاد												الحماية الاجتماعية					الحوار الاجتماعي						
	13a	13b	13c	13d	13e	13f	13g	13h	14	15a	15b	16	17a	17b	17c	17d	17e	17f	17g	17h	17i	17j	17k	17l	18a	18b	18c	18d	19	20a	20b	20c	21a	21b	21c	21d
نعم	30	29	29	29	30	28	28	30	30	30	29	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	29	29	30	30	30	30	29	30	30	29	30	30	30	30
لا	0	0	0	1	1	0	2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0
ردود أخرى	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0
المجموع	30	30	30	30	31	28	30	31	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	31	31	31	30

حكومات	قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل						الحقوق والمساواة وعدم التمييز																								النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم			الوقاية والتخفيف والاستعداد					التعاون الدولي					مسائل أخرى
	22a	22b	22c	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	25	26a	26b	27a	27b	27c	27d	27e	28a	28b	29	30a	30b	31	32a	32b	32c	32d	32e	33	34	35	36	37	38
نعم	81	84	83	80	78	74	81	83	76	81	80	81	82	78	74	82	80	80	81	80	81	80	72	78	79	80	79	80	79	80	80	82	81	81	80	81	29
لا	1	0	0	0	1	4	0	0	3	0	1	2	0	3	3	1	2	1	1	1	2	2	5	0	2	0	1	0	1	0	0	1	1	2	0	1	42
ردود أخرى	3	0	0	1	1	3	2	2	3	2	2	1	1	2	2	2	1	1	1	1	1	1	7	4	2	1	3	1	1	1	1	1	1	0	2	1	1
المجموع	85	84	83	81	80	81	83	85	82	83	83	84	83	79	85	82	83	82	83	82	84	83	84	82	83	81	83	81	81	81	81	84	83	83	82	83	72

أصحاب عمل	قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل						الحقوق والمساواة وعدم التمييز																								النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم			الوقاية والتخفيف والاستعداد					التعاون الدولي					مسائل أخرى
	22a	22b	22c	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	25	26a	26b	27a	27b	27c	27d	27e	28a	28b	29	30a	30b	31	32a	32b	32c	32d	32e	33	34	35	36	37	38
نعم	23	21	25	25	21	20	23	21	17	22	17	23	22	15	15	24	24	24	24	24	23	23	20	24	25	25	25	25	24	24	24	24	24	24	25	22	3
لا	2	4	0	0	4	5	2	4	7	2	7	2	2	10	10	1	1	1	1	1	2	2	5	1	0	0	0	0	1	1	0	1	1	1	0	3	18
ردود أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	25	25	25	25	25	25	25	25	25	26	25	25	24	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	24	25	25	25	25	25	21

عمال	قانون العمل وإدارة العمل ومعلومات سوق العمل						الحقوق والمساواة وعدم التمييز																								النازحون داخلياً واللاجئون والعائدون إلى وطنهم			الوقاية والتخفيف والاستعداد					التعاون الدولي					مسائل أخرى
	22a	22b	22c	23a	23b	23c	24a	24b	24c	24d	24e	24f	25	26a	26b	27a	27b	27c	27d	27e	28a	28b	29	30a	30b	31	32a	32b	32c	32d	32e	33	34	35	36	37	38
نعم	30	30	30	30	29	27	30	30	29	30	29	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	29	29	30	29	30	29	30	30	28	23	29	28	29	29	19
لا	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6
ردود أخرى	0	0	0	0	0	2	0	0	0	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	6	0	0	0	0	1
المجموع	30	30	30	30	30	30	30	30	29	31	31	31	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	29	30	29	30	29	29	29	29	28	29	29	26